الجـــمهورية الجـــزائرية الديمقراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية الآداب و اللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الموضوع:

الوظائف النحوية للجملة الاسمية والفعلية
دراسة وصفية تحليلية إحصائية
"سورة الواقعة نموذجا"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مشروع:

"الدراسات النحوية والبلاغية في ظل مناهج البحث الحديثة"

مقدمة من طرف: روادي إبراهيم.

إشراف الدكتور: بوهادي عابد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د/ عرابي أحمد.	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	رئيسا
د / بوهادي عابد.	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	مشرفا ومقررا
د / أحمد محمد عوني.	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د / شاكر عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيارت	عضوا مناقشا
د / بن جامعة الطيب.	أستاذ محاضر (أ)	م. الجامعي تيسمسيلت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1432هـ/1433 هـ - 2011م/2012م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى خير من دعا لله فهدى وبعد:

إذا كان المعنى لا يحصل من الكلمات المستقلة، بل يجنى من الجمل ومدارج القول، ولكون المعنى غير محدود الدلالة منفتح على قراءات شتى، خاضعا للتأويل والاستنباط، اكتسبت الجملة من هذا الاتصال النصيب الأوفر من البحث قديما وحديثا، فلم تكن محط اهتمام النحويين فقط، بل كانت حقلا ثريا للدرس والبحث في عدة علوم منها البلاغة والأصول والمنطق، واللسانيات في العصر الحديث.

لقد احتفل النحاة القدماء والمعاصرون بهذه المسألة على نطاق واسع وتناول البحث عدة نواح حول الجملة، سواء على مستوى التصنيف أو الحدود بينها وبين القول والكلام أو الوظائف التي تحملها، وخلاصة القول أن الجملة شهدت سجالا على المسرح اللغوي، ولا يزال السجال مستمرا ممتدا وهذه طبيعة البحث المرتبط باللغة باعتبارها كائنا حيا يحمل سمة التغير والتحول.

إن ما طبع الدراسات التي تناولت الجملة خصوصا في العصر الحديث هو تأثر الباحثين بتيارات اللسانيات بمختلف اتجاهاتها والتأثر بمناهج البحث في اللغة على تباين تناولها على مستويات اللغة.

لقد نجم على الموروث النحوي العربي بما يحمله من كم هائل للمادة اللغوية، وما جد في هذا العصر من مدارس لسانية على بعث النقاش وإثراء الفكر في جملة من القضايا ذات الصلة الوثيقة باللغة ومنها الجملة، وكل باحث تناول الجمل صدر عن منهج ارتضاه وتبنى من الآراء وانتخب منها ما رآه الأصوب لتعليل ما ذهب إليه.

إن هذا الثراء والتنوع جعل من اقتحام موضوع الجملة محفزا ودافعا للبحث ومعرفة الأكثر على ما فيه من محذور اتساع رقعة البحث وتشعب مناحيه، وبغرض البحث والإضافة للرصيد المعرفي كان ميلاد هذا البحث، فلقد بدت لي الإشكاليات كثيرة حينما اخترت الجملة موضوعا للبحث.

وصلت إلى حد اعتبار كل ما له علاقة بها يستوجب التساؤل والوقوف بغية البحث والتنقيب وصولا إلى الحضور الفعلي في البحث من خلال مناقشة الآراء، واختيار الأصوب منها في حدود الموضوعية والحقيقة العلمية التي يتغياها كل باحث ينشد الحقيقة والحقيقة لا غير، وإذا كان التساؤل هو أول خطوة في طريق الوصول إلى الغاية المتوخاة من البحث، فقد ألحت علي بعض التساؤلات التي سيكون البحث بمدخله وفصوله ميدانا للإجابة عنها.

ومن أهمها ما الحدود الموجودة بين الجملة والكلام، وما المعتبر في هذه الحدود، وهل التقسيم الذي حاول به المحدثون تغيير معالم الجملة، أتى بالجديد المفيد؟ وإذا كان النحو الوظيفي تعامل مع الجملة كتركيب داخل النظم فما حد هذا النحو؟ وعلى أي أساس تصنف فيه الجمل، وهل تصنيف الجمل عند القدماء بجمل لها محل من الإعراب وأخرى لا محل لها من الإعراب يخدم الوظيفة أم يناقضها؟ ثم ماذا نعني بالوظائف النحوية، وهل تختلف هذه الوظائف من جملة إلى أخرى؟ وهل التوسع في رصد الأساليب وتحليلها ودمجها مع وظائف الجملة يعطينا تحليلا يفي بنص من النصوص والوقوف على ما يثوى وراء هذا النص من وظائف متعددة دلالية ونحوية وبلاغية، وهي عناصر تجميعية للوظيفة في النص، وأخيرا هل تواتر نوع من الجمل في نص ما يعطي هذا النص بعدا وظيفيا معينا؟.

هذه جملة من التساؤلات كانت دافعا لي على طرق الموضوع فكان العنوان **" الوظائف النحوية للجملة الاسمية والفعلية، دراسة وصفية تحليلية إحصائية، سورة الواقعة نموذجا "**

حاولت أن أسلط من خلاله الضوء على الجملة من منظور وظيفي راصدا ما تحمله الجمل الفعلية والاسمية من وظائف وفق مقاربة وظيفية تجعل من التلازم بين البنية والوظيفة ركنا ركينا في الدراسة، ولكي تأخذ الدراسة حظها من البحث والدرس قسمت البحث إلى مدخل وثلاثة فصول آملا أن يفي هذا التقسيم بالإجابة على التساؤلات المطروحة.

تناولت في المدخل الذي وسمته بـــ:" **الجملة من التعريف إلى الوظيفة** " الجملة لغة واصطلاحا، وبسطت فيه القول حول الجملة والكلام، وما المعتبر في الاعتداد بالجملة الإسناد، أم الفائدة؟ وانقسام قدماء النحاة في هذه القضية، إلى قسمين تناولت آراء كل منهما بما يخدم البحث.

بعدها تحدثت عن الجملة عند المحدثين، وخلصت من كل هذا إلى ما رأيته وجيها في جعل الجملة وما تحمله من وظائف جديرة بالدرس والمناقشة من منحى وظيفي في فصول البحث الثلاثة.

تناولت في الفصل الأول الذي وسمته بـــ :" **البنى التركيبية ووظائفها** " مفهوم الوظائف النحوية المستوحاة من فهم عبد القاهر الجرجاني للنحو ذاكرا ارتباط الإعراب بالمعنى، ودور الإعراب في تحديد وظائف الجمل داخل النظم، وذكرت تقسيم القدماء للجمل من ناحية المحل من الإعراب، والمعتبر في هذا التقسيم، خلصت إلى أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب تؤدي هي أيضا دورا داخل النظم، من هذا المنطق تناولت ثلاث جمل لها محل من الإعراب وثلاث جمل لا محل لها من الإعراب مبرزا ما تحمله هذه الجمل من وظائف نحوية.

أما الفصل الثاني فوسمته بـــ : "**بنى الأساليب ووظائفها** " تناولت فيه الأساليب مثل التوكيد والطلب، والشرط، والنفي، وغيرها وما تحمله من معان ودورها في مقامات الخطاب.

في الفصل الثالث الذي وسمته بـــ : " **دراسة تطبيقية لما تضمنه سورة الواقعة من جمل وأساليب**" وقفت فيه مع البنى التركيبية والأساليب المتناولة في الفصلين السابقين محاولا عدم الفصل بين وظائف الجمل والأساليب لإبراز ما في النص من معان دلالية ومقامية تزخر بها السورة الكريمة ،وذيلت هذا الفصل بملحق إحصائي لما تضمنته السورة من صيغ صرفية وجمل اسمية وفعلية وما أدته من وظائف، وإحصاء الأساليب الواردة في السورة وأنهيت البحث بخاتمة ضمنتها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث.

ولما كانت كل دراسة لا تستقيم إلا على منهج فقد اعتمدت على المناهج الثلاثة، الوصفي، التحليلي، الإحصائي، أما مراجع البحث فهي موجودة مع تسجيل أن الدراسات التي تناولت الجملة من منحى وظيفي قليلة الوجود، وكان خير عون لي – والحال هذه – كتب النحو عند القدامى مثل "مغنى اللبيب" لابن هشام و" المفصل " للزمخشري و" دلائل الإعجاز " لعبد القاهر الجرجاني، إلى جانب اعتمادي على كتب للمحدثين ممن تناولوا الجملة منها كتاب " قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم " للدكتورة سناء حميد البياتي، وكتاب "نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية" للدكتورة خديجة محمد الصافي، وكتاب " الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، صورها، بنيتها العميقة، توجيهها الدلالي " للدكتور رابح بومعزة إضافة للكتب التي تناولت معاني القرآن منها " معاني القرآن "للفراء و" معاني القرآن وإعرابه " للزجاج، وكتب التفسير منها " التحرير والتنوير " للأستاذ الطاهر بن عاشور، و" إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم لـــ أبي السعود .

إن من باب إرجاع الفضل لأهله أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي المشرف الدكتور "بوهادي عابد" الذي شرفني بالإشراف علي، فقد أخذ بيدي موجها ومرشدا، لخوض تجربة البحث الأكاديمي، فله مني جزيل الشكر مع أسمى عبارات العرفان بالجميل، كما لا يفوتني أن أشكر كل أساتذة جامعة "ابن خلدون"بتيارت وخصوصا أساتذة اللغة العربية ،والشكر موصول إلى كل من أسدى إلي ولو كلمة كانت حافزا لي في طريق البحث وجازى الله الكل عني خيرا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

روادي إبراهيم: الغيشة في 2012/03/29.

مدخل

من المباحث اللغوية التي احتفل بها النحاة القدامى والمحدثون على حد سواء مبحث الجملة وما يتعلق بها، إذ شهدت الجملة نقاشا وآراء كثيرة تضمنتها أسفار النحاة القدامى، و لم تخل أيضا مصنفات النحاة المحدثين من الآراء والنقاش المذكور.

وقبل أن أقف على طرف من هذه الآراء والمباحث والتوجهات يحسن بي أن انطلق من المعنى اللغوي للجملة، حيث يعتبر البوابة التي ألج من خلالها إلى معناها الاصطلاحي وما تبعه من درس لغوي متعلق بها.

وردت الجملة في المعاجم بتعريفات متقاربة اقتصر على ذكر الأهم منها فقد عرفها ابن منظور بقوله «الجُمَلُ الجماعة من الناس... وجَمَلَ الشيء جمعه... والجملة واحدة الجُمَل، وأجْمَلَ له الحساب كذلك والجملة جماعة كل شيء بكامله من الحساب وغيره، يقال: أجْمَلت الحساب والكلام قال الله تعالى« ◉♑♦□⬀•• ☼←❽♒▩✌♦ ⇖♦▣■⓿⊠○♉ ♈☊♑◉⊠◑→❷⬀⬈♦♈♌⇖ ♎⬈⬀⬀♦♈ ॐ □◆◷■♉⑨⊠□☪»[1] وقد أجملتُ الحساب إذا رددته إلى الجملة »[2]، وعرفها الزمخشري في أساس البلاغة عند مادة جَمَلَ بقوله: «اسْتَجْمَلَ البعير: صار جملا، ولا يسمى جملا إلا إذا بَزَل *، وناقة جُمَالِيةٌ: في خلق الجمل، ألا ترى إلى قوله: كأنها جمل وهم ضخمٌ، ورجل جُمَالِيٌّ: عظيم الخلق ضخم»[3].

المعنى الذي أشار إليه الزمخشري يدور حول تكامل الخلق واستجماع القوى في الشيء.

---

[1] الفرقان/32

[2] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت (جمل)، ج6، ص:686.

* بزل البعير: شق وفطر نابه ومن المجاز: بزل الرأي والأمر: استحكم.

[3] الإمام جار الله فخر خوارزم محمود بن عمر الزمخشري: أساس البلاغة، قدم له وشرح غريبه وعلق عليه الدكتور: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت ط2005 مادة"جمل" ص: 138.

أقف على تعريف آخر للجملة وما يشتق منها لابن فارس عند مادة جمال حيث يقول: «والجَمَالُ: الحسن يكون في الخَلق والخُلق... وقال الراغب الجَمَالُ: الحسن الكثير »[1] فلا تكون صفة الجمال إلا لمن اجتمعت عنده صفات محمودة غير قليلة.

تلك كانت أبرز المعاني التي وردت في بعض المعاجم للجملة وما يتصل بها وعند التأمل فيها نجدها تدور حول معنى عام هو الائتلاف والضم والجمع.

إن لفظ الجملة لما استخدم مصطلحا يعزى ذلك للمبرد، وقد جاء حديثه عنها في معرض الكلام على الفاعل إذ يقول: «وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة»[2]، واجه مشكلة تحديد مفهومه وبيان دلالته وحده بتعريف شامل كامل مانع.

هذه المشكلة أرست أهم دعائم النقاش والإثراء حول ما يتعلق بالجملة والكلام وأنواع الجمل وأحكامها.

يحسن بي أن أعرض آراء* النحاة القدامى وأصنفها وأبدي رأيي بخصوصها ثم أتبع ذلك بآراء المحدثين مركزا على أهم نقاط النقاش والإثراء.

تناول الزمخشري الجملة في معرض حديثه عن الكلام، فيعرف الكلام بأنه «المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين مثل قولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى الجملة»[3].

أستنبط من تعريف الزمخشري أن الكلام والجملة مترادفان حيث أنه لم يضع حدودا فاصلة بينهما، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أنه أحصى نوعين من الجمل هما الجملة الاسمية والفعلية.

---

[1] ابن فارس أبو حسن أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991مادة "جمل".

[2] المبرد أبو العباس، محمد بن زيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة وزارة الأوقاف القاهرة 1994، ج146/1.

* عرضت لأهم اتجاهين ميزا هذا النقاش مغفلا أراء أخرى لأنها في رأيي لا تخرج في عمومها عن الاتجاهين اللذين تناولتهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المقام لا يتسع لاستقصاء جميع الآراء وإثرائها.

[3] الزمخشري: المفصل في صنعه الأعراب تحقيق ودراسة خالد إسماعيل حسان مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006 ص:49

ومن الذين تعرضوا لمفهوم الجملة الرضي الاستراباذي في تناوله للكلام وما يتألف منه حيث يقول «الفرق بين الجملة والكلام، أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي وكانت مقصودة لذاتها، أولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس»[1].

لعل ما يريد الرضي أن يبينه: أن الجملة إذا تضمنت إسنادا وأفادت فائدة يحسن السكوت عليها تسمى كلاما مثل تركيب "الشمس طالعة" فهذا التركيب جملة وكلام في ذات الوقت، أما إذا لم تقصد لذاتها وكانت جزءا من تركيب أكبر تسمى جملة وليست كلاما لأنها لم تقصد لذاتها.

ومن الذين تناولوا الجملة والكلام ابن جني فيقرر قائلا «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[2].

إن ابن جني يجعل الجملة والكلام مترادفين بشرطي الاستقلالية والإفادة ،ومن النحاة الذين بسطوا الكلام في ما يتعلق بالجملة والكلام ابن هشام ضمّن آراءه كتابه مغني اللبيب، فعند حديثه عن الكلام وأركانه يقول « الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما يدل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـــ: "قام زيد" والمبتدأ وخبره كـــ: "زيد قائم" إذ شرطه الإفادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة لجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام»[3].

من تعريف ابن هشام نستشف أنه يفرق بين الجملة والكلام، فشرط الإفادة هو الفاصل بينهما، إذ بينهما عموم وخصوص، فكل كلام، جملة وليست كل جملة كلاما.

---

[1] الاستراباذي رضي الدين محمد بن حسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، د.ت، ط ج1/ ص:33.

[2] ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد على النجار المكتبة العلمية القاهرة د، ت ج1/ ص:17.

[3] ابن هشام: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تصحيح وتنقيح الدكتور يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2009: ج2، ص: 48.

ومن النحاة الذين أدلوا بآرائهم حول الجملة والكلام عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن ما يتألف منه الكلام يقول «واعلم أن معنى الائتلاف الإفادة، وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك: زيد أخوك أو بين الفعل والاسم كقولك: خرج زيد وسر بكر، وانطلق عبد الله فالكلام لا يخلو من الجملتين»[1].

يمكنني أن استنبط من كلام عبد القاهر الجرجاني قضية الائتلاف، وهي ضم الكلم إلى بعضها بشرط الإفادة، فليس المقصود الضم الخالي من الفائدة، وهذا معنى يركز عليه عبد القاهر كثيرا، في معرض حديثه عن النظم وصوره وشروطه، كذلك يمكنني أن استخلص تصنيفه للجمل وهي في رأيه جملتان اسمية وفعلية ليس غير.

بعد عرض أهم آراء النحاة القدامى الذين تناولوا الجملة والكلام بالدرس يمكنني أن أستخلص أهم اتجاهين مَثلاَ هذه الآراء.

الاتجاه الأول: جعل أصحابه الكلام والجملة مترادفين الذين مثلوه ابن جني، والزمخشري والجرجاني.

وعند التأمل فيما تبناه أصحاب هذا الاتجاه تعرض لنا- في رأيي – إشكاليتان:

الإشكالية الأولى: هل الجملة والكلام مترادفان؟ والإشكالية الثانية: هل هذا الترادف يخدم تصنيف الجمل أم لا؟

إن الوقوف على بنية اللغة ومكوناتها تجعل الترادف غير مسلم به، إذ اللغة بناء هرمي يبدأ بالحرف فالكلمة فالجملة فالكلام، هذا ما أيدته اللسانيات البنوية بمختلف اتجاهاتها * وهو اتجاه يجعل الجملة دائرة صغرى ضمن الدائرة الكبرى التي هي اللغة، بحيث تسعى هذه الاتجاهات إلى « اكتشاف

[1] عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح، الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ط:1982، ج1، ص: 93.

* هذه الاتجاهات هي التوزيعية والوظيفية الجلوسيمية والتوليدية والتحويلية التي ظلت محتفظة بتوجهها البنوي رغم أن مؤسسها (تشومسكي) انتقد الكثير من الآراء التي جاء بها البنويون خاصة الأمريكيين منهم.

الآليات التي تعمل بها اللغات، وذلك بتصنيف وحداتها وإدراجها وتقطيعها إلى أصغر الأجزاء مما يدل على معنى في الجملة ثم إلى أصغرها مما يدل على وظيفة صوتية في الكلمة ضمن أنظمة تقابلية أو ضمن مجموعات وأقسام».[1]

الاستعمال الفعلي للغة يأبى أن يكون الكلام والجملة مترادفين، فاستعمالنا لكلمة (كلام) تطلق على ما هو أكبر من الجملة قطعا، فإننا نقول: كلام الله ونعني به ما تضمنه المصحف الشريف من سور، وهذه السور تحمل عددا كبيرا من الجمل، ونقول أيضا: كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ونعني به ما قال من أحاديث، وهي تتضمن عددا لا حصر له من الجمل.

إذا كانت الكلمة تطلق في اللغة على الجمل المفيدة، فما بالك بالكلام الذي يتكون من مجموعة من الكلمات يقول ابن هشام « تطلق الكلمة في اللغة على الجمل * المفيدة كقوله تعالى:

إشارة إلى قوله تعالى:[2]

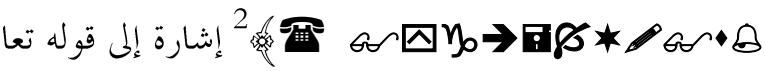

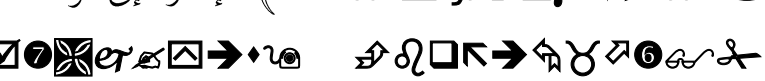

.[3]

الإشكالية الثانية : إن الاعتداد بالفائدة لاعتبار التركيب جملة يضعنا أمام إشكالية تصنيف بعض الجمل التي تخلو من الفائدة إذ استقلت بنفسها مثل جملة الحال أو جملة الصلة أو جملة الشرط أو جملة الخبر وغيرها.

أصحاب هذا الاتجاه لم يقدموا إجراءات عملية لتحليل مكونات الجمل أو إضافة مصطلحات تخدم الدرس النحوي المتعلق بالجملة.

---

[1] طيب دبه: مادة اللسانيات البنوية، دراسة تحليلية ابستومولوجية، إصدار جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، جامعة عمار ثليجي، الأغواط،، د.ت، ص: 44.

* إطلاق لفظ الكلمة على الجملة أو الجمل مجاز مرسل علاقته الجزئية، وهو إطلاق جزء الشيء وإرادة كله.

[2] المؤمنون/100.

[3] المؤمنون/99.

هذه بعض الملاحظات التي يمكن أن تستنبط من توجهات هذا الفريق.

الإتجاه الثاني: أصحابه الذين جعلوا الجملة والكلام غير مترادفين ،وأبرز رواده ابن هشام والرضي والجرجاني،وعند التأمل في هذا التوجه يمكنني أن أسجل بعض النقاط منها:

– إن جعل الرضي الإسناد هو المعتبر في التمييز بين الجملة والكلام وضع حدودا بين الجملة والكلام، وزاد هذا التمييز وضوحا عندما قسم الإسناد إلى أصلي وغير أصلي.

– الاعتداد بالإسناد يستجيب لتحليل كثير من أنماط التراكيب التي يزخر بها التراث النحوي، مثل تركيب الشرط، والقسم، والتركيب الواقع خبرا، أو صفة، أو مضافا، يقول الدكتور علي أبو المكارم «أما الذين يذهبون إلى الاعتداد بالإسناد وحده فإنهم يقولون بجملية هذه المواضع، ويؤولون أسلوب النداء بحيث يتضمن إسنادا مقدرا»[1].

– عدم اشتراط الفائدة في بعض الجمل يساعد في التحليل النحوي ويبرز وظائف الجمل، ودعم ابن هشام ذلك بإضافة مصطلحات تتعلق بالجملة منها الجملة الصغرى والجملة الكبرى.

إن حديث ابن هشام عن الجملة الصغرى والكبرى يوحي «بتقسيم الجمل إلى جمل بسيطة ومركبة، بل يتعدى ذلك إلى الإيحاء بأن الجملة هي أكبر وحدة تتحمل التحليل النحوي»[2].

لقد جاء دعاة الوصفية البنوية وخصوصا المنحى القائم على وصف المكونات المباشرة للجملة فيما قدمه ابن هشام ومن حذا حذوه مستندا في تطبيقه على الجملة، ومن المتعارف أن هذا المنحى يقوم على أساس « أن الجملة مؤلفة من طبقات من المكونات الأساسية التي يمكن أن تنقسم إلى مكونات أصغر منها»[3].

---

[1] اعلي أبو المكارم: الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص: 10.

[2] محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، مكوناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط، 2003، ص: 23.

[3] عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص: 220.

لا أجانب الصواب إذا قلت إن تحليل الجملة وإثراءها بالنقاش والتحليل خصوصا عند ابن هشام أسهم إلى حد بعيد في بلورة أفكار المتأثرين بالمدرسة التحويلية التوليدية من النحاة العرب * المحدثين الذين انصبت دراساتهم على الجملة وبنيتها السطحية والعميقة فالأولى تعني « الفكرة الإخبارية في أبسط صورها والعميقة هنا هي المعنى البعيد في التركيب الجملي زيادة على المعنى الأصل، أو مخالفا للمعنى الذي كان في الجملة التوليدية».[1]

بعد هذا العرض الموجز لأصحاب الاتجاهين اللذين كانت لهماآراء حول الجملة أقف عندما قاله بعض النحاة المحدثين حول الجملة، وهي في رأيي أصداء لما تناوله النحاة الأوائل حول الجملة والكلام والفائدة والإسناد، ويتجلى من خلال ما أبداه النحويون المحدثون من آراء أنهم وجهوا سهام النقد لمن تقدمهم من النحاة من زاويتين اثنتين:

1- عدم تبلور مصطلح جملة في أول المصنفات النحوية مثل كتاب سيبويه، هذا ما قرره الأستاذ المهيري في كتابه (الجملة في نظر النحاة العرب) كما نقل عنه عز الدين مجدوب قائلا: «ولعل أول من لفت النظر إلى ذلك بصفة صريحة الأستاذ المهيري حيث أشار إلى غياب مصطلح خاص بالجملة في أول المصنفات، وإلى تأرجح الاستعمال بعد ذلك بين مصطلحي جملة وكلام»[2].

2- عدم إفراد الجملة بدراسة وافية لكل ما يتعلق بها، هذا ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم مصطفى ومن تبعه * من ناقدي التراث، ومرد هذا في نظر إبراهيم مصطفى أن النحاة القدامى اهتموا بالإعراب، وهو بحث في الكلمة المفردة، لا في الكلمات المركبة متأثرين في رأيه بنظرية العامل التي تسربت من الفلسفة الكلامية التي كانت شائعة لديهم غالبة على تفكيرهم، وعلى الرغم من النقد

---

* من النحاة العرب المتأثرين بالمدرسة التوليدية التحويلية الباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري، وقد أقام هذا الباحث أنظاره من خلال تمثل النحو العربي القديم وتقويمه متكئا على منحى من مناحي النظرية التوليدية التحويلية قامت بتطويره الباحثة الأمريكية (برزنان)، ومن هؤلاء النحاة أيضا مازن الوعر والدكتور خليل أحمد عمايرة

[1] الدكتور خليل أحمد عمايرة: في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987، ص: 46.

[2] عز الدين مجدوب: المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ط1، 1998، ص: 116.

* من هؤلاء مهدي المخزومي صاحب كتاب (في النحو العربي نقد وتوجيه)، وحماسة عبد اللطيف صاحب كتاب (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، وإبراهيم أنيس صاحب كتاب (من أسرار اللغة).

الذي وجه للنحاة القدامى، فإن النحاة المحدثين لم تكن لديهم دراسات وافية، أو بدائل تسد مسد ما توصل إليه الأوائل، بل مازال النقاش يدور حول الفرق بين الجملة والكلام والاعتداد بالفائدة أو الإسناد في التفريق بين الجمل، ومن الذين لديهم اهتمام باللغة الدكتور إبراهيم أنيس الذي يرى أن الجملة هي «أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه»[1]، ومن الذين كانت لهم آراء حول ما نحن بصدده خليل أحمد عمايرة إذ يرى أن الجملة هي «الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه»[2].

إن التعويل عند إبراهيم أنيس وأحمد خليل عمايرة على المعنى وإن حمله أقل لفظ من الكلام فلو قلت: (زيد) جوابا لمن "سأل من كان معك"؟ لكان كلامك جملة، وربما كان الباعث على هذا التوجه تأثر أصحاب هذا الاتجاه بأحد مناحي علم اللغة الحديث *الذي يعتبر المعنى هو الأساس في بناء الجملة.

اتجه فريق آخر من النحاة المحدثين للتعويل على الإسناد في الاعتداد بالجملة، من هؤلاء محمد خير الحلواني، الذي يرى أن مفهوم الإسناد الذي تقوم عليه الجملة أعان النحاة على دراسة العلاقات الداخلية في النص، فهم بهذا المفهوم ربطوا بين وظيفة الكلمة المفردة، ووظيفة الجملة المركبة[3].

من هذا الفريق أيضا تمام حسان حين يجعل الإسناد قرينة من القرائن * للوصول إلى الوظيفة ضمن الجملة أو استجلاء المعنى من التركيب، وجعل تمّام حسّان القرائن وسائل مساعدة لتحديد الوظيفة أو المعنى صائبة ولكن من حيث سهولة التواصل، فإن مبدأ القرائن يحتاج إلى تلبث وأناة لا يتحملها مقام التخاطب، ومن الذين صدروا عن هذا التوجه عبد الرحمان أيوب الذي يرى أن جعل علاقة الإسناد في الجملة العربية سليمة إذا أمنت من اللجوء إلى التأويل، فهو يعتقد أن النحاة لو جعلوا

---

[1] إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، 1996، ص 258.

[2] خليل أحمد عمايرة: في التحليل اللغوي، ص 87.

* هذا الاتجاه هو المدرسة التوليدية التحويلية التي تبحث عن المعنى في البنية العميقة للتركيب.

[3]- ينظر: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، مجلة المناهل المغربية، العدد 26، 1983، ص: 209.

* في جملة مثل: قام محمد ليصلي، فإن محمدا فاعل بقرينة الإسناد وبقرينة البنية وبقرينة العلامة وبقرينة النظام وبقرينة الرتبة

جملا كتركيب النداء، والتعجب والإغراء، والتحذير أساليب لاستقام لهم الأمر في جعل الإسناد هو الركيزة الأساسية في الاعتداد بالجملة[1].

هذا التوجه أيده أيضا الباحث مهدي المخزومي[2]، فأبى أن يسمي هذا التركيب جملا، بل أطلق عليها أساليب، لأن الإسناد لم يتوفر فيها إلا بتقدير محذوف، وهو الفعل أدعو في النداء، واحذر في التحذير أو الزم في الإغراء.

إن هذا التوجه في رأيي سببه الهروب من الحذف والتقدير، وهذا ينم عن تأثرهم بالمنهج الوصفي الذي تبنوه في دراسة اللغة وهو توجه يستبعد الحذف والتأويل، وبالتالي استبعاد العامل المقدر، وهي أصداء لما نادى به ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة *".

إن ما نادى به هؤلاء وأعني به محاولة الاستغناء عن العامل النحوي، وتقعيد اللغة بعيدا عنه رأي تعوزه الموضوعية من جهة واستقراء اللغة من جهة أخرى.

أما استقراء اللغة فإن هناك تراكيبا لغوية كثيرة لا تستقيم إلا بتقدير عامل محذوف.

أما الموضوعية فإن نظرية العامل ركن ركين في النحو العربي انبنت عليها الأبواب والحدود وجل مباحث النحو، ولا يمكن الاجتزاء عنها بنظرية أخرى تسد مسدها في التقعيد النحوي.

يبقى أن أشير إلى جانب آخر من متعلقات الجملة ولا أقف عنده طويلا لأنني لم أخرج فيه عن تصنيف النحاة الأوائل للجمل حسب النوع (اسمية أو فعلية)، وحسب الحكم (جمل لها محل من الإعراب وجمل ليس لها محل من الإعراب) مؤيدا ما ذهب إليه الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني حين

---

[1] ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمان أيوب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ، 1982، ص 129.

[2] ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، 1986، ص 53.

* يعتبر كتاب (الرد على النحاة) مرجعا فكريا لدعاة المنهج الوصفي، فقد دعا فيه ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعامل وإسقاط العلل الثواني والثوالث وتمارين التصريف وهي ملاحظ صادفت قبولا عند دعاة المنهج الوصفي الذين دعوا إلى دراسة اللغة كما هي في ظاهرها بعيدا عن العامل والتقدير والحذف والتأويل.

يقرر « فنحن نميل إلى التقسيم الذي سار عليه جمهور النحاة لأنه هو التقسيم المنطقي لطبيعة اللغة العربية من حيث النشأة والتكوين»[1]، بعد هذا العرض الموجز أخلص إلى النقاط التالية:

إنّ جعل عامل الفائدة مقوما للاعتداد بالجملة يعسر تطبيقه عند الكشف عن وظائف الجمل.

إنّ جعل علاقة الإسناد هي المقوم الأساسي للاعتداد بالجملة فتح الباب واسعا أمام دراسات جعلت الجملة حقلا للدراسة.

من هذه الدراسات النحو الوظيفي الذي يرمي إلى «دراسة ما يتعلق بالجمل أي دراسة التراكيب لا مفردات التراكيب »[2] كما يرمي إلى رصد ما تحمله التراكيب مركزا على الوظيفة الأساسية للغة المتمثلة في التبليغ والتواصل حسب ما يقتضيه مقام الخطاب، فتختلف فيه وظيفة الجملة الاسمية عن الفعلية والوقوف على يعتور الجمل من أساليب مختلفة مثل النفي والشرط والتأكيد «فكل هذه المعاني الوظيفية المدلول عليها بالأدوات والصيغ والتراكيب هي ما نسميه بالمعاني النحوية أو الوظائف النحوية»[3].

إن إبراز الوظائف النحوية للجمل هي ما حاولت دراسته مستندا في ذلك على تصنيف النحاة القدماء للجمل من حيث الحكم الإعرابي هذا من جهة ومن جهة أخرى ما تحمله الجمل من أساليب مثل التأكيد والإنشاء، وغيرها من الأساليب.

[1] فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1987، ص: 81.

[2] صالح بلعيد: النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص: 8.

[3] خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص: 37.

الفصل الأول:

البنُى التركيبية ووظائفها ويتضمن مبحثين.

-**المبحث الأول:** مفهوم الوظائف النحوية ويشتمل على العناصر الآتية.

- وظيفة الإسناد
- وظيفة المعنى الدلالي
- وظيفة التبليغ

-**المبحث الثاني:** الإعراب فرع المعنى ويشتمل على العناصر الآتية.

- دور الإعراب في تحديد وظائف الجمل
- الجملة الواقعة خبرا
- الجملة الواقعة حالا
- الجملة الواقعة مفعولا به
- جملة الاستئناف
- جملة الصلة
- جملة الاعتراض

توطئة :

الجملة وحدة تركيبية يتجلى فيها أسلوب من الأساليب وتحمل معنى من المعاني قابلة للتحليل النحوي، معبرة عن أبسط الصور الذهنية من أجل هذا كان لها نصيب من الدراسة من زوايا مختلفة.

لا يستطيع المتكلم في مجال إسناد الكلام أن يتخلى عن الجملة أو يجد عنها بديلا في إسناده، فالإسناد رابطة ذهنية تتجلى في الألفاظ وفق ترتيب معين، متمثل في المسند والمسند إليه وما يتبعهما من قيود ومخصصات «وهو ما يمكن أن يضاف من خصائص وعناصر موضحة للجملة أو لإحدى ركائزها الأساسية والتي تعرف في البلاغة بالمقيدات أو القيود »[1]. وبدون علاقة الإسناد يصبح الكلام لا معنى له «في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب»[2].

تحمل الجملة القدرة على التبليغ والتواصل، وهي وظيفة تؤديها الجملة في مقامات مختلفة يقتضيها التواصل، فتتغير بنية الجملة تبعا لهذا ويعتريها التقديم والتأخير والحذف والذكر إلخ...

– على مستوى دراسة المعنى كان الانطلاق من الكلمة بداية الأمر ثم تجاوزتها الدراسة إلى الجملة «إذ لا يوجد في رأيهم معنى منفصل للكلمة, بل معناها في الجملة التي تقع فيها»[3].

أما في مجال تصنيف الجمل من حيث الحكم فصنفت الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب حسب اعتبارات نحوية.

إن مفهوم الوظائف المذكورة ودراستها داخل الجملة هو ما سأحاول الوقوف عليه بالدراسة في هذا الفصل.

---

[1] إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط2009، ص: 564.

[2] الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب: ص: 70.

[3] محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000، ص: 43.

المبحث الأول: مفهوم الوظائف النحوية:

إن الباحث في تراث النحاة يجد نصوصا قيّمة توضح بجلاء اهتداء النحاة لمفهوم الوظيفة النحوية، وإن لم تتبلور عندهم لتصبح مصطلحا قارا، كما أن استخدامهم كلمة "المعنى" على إطلاقها دون تقييد بوصف أو غيره للتعبير عن مفهوم الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي أدى إلى عدم وضوح هذا المفهوم، غير أنه يمكننا أن نستخلص من نصوصهم إشارة قوية لهذا المفهوم أو ما يتعلق به تبلورت بمرور الزمن وبفضل جهود النحاة، وحتى أقف على ما يتعلق بهذا المفهوم أسوق نصوصا لجهابذة النحاة، أشارت -في رأيي- للوظيفة النحوية أو ما يتعلق بها.

يقول ابن جني بشأن النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها»[1].

لقد حدد ابن جني بهذا التعريف وظيفة النحو المتمثلة في حفظ اللسان، وتصويب الخطأ في الكلام، والوصول للفصاحة التي هي الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ولا يكون النحو كذلك إلا إذا كان ذا مفهوم شامل لعلوم عربية مختلفة على رأسها ـــ كما يلحظ من التعريف – علم المعاني والصرف.

إن هذه المستويات الثلاثة وإن استقلت فيما بعد، كل علم على حدة، فإن تأثيرها جلي على المستوى النحوي ورصد وظائفه.

وهذا إمام النحاة سيبويه عقد في كتابه مباحث دلالية ومباحث صوتية وأخرى لبناء الجملة كما يقول الشاطبي: «وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها و لم يكتف فيه على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، ونحو ذلك، بل هو

[1] أبي الفتح عثمان بن جني: الخصائص، ج1/ ص: 34.

يبين في كل باب ما يليق به، حتى أنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»[1].

من خلال الوقوف على تعريف ابن جني لعلم النحو، أو كلام الشاطبي عن كتاب سيبويه الذي يعتبر المرجعية الفكرية للنظرية النحوية، ندرك حقيقة أن النحاة المتقدمين، وعلى رأسهم سيبويه كانوا مدركين للوظيفة الأساسية للنحو، وهي توخي مقاصد العرب في كلامها، والإبانة عنه بتفاعل علوم منها البيان والمعاني، ولذلك يلحظ الباحث أن التأليف النحوي بعد هذا الكتاب الخطير الشأن، قد انحرف عن سواء القصد بدرجات متفاوتة، وأنه كلما ابتعدنا زمنيا عن عصر سيبويه ازدادت درجة الانحراف عن الغاية من النحو ومقاصده خصوصا في عصور الانحدار «حين صار النحو صناعة لفظية شكلية»[2]، والمتتبع لما كان يدور بين النحاة يدرك هذه الحقيقة فقد قال بعض أهل الأدب : «كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأما من لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرّمّاني وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي»[3].

إن ما رويناه وغيره كثير مبثوث في كتب النحاة، يبرز بجلاء جنوح الدرس النحوي عن مقاصده التي كانت مرتبطة باللغة، فزُجّ بالنحو في مسالك عقلية ونظر إليه على أنه صناعة لفظية تقوم على البراعة في تصريف الألفاظ واختراع القوالب حتى أصيب بالجمود واعتراه الجدب، وعلى ما يبدو أن تأثير المقولات الفلسفية والمنطقية كان جليا في توجه النحاة هذا التوجه، إذ وجدوا في المنطق والفلسفة ما يعالجون به مسائل نحوية كما وجد الفلاسفة والمناطقة في النحو ميدانا لدراستهم

[1] أبو إسحاق الشاطبي: الموافقات، المطبعة الرحمانية، مصر، د. ت، ط، ج4/ ص: 154.

[2] مسعود صحراوي: (قراءة في جهود المجمع اللغوي القاهري في قضية تجديد النحو)ضمن أعمال ندوة: تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية 2001، ص: 222.

[3] أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن محمد الانباري: نزهة الإلباء في طبقات الأدباء تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 2003، ص:276.

«وصاروا يجدون بين المنطق والنحو مناسبة ومشابهة »[1]. هذا التوجه في النحو جعل أصواتا ترتفع تزهد في النحو وتدعو إلى التهاون به والصّد عنه، وتحتقر أمره لما فيه من مسائل عويصة تحشم الفكر وتكدّ الذهن وتضيّع الوقت مما جعل عبد القاهر يتبرّم به وعبر عن هذا الضجر مما آل إليه النحو فقال «وأما النحو فظننته ضربا من التكلف ، وبابا من التعسف، وشيئا لا يستند إلى أصل ولا يعتمد فيه على عقل وأنّ ما زاد منه على معرفة النصب والرفع وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضل لا يجدي نفعا ولا تحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملح كما عرفت»[2].

لم يقف عبد القاهر من النحو موقف المزهد فيه والداعي لنبذه، بل كان هذا الوضع باعثا له على النقد البنّاء وتأسيس منطلقات جديدة لفهم النحو مثلت اتجاها إصلاحيا ومنهجا تعليميا متكاملا بل ، مثّلت آراؤه نظرية في اللغة «فقد بنى على معاني النحو نظريته التي تعد شاهد سبق له في مجالات الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين على السواء»[3].

ولا يظنن ظان أن عبد القهار بنظريته هذه قد قطع الصلة الفكرية بينه وبين من سبقوه من النحاة، بل أن فكره أصيل أتى على مراحل، وانبثق من طول نظره وإعمال فكره في أعمال السابقين عليه في الدرس اللغوي، وما كتابه "العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية" إلا دليل على ما ذهبنا إليه «وهذا لا يمس مكانته البارزة في تاريخ العلم، لأنه استوحى هذه الجهود وأمدها وأفسح مضموناتها»[4]. ومن البواعث له على توجهه هذا وتأسيسه لهذه الأسس ما أصاب النحو العربي من تعقيدات وتأويلات وعلل جعلت صيحات من أعداء الدين ترتفع عالية تصد عن دراسة النحو، وأدرك عبد القاهر أن في الصد عن دراسة النحو صد عن دراسة كتاب الله، وعن معرفة معانيه، إذ إعجاز القرآن في البناء اللغوي،ومن هذا المنطلق أسس الجرجاني توجهاته ونظرته للنحو ،والتي أراد

[1] عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القهار، دار المريخ الرياض المملكة العربية السعودية، د.ت، ص: 35.

[2] عبد القهار الجرجاني: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري تحقيق وتقديم وتعليق: البدراوي: زهران ط2 دت دار المعارف، القاهرة، ص: 42.

[3] المرجع السابق ص:42.

[4] محمد محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة ط4، 1996 ص: 53.

من خلالها إبراز أن إعجاز القرآن يكمن في نضمه لتقوم الحجة على العرب والعجم على حد سواء بهذا القرآن الذي يمثل المعجزة اللغوية الخالدة «والحجة فيه وبه ظاهرة لمن أرادها والعلم بها ممكنا لمن التمسه»[1]. وحتى لا يتفرع بنا البحث في هذه النظرية وتفرعاتها والقضايا التي عالجتها فهي ميدان للدارسين، فسأقتصر على بعض النصوص من كتابي عبد القاهر "أسرار البلاغة" و "دلائل الإعجاز" لتساعدنا في ما نحن بصدده من الوقوف على بعض الوظائف النحوية للتراكيب.

وظيفة الإسناد:

النظم عند عبد القاهر الجرجاني تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض ويتحدث عبد القاهر عن مكونات الكلم وطرق تعلقها، فالاسم يتعلق بالاسم، ويتعلق بالفعل، ويتكلم عن طرق تعلق الحرف، ويكثف الأمثلة لإبراز وجوه التعلق الممكنة وإن كانت لا حصر لها، ثم يخلص في أعقاب ذلك إلى أمر مهم يشد أركان التعلق فيقول «ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه»[2].

فالإسناد عملية ذهنية ينجزها ذهن المتكلم عندما يدرك علاقة معينة بين شيئين يريد التعبير عنهما، فيتم في الذهن الربط بينهما، والإسناد معنى نحوي يربط بين كلمتين، فيفهم منهما أن علاقة معينة هي علاقة الإسناد قد ربطت بينهما، فتسمى إحدى الكلمتين أو أحد الركنين بـــ "المسند" ويسمى الركن الأخر "المسند إليه" على حسب وظيفة كل منهما في الجملة والإسناد هو الأصل وهو الأساس في بناء الجملة، وقد ورد ذكر المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه حيث قال : «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا فمن ذلك اسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لا يمكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[3].

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق: الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت ط1، 2004 ص: 58.

[2] عبد القاهر الجرجاني: نفس المصدر، ص: 48.

[3] أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط3، 1988، ج1/ ص: 23.

إن الإسناد أهم معنى نحوي في النظم، ولا يتمكن المتكلم من تأليف جملة ما لم تبن على الإسناد ومن هنا جاءت تسمية النحاة لركني الإسناد، المسند، المسند إليه بـــ "العمدة" أي أنهما العماد في بناء الجملة «والدليل على ذلك أن المتكلم لا يصل إلى التعبير عن أي جزء يراه مهما غير المسند والمسند إليه، كالمفعولات أو الحال أو غير ذلك مما يدخل في بناء الجملة ما لم يفكر بالإسناد»[1]، فعلاقة الإسناد تؤدي بنا إلى الكلام عن طرفي الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية وما يتعلق بهما من شروط وبعض ما يعتريهما من أحوال كالتقديم والحذف، ولنبدأ بالجملة الاسمية وركنيها.

المسند إليه: في الجملة الاسمية محكوم عليه وليس محكوما به، ويقتضي الإسناد إليه أن يكون أمرا معينا محددا معروفا بين المتكلم – أو الكاتب – والمتلقي، ذلك أنه إذا كان مجهولا لم يفد التركيب شيئا ذا بال ومن هنا وجب أن يكون المسند إليه معرفة «ولا يجيزون وقوعه نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التي تدور كلها حول تحقيق الإفادة»[2].

كما يشترط في المسند إليه أن يكون اسما حقيقة أو حكما صريحا أو مؤولا ظاهرا أو ضميرا مشتقا أو جامدا، وتختلف الجملة الاسمية تبعا لنوع المسند إليه لأن كل تغير في المبنى يصحبه تغير في المعنى، ويذكر المسند إليه لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف، وإما للاحتياط لضعف القرنية «فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[3]، وأما تعريفه لتكون الفائدة أتم، لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كانت أقرب كانت أضعف، ويلعب التخصيص دورا مهما في إضعاف الحكم أو تقويته.

مازلت بصدد ذكر أحوال المسند إليه، فقد وقفنا على تعريفه، ثم يتفرع التعريف، فقد يكون بالإضمار أو العلمية، أو الإشارة أو الموصولية كما أنه قد يحذف إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي

[1] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن ط1، 2003، ص: 32.

[2] علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص: 34.

[3] أبي الفتح عثمان بن جني: الخصائص ج2/ ص: 371.

«وهي مراعاة أن لكل صورة من صور المسند إليه مقتضيات وأحوال في إبراز المسند إليه إلى كيفيات مختلفة»[1].

المسند: هو الذي يتضمن الحكم و به تتم الفائدة من ذكر المسند إليه ومعنى هذا أنه لا بد أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولا وهو بذلك عكس المسند إليه لا بد أن يكون معلوما، بحكم كونه محكوما عليه، والحكم على غير معين لا يفيد، فإن الأصل في المسند أن يكون مجهولا لأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله «فشرطه أن يفيد الجزء الثاني من الكلام ما لا يفيد الجزء الأول، فإن لم يعط الجزء الثاني فائدة غير ما أفاد الجزء الأول لم يصح الكلام»[2]، ولا يستغى عن الخبر لأنه محط الفائدة، ولكونه طرفا إسناديا من ناحية أخرى، غير أن النحاة أشاروا إلى بعض المواضع التي قد يستغنى فيها عن الخبر إذا أغنى عنه المصدر، أو المفعول به أو الحال.

- ✓ فمثال إغناء المصدر عنه نحو: زيد اجتهادا.
- ✓ ومثال إغناء المفعول به: إنما العامريّ عمامته، أي: متعهد عمامته.
- ✓ ومثال إغناء الحال عنه نحو: شربي القهوة ممزوجة،و«المواضع التي ذكرها النحاة في هذا المجال للاستدلال على جواز الاستغناء عنه ليست مسلمة التخريج، فإن إهمال الخبر فيها جملة أمر يرفضه المعنى وقواعد الإعراب»[3].

يبقى أن أشير إلى أن المسند في الجملة الاسمية قد يقع جملة، فتؤدي من المعاني ما لا يؤديه المسند المفرد، و كتب البلاغة قد حفلت ببعض ما يتعلق بالمسند وما يعتريه من تعريف أو تنكير أو حذف أو

[1] خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص: 51.

[2] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان – ط1، 2000، ص: 10.

[3] علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص: 41.

ذكر «وكل ذلك مرهون بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب»[1].

بعد أن وقفت على طرفي الإسناد في الجملة الاسمية، فسأقف على طرفي الإسناد في الجملة الفعلية المتكونة من مسند ومسند إليه.

المسند إليه: هو الفاعل في الجملة الفعلية، ولكي نحدد الفاعل تحديدا تقتضيه المعالجة اللغوية فإن الذي يسند إليه الفعل ويمكن أن يسمى فاعلا ما يأتي.

1. من يفعل الفعل بإرادته واختياره، نحو يرمي اللاعب الكرة، وغادر التلميذ قاعة الدرس.

2. من يسند إليه طلب إحداث الحدث كالفاعل المشار إليه بواو الجماعة نحو: اذهبوا فأنتم الطلقاء، والفاعل المشار إليه بألف الاثنين نحو: اسعيا في الخير، والفاعل المشار إليه بنون النسوة نحو: اجتهدن في دروسكن ،والفاعل المشار إليه بياء المخاطبة نحو: واصلي اجتهادك، والفاعل المتميز عما سبق بالتجريد من الضمير، نحو: اصنع المعروف لوجه الله، و الفاعل الذي لم يباشر العمل بإرادته مثل: انكسر الإناء، ومات الرجل،وللإشارة فقد جعل تمام حسان الرتبة قرينة من القرائن التي تحدد المعنى أو الوظيفة النحوية. فعندما تعرض لجملة مثل ضرب زيد عمرا فبين كيف يتم الإعراب بتضافر القرائن فيؤكد أن زيدا فاعل بقرائن عدة منها الرتبة فيقول «أنّه ينتمي إلى رتبة التأخر وأن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة»[2].

[1] رابح بومعزة: الجملة الوظيفية في القرآن الكريم – صورها – بنيتها العميقة – توجيهها الدلالي دار الكتاب العالمي – عمان الأردن ط1 2009، ص: 24.

[2] تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، طباعة ونشر وتوزيع دار عالم الكتب، ط3، 1998 ص: 181.

المسند: المسند في الجملة الفعلية هو الفعل، والفعل في اللغة معناه الحدث وفي اصطلاح النحاة هو «كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة» [1] وبذلك يشترط النحاة في الكلمة شرطين حتى تكون فعلا.

أولهما: الدلالة على معنى في نفسها، **والثاني:** الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة: والمعنى الذي تدل عليه في نفسها هو الحدوث، سواء كان الفعل ماضيا، أم حاضرا أم مستقبلا، لأنه يدل على حدث وقع بعد أن لم يكن واقعا، أو يقع أو سيقع بعد أن لم يكن كذلك ويتردد في معظم المباحث أن صيغة "فعل" تشير إلى الزمن الماضي وأن صيغتي "يفعل" و "افعل" تشير إلى الحاضر والمستقبل. هذا يقتضي أن تحافظ هذه الأبنية المذكورة على سماتها الدلالية إذا انتقلت إلى السياق «أي الزمن يبتدئ بالصيغة ويستمر بها» [2] وفي هذه الجزئية كان لتمام حسان رأي يرى فيه أن هناك زمانين، زمنا صرفيا يمثل صيغة الفعل قبل أن يدخل السياق وآخر نحويا داخل السياق.

إن هذا التوجه في رأينا لا يبعد عن الصواب في دائرة محددة فالصيغة "فعل" مثلا دلالتها الأساسية على الماضي، ولكن الماضي بدوره يتوزع أقساما مثل الماضي القريب، أو البعيد أو المستمر المهم أن للسياق دورا بارزا في تجلية الدلالة من الصيغة.

وظيفة المعنى الدلالي:

بعد أن وقفت مع الإسناد ومع ما يتعلق به بشيء من الاقتضاب، أقف على معنى نحوي آخر أولاه الإمام الجرجاني الكثير من العناية، وركز عليه كثيرا في كتابه "دلائل الإعجاز" ألا وهو المعنى النحوي الدلالي، الذي بموجبه ترتبط الألفاظ وتتجاور داخل النّظم، ففي معرض حديثه عن هذه

[1] ابن هشام الأنصاري: قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، شركة أبناء شريف الأنصاري، للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ط3، 1998، ص: 46.

[2] مالك يوسف المطلبي: الزمن واللغة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1986، ص: 25.

القضية يقول: «ليس الغرض بنظم الكلم إن توالت ألفاظها في النطق بل إن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[1].

إن الإطار العام الذي يتحدث عنه النص السابق هو المعنى الذي يربط الكلمات فيما بينها لتؤدي معنى نهائيا مرادا من التراكيب، وعلى ذلك لا يكون الوصف النحوي خاليا من الدلالة، إذ إنّ الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض، وفي ذات الوقت رصد للمعنى الدلالي من الجملة، فهذه الجزئية لها ركنان أساسيان، أحدهما لغوي تحكمه قوانين وضع الكلمات بطريقة معينة، وثانيهما عقلي يتمثل في الرابط المعنوي الدلالي الذي يربط الكلمات، «وهو المفهوم المترتب عن الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة معينة»[2].

إننا أمام ما يسمى (بعلم الدلالة النحوي) الذي يسعى وراء تجلية المعنى ودراسة مشكلاته عن طريق النظر في النحو وقواعده «ومن الجدير بالذكر أن علم الدلالة النحوي هذا يلتقي في كثير من جوانبه مع نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني»[3].

وتفريعا عل ما سبق، فإن علم الدلالة النحوي يعتبر الجملة أهم وحدات المعنى، بعكس (علم الدلالة المعجمي) الذي يقف عند المفردة المعجمية، ولا يتعداها إلى المستوى الأعلى، مستوى التركيب، والمفردة المعجمية ليست محطّ هذه الدراسة، وإن كنا لا ننكر أن لها انعكاسا على المعنى الدلالي إذا ضمّت إلى مفردات أخرى داخل التركيب، وإنما نحن بصدد رصد المعنى الدلالي الذي يحمله التركيب ولا تحمله المفردة «لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا،وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام»[4].

[1] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 81.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي- ص: 40.

[3] عبد السلام السيد حامد، الشكل والدلالة – دراسة نحوية للفظ والمعنى دار غريب للنشر والتوزيع – القاهرة – د، ت ص: 29.

[4] أبي العباس محمد يزيد المبرد: المقتضب، ج4/ ص: 126.

ولكون الدلالة مفتوحة على عدة اعتبارات، منها اعتبار القطع والاحتمال واعتبار المعنى الظاهر والباطن، واعتبار الخصوص والعموم، والتمام والنقص وغيرها من الاعتبارات مما يعسر الوصول إلى المعنى الدلالي فتكتفي – والحال هذه – بتحديد العناصر النحوية «من المسند والمسند إليه، وأن نحدد العلاقة النحوية بينهما، وهذا بدوره قد يؤدي إلى كشف المعنى الدلالي في جانب من جوانبه»[1].

لهذا الاعتبار فسأقتصر على إبراز معنى دلالي عام تتميز به كل من الجملة الاسمية والفعلية ونترك المعاني الدلالية الأخرى لأحاول استنباطها من النماذج المقدمة للدراسة خلال هذا الفصل.

لقد بينا فيما سبق أننا لم نخرج عن تصنيف القدماء من النحاة للجمل باعتبار المتقدم من الاسم والفعل في الجملة.

الجملة الاسمية: هو ما تصدّرها اسم «مسند إليه والاسم ما دل على معنى في نفسه وهو ذات غير مرتبطة بزمن، لذا فإن له من القوة ما ليس لغيره»[2]. فانعكست قوة الاسم وخصائصه على الجملة بكاملها ومعناها الدلالي العام من حيث الزمن، فدلت بذلك على الدوام والاستمرار نحو قولنا: المتنبي شاعر، فالجملة مكونة من مسند إليه "اسم" صدّرت به الجملة، حيث دلت هذه الجملة الاسمية على أن صفة الشعر خاصة من خصائصه تلازمه كل آن، لازمته في الماضي وتلازمه في الحاضر، وتلازمه في المستقبل، ولقد أشار إلى ذلك الدكتور فاضل صالح السامرائي بقوله «يؤتى بالصيغة الاسمية للدلالة على أن الأمر بمنزلة الحاصل المستقر الثابت»[3] وأفاض في ذلك من الشواهد القرآنية مثبتا هذه الخاصية للاسم.

[1] محمد حماسة عبد اللطيف – النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي – ص: 60.

[2] سيبويه: الكتاب، ج4، ص: 218.

[3] فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني – دار الفجر للطباعة والنشر العراق – ط1، 2008، ص: 23.

أما إذا تكونت الجملة الاسمية من مسند إليه "اسم" ومسند "فعل" نحو: محمد يفكر، فهي تدل على الثبوت، بالإضافة للتجدد لأن المسند فيها فعل، والفعل يفيد التجدد والحدوث كما يقول الخطيب القزويني «أو كونه فعلا يستفاد منه التجدد»[1].

الجملة الفعلية: ما كان فيها المسند فعلا متقدما على المسند إليه، فانعكست دلالة الفعل على الجملة بكاملها.

وظيفة التبليغ:

بعد ما وقفنا مع الإسناد الذي ينتظم به تعليق الكلم، وعرجنا على المعنى النحوي الدلالي نصل إلى ما يتوج الركنين السابقين، ونعني به القدرة الإبلاغية للجملة، فممّا لا شك فيه أن المتكلم، وهو يوجه كلامه يرسل رسالة بغية إيصال معنى معين إلى متلق، وهو في ذلك يستعين بما تتيحه له اللغة من إمكانيات التعبير المختلفة، فينتقي منها ما يساعده على تبليغ كلامه في أوضح صوره لأنه «لما كان الكلام أولى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي يحتاج الناس إلى تفهيمها بحسب احتياجاتهم إلى بعضهم على تحصيل المنافع وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور، وإفادتها وجب أن المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطب وإما الاستفادة منه»[2].

فالكلام دليل المعاني المتداولة بين الناس، وهو الذي يعرض حاجتهم فيما بينهم، لذلك فأهم وظيفة تقدمها اللغة هي التواصل والتبليغ، هذه القدرة تنعكس على تراكيبها، فما من تركيب أو جملة إلا ويتضمن هذه الخاصية هو برأسه أو بضميمة تركيب آخر إليه.

[1] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة – حققه وعلق عليه وفهرسه الدكتور عبد الحميد هنداوي، د.ت.ط، ص: 94.

[2] حازم القرطاجني: منهاج البلغاء، وسراج الأدباء – تقويم وتحقيق محمد الحبيب بن خوجة – دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان – ط3، 1986، ص: 344.

لقد عرض عبد القاهر في مطلع دلائل الإعجاز تصوّره للنحو والحاجة إليه فالنحو في نظره «يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها وما يمكن أن تؤديه من وظيفة وأغراض كلامية في واقع الاستعمال»[1].

من هنا تتجلى لنا قضية مفادها عدم الفصل بين الشكل اللغوي ودلالته والغرض الذي ينتج من أجله الكلام، هذا الترابط بين البنية والوظيفة التي تؤديها، تجعلنا نقف أمام مقاربتين تدرس أداتية اللغة.

1. المقاربة الصورية: التي تدرس اللغة على أساس أنها بنية مجردة يمكن أن ندرس خصائصها في حّد ذاتها بقطع النظر عن ما يمكن أن تستعمل من أجله.

2. المقاربة الوظيفية: التي تدرس اللغة على أساس أنها أداة تسخّر لتحقيق التواصل داخل المجتمعات البشرية «من هذا المنظور تعد العبارات اللغوية مفردات كانت أم جملا وسائل تستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة وتقارب خصائصها البنيوية على هذا الأساس»[2].

فتأليف الجمل يحدده مقام التخاطب، فهو الذي أخضعها لأن تكون على هذه الصورة أو تلك «فعلى ذلك وضعت المنازل والمراتب في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فيقال من حق هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما هاهنا أن يقع هنالك»[3].

إن تأليف الجمل وأحكامها يحيلنا إلى الكلام عن الإعراب وعلاقته بالجملة وارتباط الوظيفة في الجملة بالإعراب والمعنى. هذا يحيلنا إلى الكلام عن ارتباط الإعراب بالمعنى .

[1] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيله في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع – العلمة – الجزائر ط1، 2009، ص: 218.

[2] أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي – الأصول والامتداد مطبعة الكرامة – الرباط – ط1 – 2006، ص: 20.

[3] عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة – تحقيق محمد الفاضلي – المكتبة العصرية صيدا – بيروت – لبنان – ط2005، ص: 8.

المبحث الثاني: الإعراب فرع المعنى :

اختلفت الروايات حول نشأة النحو وسبب ذلك، وتكاد تجمع الروايات على أن اللّحن في كتاب الله خصوصا ولغة العرب عموما كان هو السبب في نشأة النحو، وإن المتتبع لتعريف النحو عند أوائل النحاة يجدهم لا يفرقون بينه وبين الإعراب ويرجع سبب ذلك الدكتور أحمد سليمان ياقوت إلى أن الإعراب كان سببا في نشأة النحو حيث يقول «السبب يرجع في رأيي إلى إن الإعراب كان سببا في نشأة النحو فسمي به، واستأثر الإعراب باهتمامهم، وأصبح المحور الذي يدور حوله النحو وغيره من الدراسات»[1].

إن سبب النشأة وارتباط النحو بالإعراب يجعلنا ندرك أن عمل النحاة ارتبط منذ البداية بالمعنى، وما كان لينفصل عنه بعد ذلك والباحث في مصنفات النحو يجد تعليلا لارتباط الإعراب بالمعنى منها قول الزجاجي «إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، و لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني»[2]. ولا أجانب الصّواب إذا قلت أن النحاة اهتدوا إلى القرائن التي تتعدى اللفظ إلى ما يحيط به لتحديد المعنى ومعرفته وهذه القرائن «أدلة خارجة عن اللفظ وتبدو فيه كهيئة المتكلم وملامح وجهه وإشاراته، وتمكين صوته والمكان الذي يكون فيه المخاطبون وحال المخاطبين أنفسهم إلى غير ذلك كما أن السامع نفسه يعلم مما يرى من الحال ما أضمره المتكلم»[3].

هذا ما يجده الباحث في كتب ابن هشام وابن جني وإمام النحاة سيبويه.

ففي معرض حديث ابن هشام عن الجهات التي يدخل الاعتراض عن المعرب من جهتها يذكر عشرة أمور منها «أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب

[1] أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط 1994، ص: 16.

[2] أبي القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص: 69.

[3] فطومة سويسين: "مقارنة تحليلية بين لغة التحرير ولغة التخاطب بالفصحى"، مخطوط، جامعة الجزائر، 1988، ص: 102.

ذلك »[1]، ثم يسوق أمثلة لما أراد توضيحه منها قوله تعالى: ﴿ ﴾[2] فيقول ابن هشام:

«فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤن، وإنما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل»[3].

سقت هذا المثال للتدليل على أن المعنى كان يمشي مع الإعراب جنبا إلى جنب والباحث حول هذه القضية يعثر على أمثلة كثيرة لا يتسع المقام لذكرها.

إن الحديث عن الإعراب يقودنا إلى الحديث عن علاماته الأصلية أو الفرعية والتي تلعب دورا حاسما في تحديد المعنى وربطه بالتركيب « إن هذا النوع من العلامات اللغوية لا يمكن وجوده مستقلا كما توجد الكلمات مثلا، ولا يتسنى عزله كما تعزل الوحدات المعجمية، فهو لا يبرز إلا في الكلام وليس من خصائص ما نسميه اليوم بالعلاقات الاستبدالية، إنما هو من مشمولات العلاقات الركنية»[4].

فهو ليس حلية لفظية ولا من ضرورات وصل الكلام كما يحاول بعض النحاة *المحدثين الذين أخرجوا علامات الإعراب عن دورها الأصلي في تحديد المعنى ورصد الدلالة.

[1] ابن هشام: معنى اللبيب، ج2، ص: 232.

[2] سورة هود/87.

[3] ابن هشام مغني اللبيب، ج2، ص: 233.

[4] عبد القادر مهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي ط1 1993، ص: 56.

* من هؤلاء لطفي السيد، وأنيس فريحة وسلامة موسى وإبراهيم أنيس الذين حملوا على الإعراب حملة مظنونة لطرح علاماته والتقليل من شأنها.

دور الإعراب في تحديد وظائف الجمل:

إن المتتبع لما قرره النحاة وصدروا عنه من آراء حول ارتباط الإعراب بالتركيب والجملة يرد مزاعم الذين وصفوا نحو العرب أنه نحو مفردات بمعنى أنه أهمل دراسة الوظائف النحوية ضمن تراكيب، أو ضمن أطر عامة تبرز فيها العلاقات بين الوظائف.

ولو ذهبنا نستقصي الآراء والأقوال حول هذه القضية لطال الكلام وتشعب بنا البحث، لهذا سأسوق ما قاله الرّضي، لأنه في رأيي حاصل ما هجس به جل النحاة حول هذه الجزئية.

يقول الرّضي: «والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب»[1].

حقيقة أنّ الاهتمام بالمفردة حضي بقدر واف من الدراسة حول تصنيفها وإعرابها الظاهر أو المقدر لكن في ذات الوقت اهتم النحو العربي بالجمل والتراكيب بإعرابها وتأطيرها حسب اعتبارات وقوانين «إن علم النحو عند العرب القدماء لا يعني دراسة الكلم المفردة، وأن الإعراب ليس لفظا، بل معنى يستوجبه تركيب الكلم إلى كلم أخرى، هو عواملها وفق قوانين كلية»[2].

إن الغاية من تصنيف الجمل حسب الحكم الإعرابي هو تحديد موقعها من الكلام وصلة كل منها بما قبلها وبعدها. هذا التصنيف كان لاعتبارات صدر عنها النحاة تتمثل في ما يلي:

إن الجملة إذا لم تقدر بمفرد، أو لم تقع في موقعه لم يكن لها محل من الإعراب وقد يكون هذا المبدأ قائما على فكرة الأصل والفرع التي تقوم عليها مسائل كثيرة من مسائل النحو «ويرتبط الأصل مع الفرع بعلاقة الاحتياج، أو الافتقار فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذرها، كما نلمح في الأصل دلالة على الثبوت والرسوخ في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير»[3].

[1] رضي الدين محمد بن حسن الاستراباذي: شرح الكافية في النحو، ج1، ص: 53.

[2] عز الدين مجدوب: المنوال النحو العربي، ص: 143.

[3] حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العرب– دار الشروق للنشر والتوزيع رام الله، فلسطين، ط1، 2001، ص: 75.

فالمفرد أصل تحتاج إليه الجملة التي هي فرع يحل محلها في بعض الأحيان عن طريق التقدير أو الرتبة.

تعرب الجمل: بحسب ما يسلّط عليها من العوامل، فما سلط عليها عامل رفع فهي في محل رفع، وما سلط عليها عامل نصب فهي في محل نصب وهكذا.

تحديد العلاقة المعنوية التي تربط الجمل، فما كان من هذه العلاقات معان نحوية تؤدى بالمفرد أعطيت إعراب ذلك المفرد، وما كان منها معان لا تؤدى بالمفرد لم يكن لها محل من الإعراب.

يعتبر تصنيف الجمل صورة واضحة لهيمنة نظرية العامل الظاهر أو المقدر وهي ركن ركين في النحو العربي لا يمكن الاجتزاء عنها، وهنا نشير إلى أن كثيرين من النحاة المحدثين تناولوا نظرية النظم مبتعدين عن العامل النحوي مع أن عبد القاهر لم يلغ العامل النحوي بل ارتكز عليه « ومن فهمه الجيد لنظرية العامل وتطويره لها توصل إلى قانون عام في طرق التعليق بين الكلام»[1].

للاعتبارات المذكورة في تصنيف الجمل فسأتناول في هذا المبحث جملا لها محل من الإعراب مبرزا وظائفها النحوية.

جملة الخبر:

الخبر مناط الفائدة بمعنى أنه يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولا، لأنّ القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله إذ لو كان الخبر معلوما كالأحكام الشائعة ونحوها من التراكيب اللغوية لم يفد شيئا لأنه يجب أن يستفاد من الجزء الثاني ما ليس مستفادا من الجزء الأول « ولذلك لم يجز النحاة (ناكح الجارية واطئها) ولا (ربّ الجارية مالكها) لأن الجزء الأول مستوف لما انطوى عليه الثاني »[2].

[1] عبد القاهر الجرجاني: العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، ص: 24.

[2] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 10.

وقد يكون الجزء الذي تحصل به الفائدة مفردا أو جملة فقد ذهب النحاة إلى أن تكون الجملة الاسمية والفعلية خبرا للمبتدأ، أو للفعل الناسخ أو الحرف الناسخ أيضا على حد سواء، وتتعدد المواطن التي يجب أن يكون الخبر فيها جملة «وأوصلها بعضهم إلى ثمانية عشر موضعا »[1] ليس هذا محل استقصائها كلها فسأقف على بعض الأنماط منها، وإيمانا مني بأن الدلالة تشكل ركنا لا ترصد الوظيفة إلا بها، فقد حاولت توجيه هذه الأنماط دلاليا لأن المستوى التركيبي أو الصوتي يتعالق مع النحو الوظيفي الذي تسير فيه التراكيب والدلالة في عملية تلازمية بينهما إذ «أن النحو باعتباره مستوى تحليليا يتعالق مع مستويات أخرى كالمستوى الصوتي والدلالي داخل جهاز واصف واحد »[2] و لم أغفل البعد التداولي حيثما وجدت التنويه به يخدم الوظيفة النحوية، ولكون اللغة في تراكيبها مبنية على الفروق والاختلاف لتأدية كل تركيب وظيفة لا يؤديها تركيب آخر، تعددت أنماط ورود الخبر جملة اسمية أو فعلية، منفية أو مثبتة، مركبة أو بسيطة دخلت عليها بعض أدوات التحقيق كالتوكيد، والقصر، أو الفاء، أو خلت منها سواء كانت الجملة الفعلية فعلها ماض، أو مضارع أو أمر، والاختلاف مشهور في عدم الإخبار بالجملة الطلبية واختلف فيها النحاة على مذهبين «فقد أجاز بعض النحاة أن تقع الجملة الخبرية إنشائية وأول نحوي أجاز ذلك هو المبرّد البصري وابن مالك»[3].

وليس المراد الوقوف عند هذا الاختلاف وإنما قصدنا إلى أن كل اختلاف في التراكيب يصاحبه لا محالة اختلاف في البعد الدلالي الذي ينسحب على الوظيفة أيضا، فقد يرد الخبر جملة اسمية للمبتدأ كقوله تعالى: ﴿ ﴾ وكقوله أيضا ﴿ ﴾[4] ﴿ ﴾[5] «ولقد قصر سيبويه هذا النمط على موضعين: أحدهما

[1] علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، ص: 45.

[2] أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص: 38.

[3] فتحي عبد الفتاح الدجني، الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ص 133.

[4] الحاقة/1-2

[5] الواقعة/8

– إذا قصد التهويل والتعظيم والتفخيم كما في الآيات، والثانية بعد أمّا المشددة كما في نحو أمّا المال فذو مال»[1].

وقد يرد الخبر جملة اسمية مصدرة بالضّمير من هذا النمط قوله تعالى:

[2] ويلاحظ أن هذه الجملة قد كشفت عن ضرب من التوكيد فقد أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الوعيد المذكور، وقد يرد الخبر جملة فعلية لفعل ناسخ أقف عليها في قوله تعالى:

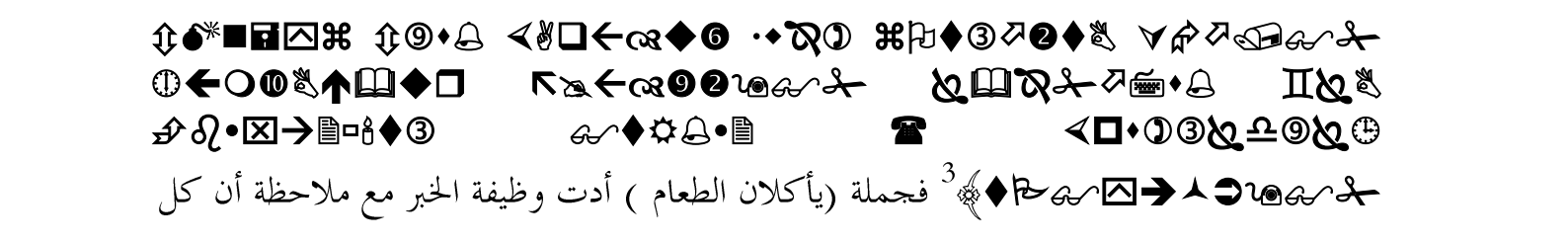

[3] فجملة (يأكلان الطعام) أدت وظيفة الخبر مع ملاحظة أن كل جملة مضارعة واقعة خبرا ل"كان" هي محولة من حيث دلالتها الزمنية، وتحويلها ذاك مستمد من دلالة الفعل "كان" وقد يكون الخبر جملة فعلية فعلها ماض لحرف ناسخ من ذلك قوله تعالى:

[4] فهي في محل رفع خبر وهي تفيد إثبات صفة خلق الزوجين لله، ولا نريد أن نطيل عند هذه النقطة فبعد أن استوقفتنا بعض الأنماط من الجمل التي أدت وظيفة الخبر يجدر بنا الوقوف على بعض الجزئيات لأهميتها فيما نحن بصدده، فقد اشترط النحاة رابطا بين الجملة الواقعة خبرا والمبتدأ، والرابط واحد من ستة روابط أولها الضمير

[1] رابح بو معزة: الجملة الوظيفية في القرآن، صورها بنيتها العميقة توجيهها الدلالي، ص: 123.

[2] الأعراف/36.

[3] المائدة/75.

[4] النجم/45.

وثانيها الإشارة، وثالثها تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه، أو إعادة المبتدأ بمعناه في الخبر، أو العموم، أو عطف جملة تحتوي على ضمير يعود على المبتدأ نحو قول ذي الرمة:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارة يجم فيغرق

كما فصل النحاة في شأن المطابقة، والمخالفة النوعية والعددية، ومواطن الحذف « إذ هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصّمت عن الإفادة أزيد من الإفادة» [1] غير أنه في الحذف لابد من قرينة يتوصل بها للمعنى فإذا انعدمت القرينة امتنع الحذف، وكذا كلامهم عن التقديم في مواطن كثيرة وشروطه وموانعه، كل هذا يحيلنا إلى خاصية مميزة صدر عنها النحاة متمثلة في أمن اللّبس ووضوح المعنى للمتلقي فهو« من الأغراض المهمة التي راعتها العرب في كلامها إذ الغرض الأول من التعبير الإفهام ولذلك كان إزالة ما يؤدي إلى اللبس من أولى أغراض المتكلم» [2] كما تحيلنا إلى خاصية أخرى كون التركيب في اللغة العربية ذا ديناميكية تتجلى من خلال تمظهرات التراكيب وما يعتريها من تحول حذفا أو ذكرا أو تقديما وما تحمله الجمل من معان مختلفة كالدلالة على الثبوت أو التجدد ،هذه الميزة جعلت من التلازم الخطابي يتم في مرونة خدمة للوظائف المحمولة للتركيب.

جملة الحال:

تعدّ الحال من الوظائف النحوية التي يمكن أن ترد جملة معاقبة للمفرد، فتأتي هذه الجملة لتبين هيئة صاحبها ومحلها النصب وقد تكون اسمية أو فعلية، والفعل إما ماض أو مضارع وجملة اسمية أو فعلية إما مثبتة أو منفية، ولما كانت الحال خبرا في الحقيقة من حيث أنه يثبت بها المعنى لذي الحال كما يثبت الخبر المعنى للمبتدأ «وذلك لأن الحال خبر في الحقيقة من حيث أنك تثبت بها المعنى لذي

[1] الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص: 131.

[2] فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 69.

الحال كما تثبته بالخبر للمبتدأ أو بالفعل للفاعل» [1] مع ملاحظة أنّ هناك فرقا دقيقا في المعنى بينهما أشار إلى ذلك الدكتور فاضل صالح السامرائي في تفريقه بين الحال والخبر «تقول هذا أخوك قائم بالسقي على معنى أنه يقوم بالسقي، وتقول "هذا أخوك قائما بالسقي " كان المعنى أنه في وقت الإشارة كان يقوم بالسقي» [2] غير أن الجملة التي تؤدي وظيفة الحال لا تؤديها على إطلاقها، بل هناك شروط منها الضمير الرابط بين الجملة وصاحبها وهي واو الحال، وفي تمييز ما يقتضي الواو مما لا يقتضيه صعوبة، مرد ذلك إلى أن الواو تؤدي وظائف متعددة منها العطف، ومنها الاستئناف، ومنها المعية مما يجعل المعنى له كلمة الفصل في التركيب إذ المعنى هو المعول عليه والمحتفل به عند التحليل ،فمن المعروف أنّه «لم يقف النحويون العرب عند حدود الشكل، بل عولوا على المعنى، ومن ثمّ كان المعنى منطلق إعراب الجملة أو تحليلها» [3] ،فقد ترد جملة الحال فعلية فعلها مضارع مثبت من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾.

فالجملة المضارعة المثبتة (تمشي) في محل نصب حالا، ونسجل أن الرابط الذي ربطها بالجملة التي قبلها هو الضمير الغائب هي العائد على الفعل، وما يلفت الانتباه هو أن مثل هذه الجملة المضارعة يجب أن تكون عارية من الواو « الجملة الحالية إذا صدّرت بمضارع لم يجز أن تقترن بالواو، بل تربط بالضمير نحو زيد يضحك» [4].

ولابد لخلو الجملة من الواو في هذا المقام علة تقتضيه «فمحال أن يكون هاهنا جملة لا تصلح إلا مع الواو وأخرى لا تصلح فيها الواو...ثم لا يكون لذلك سبب وعلة» [5] ويرجع ذلك إلى الشبه بين المضارع واسم الفاعل لفظا فهو يجري على سكنات المضارع وحركاته، ومعنى لتضمنه الحدث

[1] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 166.

[2] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 2003، ج2، ص: 240.

[3] إبراهيم محمد عبادة: الجملة العربية، مكوناتها-أنواعها-تحليلها، القاهرة، ط2، 2001، ص: 125.

[4] حسني عبد الجليل يوسف: تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، مؤسسة المختار، القاهرة، ط2، 2008، ص: 23.

[5] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 23.

وهو من خصائص الفعل مما جعل الكوفيين يطلقون عليه الفعل الدائم، غير أن ما يستوقفنا في هذه الجملة هي الدلالة التي يحملها الفعل المضارع في الآية السابقة وهذا يكاد ينسحب على كل جملة حالية مصدّرة بمضارع وذلك لأن الفعل هنا يدل على تفاصيل الحدوث ويمكّن الذهن من ترسّم الصورة بتفاصيلها شيئا فشيئا " وهنا تتضح دلالة "يَفْعَلُ" على ما يوحي به من التجدد ومن المزاولة والتزجية ووضع تفاصيل الحدث .كما ترد جملة الحال فعلية فعلها مضارع منفي من ذلك قوله تعالى:

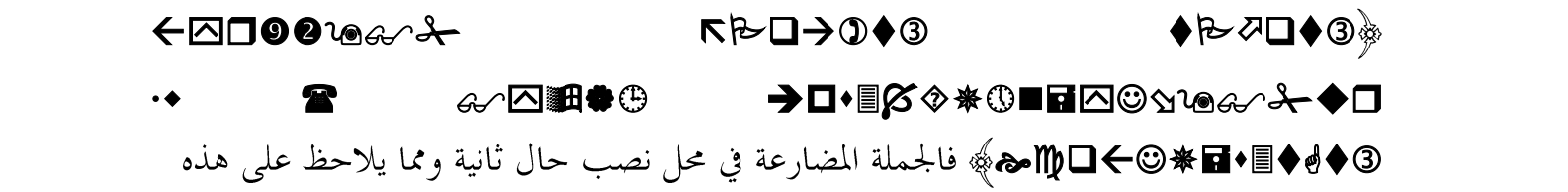

فالجملة المضارعة في محل نصب حال ثانية ومما يلاحظ على هذه الصورة خلو الجملة من الواو وتفسير عدم وجود الواو في هذه الجملة هو اتصال المعنيين بدون انفكاك فالوقوف صفا ملازم لعدم الكلام فليس على نية الاستئناف « وامتناع الواو في جملة الحال جملة مضمومة إلى مصدر الجملة الأولى، وكأنها إثبات واحد، فالكلام موصول أوله بآخره وكأن في هذا فصلا لجملة الحال عن صاحب الحال، وفي ذلك اختلال في تركيب الجملة» [1]وقد ترد جملة الحال جملة اسمية مصدرة بالضمير من ذلك قوله تعالى: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى**﴾[2] فنلاحظ أن الشطر الأول لا يتحقق منه معنى الآية إلا بالجملة الاسمية المحضة المؤدية وظيفة الحال وهي في هذا المقام عمدة إجبارية لا يستقيم الكلام بدونها، وهي مصدّرة بالواو وتصديرها بالواو فيه معنى الاستئناف للربط بين شطري الجملة، ما قبل الواو وما بعدها.

بعد الوقوف على الأنماط التي أدت فيه الجملة وظيفة الحال نسجل أن كل تركيب أو نمط يؤدي وظيفة الحال على شيء من التباين في المعنى، وهذا يحيلنا على حقيقة هامة مفادها أن في العربية مساحة واسعة للتعبير عن المعنى، فلا يعبر عن المعنى بعبارة واحدة أو طريقة واحدة، كما نلاحظ أن الفروق في المعنى دقيقة جدا ،ولغتنا العربية بما تمتلكه من حرية في النظم، قد حققت القدرة على التعبير عن أدقّ المعاني، والنحو باعتباره دائرة من دوائر اللغة يمشي في فلكها يمدها بالقوانين لا يخرج عن

[1] عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص: 125.

[2] النساء- من الآية: 48.

هذه الخاصية «فالنحو صناعة علمية لدراسة قوانين التراكيب أو النظم العربية ووظائفها ومكوناتها والصلة بين النمط التركيبي ومدلوله، كل ذلك في إطار ما تواضع عليه العرب في استعمال لغتهم»[1].

جملة المفعول به:

المفعول به ركن من أركان الجملة الفعلية، ويأتي المفعول في الجملة الفعلية التي فعلها متعد، وأهمية المفعول لا تقل عن أهمية الفاعل مادام الغرض من الجملة التعبير عن الفكرة التامة، قد تتجاوز ركني الإسناد ولا تتضح الفكرة إلا بالمفعول «هاهنا أصل يجب ضبطه هو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، وكما أنك إذا قلت: ضرب زيد فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له لا أن تفيد وجود الضرب نفسه وعلى الإطلاق، كذلك إذا عدّيت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمرا، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه »[2] والتحدث عن أهمية المفعول في الجملة التي يرد فيها لا يعني ضرورة وجود مفعول في كل جملة فعلها متعد، ومثال ذلك قول الناس: يحل ويعقد، يعطي ويمنع، يضر وينفع.

في هذه الأمثلة لا وجود للمفعول لا لفظا ولا تقديرا فهي على معنى إثبات الفعل نفسه لفاعل على الإطلاق، أو نفيه عنه دون اعتبار تعلقه بما وقع عليه وهنا نلاحظ دور المتلقي أو السامع في مثل هذه الحالة «يستغني عن ذكر المفعول لئلا يتوهم السامع أن الغرض من الإخبار كونه متعلقا بالمفعول،

[1] ممدوح عبد الرحمان الرمالي: العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظم والأساليب، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 16.
[2] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 136.

فالفكرة التي ينشئها المتكلم في ذهنه ويريد التعبير عنها هي التي تحدد ما إذا كان هناك حاجة لتخصيص الإسناد بذكر ما يقع عليه فعل الفاعل، أي بذكر المفعول أم لا»[1].

والوضع الطبيعي للمفعول أن يأتي بعد الفعل والفاعل، إلا أن هذه العلاقات الائتلافية بين عناصر الجملة « قد يعتريها نوع من الاضطراب الدلالي إذا ما خضعت إلى العلاقات الاستبدالية»[2].

تساعد الحركة الإعرابية بالعلاقات الاستبدالية بحيث تحتفظ الكلمة بوظيفتها في أي موقع كانت ومن هذه العلاقات الاستبدالية أن يتقدم المفعول عن الفعل أو الفاعل، ولا يكون هذا التقديم إلا لغرض نستنبطه من السياق كالاهتمام بالمتقدم وتأكيده أو تخصيصه وغير ذلك من المعاني التي نفهمها من خلال السياق «فيكون التقديم للتبرك والاستلذاذ وموافقة كلام السامع والاهتمام وضرورة الشعر وغير ذلك»[3].

قد كان الجرجاني رائدا في بحث هذا الجانب، فقد أفاض في الحديث عن التقديم ووجوهه، وأغراضه حسب ما يقتضيه النظم،وكلها تدور حول المعنى النحوي المراد تبليغه للمتلقي «فالتعبير الواحد يمكن أن نقوله بصورة متعددة بتقديم بعض الكلمات عن بعض، ويكون لكل صورة معنى فتتسع مساحة التعبير اتساعا كبيرا »[4] ويقع المفعول به جملة في مواضع منها، فعل القول أو المرادف له « من الجمل التي لها محل من الإعراب هي الجمل الواقعة مفعولا للفعل الخاص »[5] وجعل ابن هشام من هذا الصنف قوله تعالى: ﴿ ﴾[6] في القول الصريح ومن أمثلة الفعل المرادف للقول الفعل يشهد من قوله تعالى: ﴿ ﴾

---

[1] قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 183.

[2] خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص 298.

[3] السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق الدكتور يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص 158.

[4] فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 249.

[5] إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، ص: 590.

[6] مريم/30.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾[1]

وكذلك قوله تعالى: ﴿ 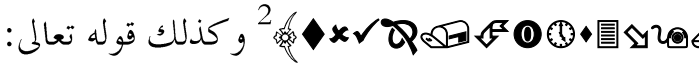 ﴾[2]

ومن المواطن التي تقع فيها الجملة مفعولا به هو باب ظنّ وعلم تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لأعلم، « لأنها أصلها الخبر، ووقوعه جملة سائغ» [4] واستنادا إلى ما سبق نقول إن وقوع المفعول به جملة ضـــرورة اقتضاهـــا النظم، حيث لا تستطيع الكلمة المفردة الواقعة مفعولا أن تفي بالغرض من كلام أو حمل المعنى «لو كان المعنى متطابقا لاستغنى المتكلم عن أحد النمطين واكتفى بالآخر معبرا عن المعنى»[5].

لقد تناولت في المبحث السابق الجمل التي لها محل من الإعراب ووقفت مع ما تحمله من وظائف نحوية زيادة على وظيفة المحل من الإعراب، والآن سأتناول الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وأقدر أن الجمل التي ليس لها محل من الإعراب تحمل على مستوى التحليل النحوي «إذ يبدو لنا أن مصطلح الجمل التي لا محل لها من الإعراب يساعد في عدد كبير من الحالات على تعيين الوحدة الكبرى لتقطيع النصوص وتمييزها من المركبات المشابهة لها والواقعة مركبات جزئية لها»[6].

إن الجمل التي لا محل لها من الإعراب الذي يعطيها الأهمية الكبرى هو وظائفها المعنوية ودورها في الكلام وعلى هذا فإننا حين نقول عن الجملة إنها تفسيرية أو استئنافية، أو ابتدائية، أو

---

[1] المنافقون/1.

[2] يوسف/26.

[3] النساء/11.

[4] ابن هشام الأنصاري: معنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص: 99.

[5] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 190.

[6] عز الدين مجدوب: المنوال النحوي، ص: 157.

جواب قسم أو جواب شرط أو صلة للموصول «فإنما نبين الوظيفة النحوية التي تؤديها في الكلام ونوضح علاقتها بما قبلها وبما بعدها مع أنها لا محل لها من الإعراب»[1].

إن هذه الخاصية للجمل التي لا محل لها من الإعراب جعلها منطلقا لإبراز الوظائف النحوية التي تحملها هذه الجمل في المبحث الموالي.

جملة الاستئناف:

من الجمل التي تؤدي وظيفة الاستئناف البياني الجملة الاستئنافية وهي التي تأتي في أثناء الكلام منقطعة عما قبلها إعرابا لا معنى ويكون فهم المعنى وتحديده حاسما في معرفة الجمل المستأنفة، ولعل ابن هشام قد أشار إلى ذلك في قوله « من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة كثيرة »[2] ونحب أن نبين في هذا الشأن بعض الظواهر التي تساعد على تحديد الجملة المستأنفة ويمكن تقسيم الظواهر إلى قسمين:

القسم الأول: الجمل المبدوءة بحروف العطف مثل الواو، الفاء، حتى، ثم، لكن، بل، إلا أن هذه الحروف قد خرجت عن العطف إلى الاستئناف، وركبت في جمل تركيبا معنويا جديدا مثال ذلك قول الشاعر:

عَلَى الْحَكَمِ الْمُأْتِيّ يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

جملة "يقصد" لا محل لها من الإعراب لأنّ الواو للاستئناف، لأنّ جعل الواو للعطف يجعله شريكا في النفي وهذا يؤدي للتناقض لأن الجور والقصد متضادان في المعنى ونظير هذا البيت قول امرئ القيس في معلقته.

وُقُوفًا بِهَا صَحْبِي عَلَيّ مَطِيّهُم يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسًى وتجمّل.

[1] فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ط9، 1979، ص: 35

[2] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ص: 190.

فجملة "وتجمّل" لا محل لها من الإعراب لأنها مستأنفة لأننا لا نستطيع تقدير العطف خوفا من تناقض المعنى، ومن الاستئناف بالفاء قول الشاعر:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرنّك اليَوم بَيْدَاءُ سَمَلّقُ.

فالفاء هنا للاستئناف « وذلك لأن الفاء لو كانت عاطفة لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لا تنصب ما بعدها فلما ارتفع دل على أنها للاستئناف»[1]، ومن الاستئناف بـــ "حتى" قول جرير:

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُجّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتىّ مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ.

فحتى في هذا البيت للابتداء ليستأنف بعدها الكلام «وأما القسم الثالث فإن حتى تكون حرفا من حروف الابتداء ليستأنف بعدها الكلام ويقطع عما قبله، كما يستأنف بعد أمّا وإذا التي للمفاجأة» [2].

ومن الاستئناف بثمّ قوله تعالى: ﴿ ﴾ فهذه الآية من الاستئناف الذي[3] يخفى كما أشار إلى ذلك ابن هشام في سوقه للآية التي قبلها وهي قوله تعالى:

﴿ ﴾[4]

[1] سعد كريم الفقي ، تيسير شرح الشذور في 1000 سؤال وجواب،الدار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ط1، 2006، ص: 288.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، إدارة الطبع المنيرية، مصر د، ت ط، ج8، ص:18.

[3] العنكبوت / 20.

[4] العنكبوت /19.

فيقول «لأن إعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى: على عقب ذلك ثم ساق الآية 20 من سورة العنكبوت»[1] وهذا على نقيض ما ذهب إليه أبو السّعود عند تفسيره لهذه الآية حيث قال : «والجملة معطوفة على جملة سيروا في الأرض داخلة معها في حيز القول»[2]، والذي أميل إليه هو ما ذهب إليه ابن هشام لأن القرينة المعنوية أقوى من القرينة اللفظية.

ومن الجمل المستأنفة بعد لكن المخففة قول زهير:

إنّ ابن وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ وَلَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْظَرُ

بعد هذا العرض لمواطن الاستئناف بعد الحروف السابقة نقف عند قضية هامة تتمثل في كون الكثير من تخريج القواعد والأحكام النحوية مرتبط بحروف المعاني إذ الحرف هو الذي يصرف الحكم لتعلقه «معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقة بخلاف الاسم والفعل فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق»[3].

فحروف المعاني باعتبارها وحدات دلالية لا يمكن تحديد معناها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، فيتعدد معناها لتعدد السياقات التي تمليها مقاصد المتكلم وما يريد تبليغه «لما كانت مقاصد كلام العرب على اختلاف صنوفها مبنيا أكثرها على معاني حروفه، صرفت الهمم إلى تحصيلها، ومعرفة جملتها، وقد كثر دورها وبعد غورها فعزّت على الأذهان معانيها، وأبت الإذعان إلا لمن يعانيها»[4].

بعد أن بيّنا بعض جمل الاستئناف وقد أوضحنا أنها مسبوقة بالحروف التي خرجت عن أصولها وأفادت معنى الاستئناف.

---

[1] ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2/ ص: 60.

[2] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون تاريخ للطبع، ج4/ ص:255.

[3] المرادي الحسن ابن القاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1992، ص: 22.

[4] نفس المصدر، ص: 19.

القسم الثاني: بقي هناك نوع من الجمل المستأنفة لا تدرك إلا بالتدقيق في المعنى وإدراك وفهم الأساليب العربية نقف على هذا الصنف في قوله تعالى: ﴿ ﴾ نلاحظ أن قوله تعالى: ﴿ ﴾[1] ليس قول المشركين، إنما هو قول الله فهي جملة مستأنفة وليست في محل نصب مقول القول وقد أوجب السخّاوي الوقف عند هذه الآية ويبدو ذلك واضحا لفهم المعنى «سبب لزومه لو وصل بما بعده لأوهم معنى غير المعنى المراد»[2]، وخضوع مثل هذه الجمل للمعنى تدل على أن قرائن المعنى كانت حاضرة في التقعيد النحوي وضبط أحكامه «بل كانت جزءا من تناولهم للنصوص بالشرح والإعراب، والقرائن الحالية هي التي تهدي كما قلنا إلى عدم الأخذ بظاهر اللفظ فقط والاكتفاء به»[3].

جملة الصلة:

من الجمل التي لا محل لها من الإعراب وتؤدي وظيفة ضمن النظم جملة صلة الموصول التي تكون جملة اسمية أو فعلية أو شبه جملة من الجار والمجرور أو الظرف سواء كان الموصول حرفا، أو اسما فمن الموصول الاسمي قول الشاعر:

نَحن اللّذون صَبّحُوا الصَّبَاحَا يَومَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

فاللذون في محل رفع خبر المبتدأ نحن وجملة صبحوا لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والحروف الموصولة هي ما نسميه الحروف المصدرية نحو، أن كي، ما، لو، المسبوقة بفعل ود، ولقد اشترط النحاة شروطا لتؤدي الجملة وظيفة الصلة ففي معرض حديث ابن عقيل عن شرط الجار

[1] يونس /65.

[2] فريال زكريا العيد: الميزان في أحكام تجويد القرآن، دار الإيمان القاهرة، ط 2005، ص: 200.

[3] مسعود بودوخة: قرائن المعنى عند النحاة، ضمن –أعمال ندوة تسيير النحو–، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ص: 54، 55.

والمجرور أو الظرف يقول «ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامّين والمعنى بالتام أن يكون في الوصل به فائدة» [1] ولقد أفاض ابن عقيل في ذكر الشروط التي يجب أن تتوفر في الجملة لتكون صلة * ومنها أن تكون الجملة خبرية خلافا للكسائي الذي أجاز ذلك ونحن نميل إلى توجه ابن عقيل في هذه الجزئية لأن الجملة الإنشائية غير مجزوم بوقوعها ولاحظ الفرق بين هذين التركيبين "جاء الذي ضربته" "وجاء الذي اضربه" لأن الصلة المعنوية في المثال الأول محققة، بينما الصلة المعنوية في المثال الثاني غير محققة ومما يشترط في جملة الصلة المتمثلة في إزالة الغموض والإبهام في كلام قبلها أن تتضمن ضميرا يعود على الاسم الموصول يوضحه.

هذا ما أشار إليه الأستاذ عباس حسن في معرض كلامه عن الموصول وصلته حيث يقول : «لكن حين أتينا بعد ذلك الاسم الغامض المبهم بجملة اسمية أو فعلية تشتمل على ضمير يعود عليه أو بشبه جملة، رأينا أن المعنى قد اتّضح وزال الغموض والإبهام عنه وعن الجملة» [2]، ولا يحذف هذا الضمير إلا بقرينة دالة عليه محددة له، سواء كان هذا العائد مرفوعا كقوله تعالى: ﴿■➔ﭑ﴾ ﴿⬀☠↙☙❾❒🕮 ☮❒⛆➔⓿♌ ➢ ➢♏➢↗☜ Ⅱ♌✍ ·➢♦↖❾❁❒✲♦๑ 🕮❒❾⊠➢❒🕮 ❼■✍♦↖ ❻❾⊠➢❒▪❷๑☙✂ ↖♌☝♌↖ ↞Ⅱ🕓◆➢↙❑▪❷๑☙✂ ❁⓿♌☝♌↖﴾[3] أو منصوبا نحو ﴿❒♦✍◆❒ ↖♦☺♌❾↙③❒🕮 ←○↙☝■❒♌☺♦↖ ☙♦✍◆❒﴾[4] أو مخفوضا بالإضافة نحو ﴿☠❀♌❾↙③❒🕮 ✎☙♦✍ ↞➢⛆☙☙♦▫﴾ ☎ ✌⮞☙♦🕭 ❁💣✲❒🕮﴾[5] أو أريد التهويل والإبهام لأمر تعظيما له في النفس، من ذلك قوله تعالى: ﴿▫♦⇔✣⊙๑♌⛆☙

[1] قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تعليق وشرح الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي – دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، د، ت، ط، ج1 / ص: 78.

* انظر المرجع السابق، ج1، ص: 78 وما بعدها

[2] عباس حسن – النحو الوافي – دار المعارف – مصر، ط3، ج1 / ص: 34.

[3] مريم /69.

[4] يس/35.

[5] طه/72.

﴿ ﴾[1] «وما حذفوا الصلة إلا من أجل إرادة الإبهام لأن الصلة موضحة للموصول في علم الإعراب»[2].

بقي أن نشير إلى جزئية متعلقة بالصلة وهي ألا تتقدم على موصولها « لا يجوز تقديم الصلة ولا تقديم جزء منها على الموصول سواء كان الموصول اسما موصولا أو حرفا مصدريا أم مصدرا»[3].

إن اشتراط عدم تقدم الصلة على موصولها تحيلنا إلى قضية مهمة هي قضية الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة، التي عالجها الدكتور تمام حسان، إذ يجعل الرتبة قرينة من القرائن التي تضبط المعنى وتحدد الحكم*.

«ويؤكد أن ذلك يتم بتضافر عدد من القرائن سواء كانت لفظية أو معنوية»[4].

من خلال ما سبق يتبين أن شروط جملة الصلة تؤدي وظيفة إبلاغية طرفاها المتكلم والمخاطب، مما يعطي بعدا تداوليا، يخدم القصدية والفائدة من الكلام، هذا ما صدر عنه النحاة في تمييزهم للكلام « والكلام عند النحاة مرتبط بالفائدة، وما يحرزه السامع من نفع، والفائدة نفسها تحدد للسامع دون غيره»[5].

جملة الاعتراض:

[1] النجم/54.

[2] العلوي اليمني: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص 85.

[3] فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ط3، 2009.

* يوضح تمام حسان كيف يجري الإعراب بتضافر القرائن من خلال العبارة قام محمد ليصلي فيذكر أن "محمد" فاعل بقرينة الإسناد وبقرينة البنية وبقرينة العلامة الإعرابية، وبقرينة النظام وبقرينة الرتبة، ويعتد تمام هذه القرائن التي تمثل ظاهرة النص في بيان المعاني الوظيفية دون اللجوء إلى التقدير وهو ما يمثل روح المنهج الوصفي الوظيفي، ولكننا نرى أن هذا المنهج لا يستوعب كافة أبواب النحو المبنية على العمل الظاهر أو المقدر إلا أن مبدأ القرائن يساعد على التفسير في كثير من الأحيان.

[4] عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص: 319.

[5] خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم،ص: 223.

يرتدّ مصطلح الجملة المعترضة إلى أصل المادة اللغوية عرض «يقال اعترض بمعنى انتصب، ومنع وصار عارضا كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكا، ويقال اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه، واعترض الفرس في رسنه: لم يستقل لقائده »[1] ومعناها الاصطلاحي عند النحاة مأخوذ من هذا المعنى فقد عرفها الزركشي بقوله «يؤتى في أثناء الكلام أو الكلامين المتصلين معا بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلا بين الكلام أو الكلامين لنكتة»[2] من خلال هذا التعريف نستشف خاصيتين تتميز بهما الجملة المعترضة، الأولى منهما على مستوى الصناعة النحوية، فهي تتميز بالاستقلالية التركيبية، أي أنها لا ترتبط بما قبلها ولا بما بعدها برابط لفظي فيمكن الاستغناء عنها دون الإخلال في اللفظ والمعنى معا.

والخاصية الثانية أنه يؤتى بالجملة الاعتراضية لنكتة بلاغية أو دلالية اقتضاها النظم كالتوكيد، أو التنزيه، أو التسديد وهذه النكت هي اهتمام البلاغيين وقد تأتي الجملة الاعتراضية بين المتلازمين كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر والصفة والموصوف «اعلم أن هذا القبيل من العلم قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنّع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض بين الفعل وفاعله و المبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل بغيره إلا شاذّا أو متأوّلا »[3] وتأتي الجملة المعترضة في عدة مواضع منها بين القسم وجوابه. من هذا الصنف قوله تعالى: ﴿ ❻ ﴾[4] ﴿ ﴾ معترضة لا محل لها من الإعراب لأنها واقعة بن القسم وجوابه « وقد ذهب بعض النحاة في تقدير الاعتراض في الجملة السابقة مذاهب متباينة »[5]

[1] محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي: مختار الصحاح، الطبعة الأميرية، القاهرة، 1992، ص 425، مادة عرض.

[2] بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988، ج3، ص: 6.

[3] ابن جني: الخصائص، ص: 335.

[4] ص/84-85.

[5] فتحي عبد الفتاح: الجملة النحوية نشأة تطورا وإعرابا، ص 113.

وقد يأتي الاعتراض بين الصفة والموصوف من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿ ﴾

﴿ ﴾[1]،

اقتصرنا على ذكر هذين النمطين فقط، ولقد استقصى ابن هشام [2] جميع الأنماط التي ترد عليها الجملة الاعتراضية فهي تعطينا صورة عن مرونة منظومة النحو العربي باعتباره خادما للغة يسعى للكفاية النمطية والنفسية .

بعد هذه الجولة القصيرة حول ما يتعلق بالجملة المعترضة، نذكر بعض الأغراض البلاغية للجملة الاعتراضية فمن جملة الأغراض والنكت التي تؤديها هذه الجمل:

أ/ التنزيه: كقوله تعالى: ﴿ ﴾

﴿ ﴾[3] فالآية غرضها التنزيه والتعظيم وفيه التشنيع على من جعل البنات لله ووقوع الاعتراض بالتنزيه، قبل إتمام الكلام دليل النهاية في الفظاعة، وهذا التنزيه خاطب الله به قوما زعموا أن لله سبحانه وتعالى بنات كالبشر فرد الله عليهم مترها ذاته العلية عن ذلك «وهم خزاعة وكنانة، كانوا يقولون الملائكة بنات الله تعالى، وكأنهم بجهلهم زعموا تأنيثها وبنوّتها و﴿ ﴾ تنزيه وتقديس له تعالى شأنه عن مضمون قولهم»[4].

ب/ التسديد: كقوله تعالى: ﴿ ﴾

---

[1] الواقعة/75،76،77.

أنظر ابن هشام: معنى اللبيب عن كتب الأعاريب تصحيح وتنقيح ليوسف البقاعي، ج2، ص 70.

[3] النحل/57.

[4] محمود شكري الألوس البغدادي: روح المعاني تفسير القرآن والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د ت ط، ص 167.

[1] الاعتراض بـــ

تدليل على أن تبديل آية مكان آية، كان لحكمة يعلمها الله، فالله عليم بما يترل من الآيات وما يستبدل منها ولو لم تكن جملة الاعتراض مذكورة لفات هذا الغرض.

ج/ رفع الإبهام: وذلك كما في قوله تعالى: 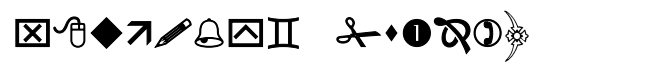

[2] عد المفسرون قوله تعالى: ، جملة اعتراضية، وفائدة هذا الاعتراض أنه لو اتصل التكذيب بقولهم، لربّما توهم في جعل كلامهم شهادة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم فأتبع بالاعتراض لدفع هذا التّوهم.

د/ التعظيم: وذلك كما في قوله تعالى:

[3]، معترضة بين القسم وجوابه «والعلم الذي اقتضى شرط لو الامتناعية عدم حصول له، فلو علموا ما اشتملت عليه أحوال مواقع النجوم من متعلقات صفات الله تعالى لعلموا مواقع قدسية لا يحلف بها إلا بارّ »[4].

---

[1] النحل/101.

[2] المنافقون/1.

[3] الواقعة/75-76-77.

[4] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، د ت ط، ج11، ص323

الفصل الثاني:

بنى الأساليب ووظائفها

-**المبحث الأول**: أسلوب التوكيد.

-**المبحث الثاني**: أسلوب الطلب.

-**المبحث الثالث**: أسلوب الاستفهام.

-**المبحث الرابع**: أسلوب النفي.

-**المبحث الخامس**: أسلوب الشرط.

-**المبحث السادس**: أسلوب التحضيض.

توطئة :

اللغة العربية من أثرى اللغات، فهي تتيح لمستعملها أن يعبر عن مختلف الأغراض والمقاصد، والمشاعر، وقد قسّم علماء اللغة الكلم إلى ثلاث مكونات، اسم وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمن، والفعل ما دل على معنى وهو الحدث مقترن بزمن يمثل الحدوث، والحرف ما لا يدل على معنى في نفسه بل بضميمة غيره إليه.

إن هذه الأركان الثلاثة بتعالقها وبتضامّها وفق قانون خاص أتاح لمستعمل اللغة أن يعبر عن مختلف ما يريد، فيختار من اللغة ما يحقق له هذه الغاية، ولا نبعد عن الحقيقة إذا قلنا إن الحرف بالرغم من ضآلة مبناه فهو يلعب دور الخيط الرفيع الذي يشد أركان المباني اللغوية ومن ورائه المعاني الدلالية « وعندي أن هذا منطلق الدلالة الاصطلاحية للحرف فهو يتضمن حافات المعاني النحوية، ولقد سمي حرفا لأنه طرف من المعنى لا يتم به وحده»[1].

إن تعلّق الحرف بالاسم أو الفعل يقيم معنى نحويا بعينه بين عناصر الجملة في حين أن تعلق الحرف بالجملة يؤدي معنى عاما يسري على كامل أجزاء الجملة وهو ما نسميه الأسلوب و «اختلاف الأساليب التي يعبر بها المتكلم عن الأفكار أمر لابد منه لأن الغاية الأساسية من اللغة هي الإفهام وأمن اللبس، ونظم الجمل تتميز عن بعضها في تباين الأدوات التي تتصدر الجملة»[2].

لقد فطن الجرجاني لهذه الجزئية ونوه إلى ارتباط الأساليب اللغوية بالحروف، فهي لا تتم إلا به إذ يقول: «أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما، أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك »[3] وإنك لتلحظ كيف تحول أداة ما أسلوبا مثبتا إلى أسلوب منفي، مثال ذلك قولك لمخاطبك: أنت فعلت هذا فينفي كلامك كله بأداة واحدة فيقول لك ما أنا فعلت هذا،

[1] فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 2002، ص 211.

[2] سناء حميد البياتي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص: 273.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 84.

وانظر كيف تتمظهر الأساليب وتتحول من شرط إلى استفهام إلى توكيد، وغير ذلك كثير مما سيرد في حينه.

من خلال ما سبق يتضح أن هناك ثلاثة محاور يتركز حولها الحديث في هذا المجال فهناك أساليب متنوعة تزخر بها اللغة العربية لكل منها مقامه وداعيه « فللإثبات أسلوب وللنفي أسلوب آخر وللطلب أسلوب ثالث مغاير لهما وللشرط أسلوب يختلف عن الأساليب السابقة »[1] وهناك حروف تؤدى بها هذه الأساليب ولا تتم بدونها، وهناك متكلم يبلغ ما يريد إلى مخاطبه.

هذه الأركان الثلاثة سأحاول الوقوف عندها في هذا الفصل محاولا سبر المعاني التي تحملها هذه الأساليب، ودور الحروف في بلورة هذه المعاني، والوقوف على مستويات اللغة «لعلنا نهتدي إلى وظائف اللغة المختلفة في بلورة هذه المستويات»[2].

لم يكن النحاة العرب كلّهم بعيدين عن دراسة المعاني في تحليلهم للجمل، بل منهم من كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرق وأحوال الاستعمال اللغوي، حسب ما يقتضيه المقام، من هذا المنطق أسهم بعض النحاة ببعض المفاهيم والمقولات التي تدرس علم المعاني، فلم ينفرد بها البلاغيون، ومما يدل على ذلك أن النحاة العرب تقبلوا التقسيم المشهور للكلام بأنه إما خبر، وإما إنشاء، إلا أنهم نقلوه من تقسيم للكلام إلى تقسيم للجملة « فصنفوا الجملة أسلوبيا إلى صنفين، الجملة الخبرية والجملة الإنشائية»[3].

إن الكلام عن الجملة الخبرية يقودنا إلى الخبر الذي تحمله الجملة فقد قسّم العلماء العرب الخبر إلى أقسام عدة، ومن الذين قسموا الخبر إلى أنماط حسب مطابقة الواقع أو عدم المطابقة، مع اعتقاد المتكلم أو عدم اعتقاده، ومن هؤلاء الجاحظ ومن تبعه من علماء الكلام، وفي هذا الجانب كثير من التفصيل لبعض أنماط الخبر لا يتسع المقام لذكرها، وصفوة القول في ذلك «أن الخبر كل كلام يحتمل

[1] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 70.

[2] محمد الهادي الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، ط1، 1998، ص 9.

[3] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص 218.

الصدق والكذب لذاته، وهذا التعريف يؤخذ من غير النظر إلى قائله، والأخبار التي وردت في القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم والحقائق العلمية والبديهيات التي لا شك فيها لا يمكن أن تحتمل الكذب مع أنها إخبار عن شيء، ولذلك تخرج من هذا التعريف»[1].

إن حمل الجملة الخبرية للخبر أعطاها أنماطا، سواء على مستوى التركيب والبنية أو على مستوى الوظائف المعنوية التي تحملها والتي تراعي الموقف الكلامي، فالجملة «تعبير عن موقف لغوي خاص ولهذا الموقف بالتأكيد صداه في تكوينها بحيث يمكن القول أن الأصل بأن تفي الجملة بمتطلبات الموقف وبكل احتياجاته »[2].

من الأنماط الأسلوبية التي تحملها الجملة أسلوب التأكيد، والتأكيد في اللغة شدّ السّرج على ظهر الدابة بالسيور حتى لا يسقط، وتسمى هذه السيور تواكيد أو تآكيد، ثم استعمل هذا المصطلح في تقوية الكلام وتوثيقه للمخاطب.

إن الغرض من التوكيد«تثبيت فكرة معينة في نفس المخاطب وتقويتها لإزالة ما علق بذهنه من شكوك»[3]

قد يخرج التوكيد عن ما وضع له أصلا لأغراض أخرى، وللإشارة فإن الخروج على مقتضى الظاهر باب واسع في البلاغة العربية موجود بكثرة في أساليب المعاني والبيان والمجاز وغيرها « وهي في أصلها تكون حقيقة، وعلى مقتضى الظاهر، ولكن هذه الأساليب تخرج أحيانا في معانيها عن ما وضعت له في أصل الاستخدام، فتأخذ معاني أخرى، وهذه المعاني يتأولها المتفنن أو المتلقي بحسب المقام والغرض والوظيفة»[4].

[1] أحمد مطلوب: حسن البصير، البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، ط2، 1999، ص: 106.

[2] علي جمعة عثمان: نظام الجملة في شعر الحماسة، رسالة ماجستير، –مخطوط– جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، 1986، ص: 4.

[3] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص33.

[4] محمد بركات حمدي أبو علي: بلاغتنا اليوم بين الجمالي والوظيفة، در وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2004، ص 94.

إنّ التوكيد في اللغة العربية شائع وطرق التعبير عنه متنوعة جدا أذكر منها، اسمية الجملة، والقسم والتكرير وضمير الفصل، وإن، ولام الابتداء، ونون التوكيد وغيرها من الطرق والأدوات.

المبحث الأول: أسلوب التوكيد:

من طرق التأكيد ما يلي:

1-اسمية الجملة: إن اختيار الجملة الاسمية إبتداء من طرق التأكيد، هذه الميزة تحملها الجملة الاسمية التي المسند فيها اسما « لأنه إذا كان المسند اسما فإن دلالته تختلف عن كونه فعلا، والجملة تبنى عليه لأنه أساسها، وبالتالي فإن دلالة الجملة كلها تتغير»[1].

إن استعمال الجملة الاسمية للدلالة على التأكيد يعضده استقراء اللغة والوقوف على شواهدها، وخصوصا القرآن الكريم، فقد استعملها القرآن في مواطن تقرير القضايا الثابتة، أقف على بعض الشواهد من القرآن الكريم للتدليل على ما قلت.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾[2] إن قراءة الحمد بالرفع أجمع عليها السبعة وعلى هذه القراءة تكون جملة الحمد اسمية، فقد قال صاحب الكشّاف: «والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره»[3].

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ ﴾

[1] حارث عادل محمد زيود: بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات، رسالة ماجستير، -مخطوط- جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 44.

[2] الفاتحة/1.

[3] الزمخشري الكشاف: تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، مكتبة العبيكة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1998، ص 112.

﴿ ﴾[1] يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي بخصوص هذه الآية «فقد فرق بين قولهم للمؤمنين وقولهم لأصحابهم، فقد خاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية (آمنّا) الدالة على الحدوث، وخاطبوا جماعتهم بالجملة الاسمية المؤكدة الدالة على الثبوت والدوام»[2].

إن ما سقته قليل من كثير يزخر به القرآن الكريم في مواطن التقرير والثبوت يجعلنا نقول عن الجملة الاسمية أنها مؤكدة وهذا «للتعبير عن الحقائق العامة والمبادئ القارة ويجعلها ملائمة للحكم والأمثال ويفسر استعمالها للاحتجاج وتقديم الأدلة»[3].

2- القسم: أصله من القسامة وهي الأيمان قيل لها ذلك لأنها تقسّم على الأولياء في الدم، والقسم من أقوى أنواع التوكيد، به يؤكد المتكلم قضية أو أمرا، نفيا أو إثباتا لمخاطب في أشد حالات الإنكار، وبه يلفت نظره إلى أمر ذي بال يريد تأكيده، فيتخذ من القسم فصل الخطاب ويؤدى التوكيد بالقسم بالأدوات والجملة الفعلية والاسمية قال صاحب الكتاب «ويشترك فيه الاسم والفعل، وهو جملة اسمية أو فعلية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك حلفت بالله وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، وعليّ عهد الله لأفعلن أو لا أفعل »[4]، ويقوم التوكيد بالقسم على ثلاثة أركان.

المقسم به: وغالبا ما يكون معظما مثل القسم بالله تعالى، وقد يكون المقسم به أمرا ذا شأن، وهذا النوع ورد القسم به كثيرا في كتاب الله من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾

.....

[1] البقرة/14.

[2] فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني، ص 28.

[3] عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 44.

[4] ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري ، ص: 99.

أدوات القسم: أدوات القسم متعددة نذكر منها، الباء، الواو، التاء، واللام.

المقسم عليه: عندما يؤكد المتكلم جملة بالقسم إنما يؤكد مضمون الفكرة وهذه الفكرة لا يشترط فيها ما اشترط في المقسم به من التعظيم وإنما تكتسب القوة والشأن من ارتباطها بالمقسم به.

ومما يجدر التنبيه عليه أن المقسم به وأداة القسم والمقسم عليه جملة واحدة، لأنها بأركانها الثلاثة ليست إلا كلمات ربط بينها التأكيد بالقسم، وهو معنى عام يهيمن على جملة القسم وجوابها وللإشارة فإن جملة جواب القسم « إما اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية أجيب القسم في الإثبات باللام المفتوحة، أو (إنّ) واللاّم أو (إنّ) وحدها مشددة أو مخففة، وإذا كان الجواب جملة فعلية فعلها مضارع كان باللام المفتوحة مع النون أو من دون نون»[2].

عند هذه الجزئية عدة تفريعات تتعلق بجملتي القسم وجوابه وحذف إحدى الجملتين إذا دلت عليها الأخرى، لا يتسع المقام للتفصيل وللتدقيق فيها.

من المباحث المتعلقة بالقسم مبحث وقوع (لا) قبل القسم، فهي تقع قبل الفعل (أُقْسِمُ) فيقال (لا أُقْسِمُ) قال تعالى [3]

وقوله تعالى: 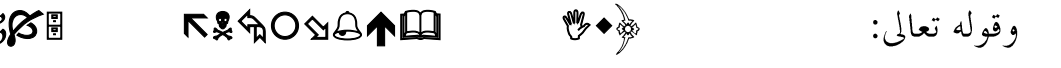 [4] وفي القرآن الكريم الكثير من الآيات التي وقع فيها فعل القسم مسبوقا بـــ (لا)، والنحاة في ذلك على مذاهب نذكر* منها:

---

[1] الشمس، الآية (1 – 10).

[2] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو ج4، ص 150.

[3] الانشقاق/16.

[4] البلد/1.

* للوقوف على هذه المذاهب النحوية ينظر تفسير أضواء البيان لمحمد الأمين بن المختار الشنقيطي عند تفسير سورة القيامة ج5، ص 510.

الوجه الأول: ما عليه جمهور النحاة أن (لا) هنا صلة عن عادة العرب فإنها ربما لفظت بلفظة (لا) من غير قصد معناها الأصلي، بل لمجرد تقوية الكلام وتوكيده كقوله تعالى: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[1].

يعني أن تتّبعني، وقوله تعالى: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[2].

الوجه الثاني: أن اللام لام الابتداء، أشبعت فتحتها، والعرب ربما أشبعت الفتحة بألف والكسرة بياء والضمة بواو، ومثاله قول عبد يغوث الحارثي :

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي يسيرا يمانيا

الوجه الثالث: أن (لا) نفي لكلام المشركين المكذبين للنبي صلى الله عليه وسلم، وقوله أقسم إثبات مستأنف وهذا الوجه ضعفه الشنقيطي بقوله «إن هذا الوجه وإن قال به كثير من العلماء إلا أنه ليس بوجيه عندي لقوله تعالى: في سورة القيامة ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[3] لأن قوله تعالى: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[4] يدل على أنه لم يرد الإثبات المستأنف بعد النفي بقوله أقسم والله تعالى أعلم »[5]

---

[1] طه/92-93.

[2] الحديد/29.

[3] القيامة/2.

[4] القيامة/2.

[5] محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ج5، ص 510.

الوجه الرابع: أنها حرف نفي أيضا، وتوجيهه إنّ إنشاء القسم يتضمن الإخبار عن تعظيم المقسم به، فهو نفي لذلك الخبر الضمني على سبيل الكناية والمراد أنه لا يعظم بالقسم بل هو في نفسه عظيم بدون قسم.

وهذا القول لصاحب الكشاف، وهذا الذي أميل إليه، لأن الأمور التي أقسم الله بها سبحانه وتعالى وسبقت بـــ(لا) كلها عظيمة الشأن متناهية في كمال القدرة وعظيم التدبير فلا يدل عليها بالقسم، بل هي أعظم شأنا وأكبر خطرا والله أعلم.

بعد هذه الوقفات مع التأكيد بالقسم نستطيع القول إن التأكيد بالقسم وإن تفرعت فيه التفصيلات وتعددت فيه ضروب الصيغ والأدوات وما يعتري هذا الأسلوب من أحكام فإن «الغاية منه تبقى واحدة وهي توجيه الكلام إلى منكر متعنت فيؤكد له بالقسم الخبر إيجابا أو نفيا»[1].

التوكيد بضمير الفصل: ضمير الفصل ضمير يقع بين المبتدأ والخبر، ولوجوده في الكلام أغراض أهمها:

– **الاختصاص والقصر:** قد يأتي ضمير الفصل للدلالة على القصر وإذا زال هذا الضمير زال معنى القصر من الجملة وذهب الاختصاص الموجود بين ركنيها المسند والمسند إليه، يقول السكاكي « وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند إليه لأن معنى قولنا: زيد هو القائم، أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو»[2]

من أمثلة وروده للقصر قوله تعالى: ﴿ □ ﴾

[1] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 399.

[2] سعد الدين التفتازاني: مختصر السعد، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2003، ص 96.

﴿ ﴾[1]. فضمير الفصل هنا أفاد القصر وإذا نزعناه بقيت الآية هكذا ﴿ ﴾ فقد تفيد مجرد الإخبار.

ومنه قوله تعالى: ﴿ ﴾[2]، فقد أفاد الضمير القصر ولو حذف لكان القصر محتملا.

التوكيد: يؤتى بضمير الفصل للتوكيد، ولهذا أسماه بعض الكوفيين دعامة « لأنه يدعم به الكلام أي يقوّى ويؤكّد»[3]

وجاء في الكشاف عند قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[4] «و(هم) فصل وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره »[5]

ويتفرع عن التوكيد بضمير الفصل أنواعا من معاني التوكيد نذكر منها:

أ- توكيد القصر الحقيقي: قد يكون الكلام دالا عن القصر بدون ضمير الفصل فيأتي ضمير الفصل مؤكدا هذا المعنى من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ ومن ذلك أيضا قوله جل شأنه ﴿ ﴾

---

[1] آل عمران/10.

[2] البلد/19.

[3] ابن هشام الأنصاري:مغني اللبيب، ج2، ص 195.

[4] البقرة – من الآية: 5.

[5] الزمخشري: الكشاف، ج1، ص 112.

[6] البقرة/37.

﴿ﷺ﴾[1] فلو حذف الضمير لبقي معنى القصر، ولكن جيئ بالضمير توكيدا لهذا المعنى.

ب–المبالغة في القصر: وهو أن تقصر صفة من الصفات على موصوف بطريقة القصر المعروفة، ثم تزيد في هذا القصر على جهة المبالغة فتأتي بضمير الفصل، من ذلك قوله تعالى: ﴿ﷺ﴾[2]، وقوله جلت كلمته ﴿ﷺ﴾[3] فمن المعروف أن هناك مفسدين غيرهم، وهناك سفهاء سواهم «ولكنه قصر الإفساد والسفه عليهم مبالغة على معنى أنهم أولى من يسمى هذا الاسم أو على أنهم كاملون في هاتين الصفتين»[4]، بعد هذه الوقفة مع ما يتعلق بضمير الفصل، فإن مجمل القول ومحصله أن ضمير الفصل يؤتى به لأغراض متعددة تؤدي في النهاية إلى « تقوية اللحمة بين المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية عادة، أو لداع من التركيب خاص أو لغير داع له، ومهما اختلف المقتضى له أثر في طبيعة التركيب»[5].

التوكيد بـــ (إنّ) و(أنّ): ترد (إن) و(أن) لمعان * عدة أشهرها التوكيد وهو الأصل فيهما ويدور معهما حيث وردتا يقول ابن يعيش: « فأما فائدتهما –يعني– إن وأن فالتأكيد لمضمون الجملة، فإن قول القائل إنّ زيدًا قائمٌ ناب مناب تكرير الجملة مرتين، إلا إن قولك (إنّ زيدًا قائم) أوجز من قولك زيدٌ قائم، زيد قائم» [6]، قد جعل ابن يعيش من خلال هذا التعريف (إنّ، نائبة مناب تكرير الجملة

---

[1] البقرة/121.

[2] البقرة/12.

[3] البقرة/13.

[4] فاضل صالح السامرائي: معاني النموذج، ج1، ص 50.

[5] محمد الهادي الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات، ص 107.

* أشار لهذه المعاني في دلائل الإعجاز، من هذه المعاني، ربط النظم اللاحق بالسابق، ومنها أيضا معنى القوة إذا سبكت مع ضمير الشأن، ومنها أنها تهيئ الفكرة لتكون مبتدأ – أنظر دلائل الإعجاز، ص 221 ومابعدها.

[6] ابن يعيش: شرح المفصل، ج8، ص: 59.

مرتين، وهو ما يخرج بهذا الأسلوب من التوكيد المعنوي إلى أسلوب التوكيد اللفظي، الذي يلقى لأغراض أخرى، منها رفع توهم السهو من المخاطب، فإن المتكلم يظن أن المخاطب غافل أو ساه فيكرر له اللفظ مرتين دفعا لهذا الظن، أو رفعا لظن أن السامع لم يسمع اللفظة، أو الجملة فتكرر لذلك، بينما إن وأن تتضمنان تأكيدا معنويا لمضمون ما دخلتا عليه رافعتين الشك والاحتمال عن ذهن المخاطب من أجل هذا « لا يجوز استعمال أحد هذين الحرفين في كلام إلا أن يكون المخاطب به مترددا في ثبوت الخبر للاسم أو شاكا في ثبوته له، أو منزّلا عند المتكلم منزلة الشاك أو المتردد، فلا تقول (إنك ابن عمي) أو (إنك أخي) لمن تعلم أنه ابن عمك أو أنه أخوك، إلا أن يكون عمل عملا يتنافى مع هذه القرابة فنزلته من أجل هذا منزلة المنكر أو الشاك، أو المتردد فيهما»[1].

لام الابتداء: قد تدخل على المبتدأ والفعل المضارع لام تسمى لام الابتداء، من مواطن دخولها على المبتدأ قوله تعالى: ﴿◉♍♏♉✃⅄♎♉⇦▫🙰 🕮❑❍⇧❍❁☪⇱❑✃☎ ✕⍁❼

♎⌧◷⓿✍■♑ ✃♈♐◉♍❾❻✡⬀⓿◆♈♐ ❍⌧❍❁☪◆❑∢ 🗐

❒◆✏⬩♈♐⧫✃❻↓ ✃♈♐⌧☛⌘⬁❷⧫❑♑ ⌘⌧❷⬃❸∢ 🗐

◆◉♍⬩☪♉➔⬀☠⌘ ➉⌧✃❻↓ ✃♈♐◉♍⬂☺←✌✹◑✍✓✕⧫﴾[2]، ومن مواطن

دخولها على الفعل المضارع قوله تعالى: ﴿❑◆◑⍁♌❑ ❻◆🙵✹🖮⌧

◉♍⬩⓿◆⬩⬄▤⬈⛿⓿ 🙵⧫❹⬀☪◆⛆⬊☠⬃ ❸⧫❑⬃⛿⧫

♉❑⌧☺◷◆➉✍◑⬂◉♍♐♈✃﴾[3] وقد أطبق النحاة أنها للتوكيد والإثبات «وهذه اللام لتوكيد الإثبات كما أن الباء في نحو قولك (ما محمد بحاضر) لتوكيد النفي»[4]، وقد يقول قائل إن كلا كلا من إن واللام تفيد التوكيد فهل هناك من فرق بينهما؟

قد جعل بعض النحاة (إن) ولام الابتداء شيئا واحدا قال الرضي «وكان حقها أي اللام أن تدخل في أول الكلام، ولكن لمّا كان معناها هو معنى (إن) سواء أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما

---

[1] ابن هشام الأنصاري: قطر الندى وسبل الصدى، ص 170.

[2] النحل/30.

[3] النحل/124.

[4] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج1، ص 291.

حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدّروا (إن) لكونها عاملة»[1]، وذهب بعض النحاة إلى أن التأكيد بـــ(إن) أقوى من التأكيد باللام وقد خلص الدكتور فاضل صالح السامرائي من هذا الخلاف إلى القول أن «بينهما خلافا في الاستعمال، ولا يصح أن تبدل إحداهما بالأخرى على وجه الدوام »[2] ووقف عند بعض الفروق * بينهما يبقى أن نشير إلى جزئية وهي اجتماع إن واللام في موطن واحد فيكون هذا الاجتماع لمزيد التأكيد حسب درجة رفض وإنكار الخبر عند المخاطب فإنه « حين يصل المخاطب إلى درجة الإنكار ورفض قبول الخبر يكون من بلاغة الكلام الخبري وجوب إقرانه بالمؤكدات التي تلائم حالة الإنكار والرفض في نفس المخاطب ضعفا وشدة»[3].

المبحث الثاني: أسلوب الطلب:

يعتبر أسلوب الطلب من الأساليب الشائعة في العربية فهو قسيم الخبر، إنه « من المعاني التي تهيمن على الجملة، وسياقه سياق فعلي في الأغلب، أي أن جمله جمل فعلية فعندما تأمر فإنك تطلب إحداث حدث معين، وعندما تنهى فإنما أنت تنهى عن إحداث حدث»[4].

إن أسلوب الطلب أمرا أو نهيا أكبر من أن يحصر في بعض الإجراءات التطبيقية ، فبأسلوب الطلب بنيت الحضارات البائدة، وتبنى الحضارات السائدة، بالطلب يسجل الانتصار في معارك الحياة الكبرى فكلها إنجازات طبيعية لفعل افعل أو لا تفعل، وعندنا نحن المسلمين مع الطلب شأن عظيم، هو مولد حضارة نشأت من العدم فتجاوزت الزمان والمكان في أقل من قرن، وهل كانت الحضارة الإسلامية إلا صدى الفعل (اقرأ) أو صدى لفعل (قم) أو لفعل (قل) هذه الثلاثة التي حملها النبي صلى الله عليه وسلم صانعا بها جيلا فريدا قاد الحضارة الإنسانية حاملا مشاعل النور مقدسا للعمل، منافحا

---

[1] الرضي الاستراباذي: شرح الكافية، ج4، ص 357.

[2] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج1، ص 293.

* انظر هذه الفروق في معاني النحو، ج4، ص 293.

[3] عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص: 179.

[4] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص 299.

عن الحق بالحجة واللسان، من هذه الأهمية للطلب، المتمثل في الأمر والنهي وما يتعلق بهما خاض علماء الأصول في الخطاب بأنواعه. مستنبطين الأحكام، وخاض علماء التربية ملتمسين أصول التربية وهل التربية إلا نتيجة وتجسيدا لثنائية الثواب والعقاب التي يحملها فعل الأمر والنهي، تناول علماء اللغة الطلب بالتعريف فهو«الكلام الذي يتوقف تحقق مدلوله على النطق به كالأمر والنهي والدعاء والاستفهام كما تناولوه من الجهة التي يصدر عنها والصيغ التي يلزم بها، فالأمر يطلب عادة من جهة آمرة أعلى من الجهة المأمورة، وهذا ما يعرف بالأمر الحقيقي» [1]، يلزم الأمر بأربعة صيغ وهي فعل الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ [2].

المضارع المجزوم بلام الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ [3].

اسم فعل الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ [4].

المصدر النائب عن فعل الأمر نحو قوله تعالى:

﴿ [5].

يخرج الأمر عن غرضه الحقيقي إلى أغراض أخرى منها:

[1] عبد الرحمان حسن حبنكه الميداني: البلاغة العربية، ص 23.

[2] مريم/12.

[3] البقرة/282.

[4] المائدة/105.

[5] النساء/36.

- الدعاء مثل قوله تعالى: ﴿ ﴾[1].

- التهديد مثل قوله تعالى: ﴿ ﴾[2].

- الإرشاد مثل قول أبي العلاء:

ولا تجلس إلى أهل الدنايا فإن خلائق السفهاء تعدي

-التوبيخ كقول المتنبي:

لا تحسب المجد تمرا أنت آكله لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا

هذه بعض الأغراض التي قد يخرج لها الأمر، ويدور الأمر في استنباط هذه الأغراض «على دائرة التأويل ومحيط التأويل الذي يسري في تراكيب الأساليب ونسيج الصياغة»[3].

المبحث الثالث: أسلوب الاستفهام:

هو من أنواع الإنشاء الطلبي، والأصل فيه طلب الإفهام والإعلام لتحصيل فائدة علمية مجهولة لدى المستفهم عرفه ابن هشام بقوله: «اعلم أن حقيقة الاستفهام أنه طلب المتكلم من مخاطبه أن

[1] النمل/19.

[2] فصلت/40.

[3] محمد بركات حمدي أبو علي: بلاغتنا بين الجمالية والوظيفية، ص 94.

يحصل في الذهن ما لم يكن حاصلا عنده مما سأله عنه »[1] وقد يراد بالاستفهام غير هذا المعنى الأصلي له ويستدل على المعنى المراد بالقرائن القولية أو الحالية.

يؤدى الاستفهام بأدوات أهمها الهمزة، فهي أوسع أدوات الاستفهام استعمالا وأحكاما يقول ابن هشام «والألف أصل أدوات الاستفهام ولهذا خصت بأحكام» [2].

ذكر ابن هشام بعض الأحكام المتعلقة بالهمزة منها:

-جواز حذفها ،كقول عمرو بن أبي ربيعة:

بداليّ منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنان

فو الله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمار أم بثمان

أراد أبسبع

- أنها ترد لطلب التصور والتصديق، فالتصور هو إدراك المفرد بالتعيين، مثال ذلك أمحمد ناجح أم زكريا؟ فأنت تعتقد أن النجاح حصل من أحدهما ولكن تطلب تعيينه، وحكم الهمزة التي لطلب التصور أن يليها المسؤول عنه بها سواء أكان :

- مسندا- إليه نحو: أأنت نظمت هذه القصيدة أم غيرك؟

- مسندا- نحو: أبعت الكتاب أم أهديته؟

- مفعولا- نحو: أسعيدا قابلت أم محمدا؟

- حالا- نحو: أمستبشرا أقبل محمد أم حزينا؟

[1] ابن هشام الأنصاري: رسالة الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام، حققها وعلق عليها الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، د ت ط، ص 114.

[2] ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب، ج1، ص 16.

- ظرفا- نحو: أساعة أمضيت في النزهة أم ساعتين؟

- جارا ومجرورا- نحو: أإلى الشعر تميل أم إلى القصة؟

من خلال الأمثلة التي أوردها أقف عند أمرين أحدهما يتمثل في تضمن الأمثلة لفظة (أم) لأنها تذكر غالبا مع همزة التصور وتسمى المتصلة وتسمى أيضا المعادلة، ومثّل لها ابن هشام بقوله تعالى: «سواء أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم »[1] وبقوله تعالى: ﴿ [illegible] ﴾[2] وبالمثال " أزيد في الدار أم عمرو" ثم عقّب على هذا بقوله: «وإنما سميت في النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني »[3].

هذا الأمر الأول والأمر الثاني هو تقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام مباشرة وهذا مبحث هام تتجلى فيه فوائد التقديم، التي أشار إليها عبد القاهر عند هذا الموضع بقوله « ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو والتردد فيه »[4] .

وتكون الهمزة أيضا لطلب التصديق وهو « إدراك النسبة الحكمية بين المسند والمسند إليه موجبة كانت أو سالبة »[5] ويليها جملة فعلية في الغالب ولا يؤتى بمعادل بعدها، لما يترتب عن ذلك من التناقض فإن أتى بعدها معادل قدر منقطعا بمعنى بل، يقول الدكتور عبد الفتاح لاشين في هذا

[1] التوبة/

[2] إبراهيم/21.

[3] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج1، ص 58.

[4] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 112.

[5] عبد الرحمان حسن حبنكه الميداني: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ج1، ص: 259.

الصدد « وهمزة التصديق لا يذكر بعدها (أم) فإن جاءت بعدها (أم) قدرت منقطعة بمعنى (بل) أي بمعنى الإضراب عن سابق الكلام بشرط أن يكون ما بعدها جملة»[1].

من خلال ما عرضت من أحكام متعلقة بهمزة التصور والتصديق نلحظ أن الهمزة التي تؤدي طلب التصور يليها غالبا الاسم المعبر عن الذات، في حين أن الهمزة التي يطلب بها التصديق يليها الفعل في الغالب، وذلك راجع في رأيي إلى إن الاستفهام بهمزة التصور منصب على الذات فناسب ذلك أن يلي الهمزة الاسم أو أحد مشتقاته، في حين لما كان الاستفهام بهمزة التصديق منصبّا على النسبة وهي غالبا أحوال أو أفعال فناسب ذلك أن يلي الفعل الهمزة.

هذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله: «لأن طلب الهمزة للفعل أقوى فهي به أولى، وليست هذه الأولوية مختصة بالهمزة، بل هي كل أدوات الاستفهام»[2].

عند هذا الحد انتقل إلى نقطة أخرى حرية بالوقوف، وهي خروج الاستفهام بالهمزة إلى أغراض أخرى، فقد ورد في معجم ألفاظ القرآن الكريم في باب الهمزة «تستعمل في القرآن للاستفهام، وتؤدي معاني أخرى أهمها التسوية، التقرير، الإنكار، التعجب، التهكم»[3].

من المعاني التي يخرج لها الاستفهام بالهمزة والتي يتعلق الأمر بذكرها في ما نحن بصدده التقرير ومعناه «حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه»[4].

إن حمل المخاطب على الإقرار بأمر أو نفيه عنه يكون بالاستفهام التقريري بالهمزة مدعما بقرائن أخرى مقالية يتضمنها الخطاب ،نذكر نمطين من الجمل خرج فيهما الاستفهام إلى التقرير بتضافر قرائن يتضمنها السياق سابقة للاستفهام أو لاحقة به.

[1] عبد الفتاح لاشين: المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت، ط 2000، ص: 129.
[2] ابن هشام الأنصاري: الإفهام في حقيقة الاستفهام، ص: 118.
[3] مجمع اللغة العربية – معجم ألفاظ القرآن الكريم الإدارة العامة للمعجمات – جمهورية مصر العربية ط 1988، ص: 1.
[4] ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب، ج1/ ص: 22.

النمط الأول: همزة الاستفهام + جملة فعلية مثبتة

من التراكيب المشهورة التي تحمل في معناها التقرير لفظة " أرأيت " و " أرأيتم " وهو كثير في القرآن وخصوصا في مواطن محاجاة الكفار وهاتان اللفظتان بمعنى اخبرني قال الأخفش : «لا بد بعد أرأيت، بمعنى أخبرني من اسم المستخبر عنه وتلزم الجملة بعدها الاستفهام لأن أخبرني بمعنى الاستفهام»[1] لهذا كان الاستفهام على شاكلة هذا النمط وبفعل الرؤية محققا للتقرير في الغالب في السياق القرآني خاصة.

من أمثلة ذلك قوله تعالى: 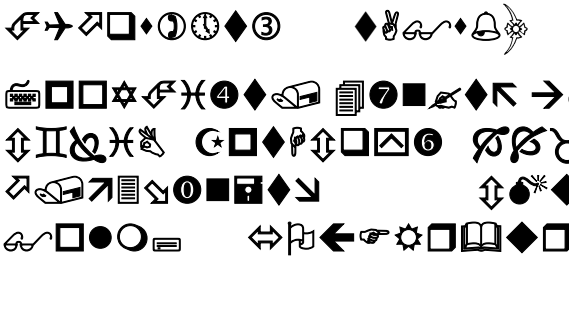 [2].

في هذه الآية استفهام تقريري مدعم بجملة اعتراضية يقول الشيخ الطاهر بن عاشور عند هذه الآية: «أرأيتم استفهام عن الرؤية بمعنى الاعتقاد وهو استفهام تقريري، وجملة إن كنت على بينة من ربي إلى قوله فعميت عليكم معترضة بين فعل أرأيتم وما سد مسد مفعوليه»[3].

هذا الاستفهام التقريري بالجملة الاعتراضية أتبع كذلك باستفهام إنكاري «والاستفهام في أنلزمكموها إنكاري، أي لا نكرهكم على قبولها، فعلق الإلزام بضمير البينة أو الرحمة والمراد تعليقه بقبولها بدلالة القرينة»[4].

---

[1] الشهاب الخفاجي: رسالة في إعراب قوله تعالى " أرأيتكم " حققها وعلق عليها الدكتور عبد الفتاح سد، مكتبة الآداب، القاهرة ذ، ت، ص: 146.

[2] هود/ 28.

[3] الطاهر بن عاشور – التحرير والتنوير – الدار التونسية للنشر، 1984، جج1/ ص: 51.

[4] الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير، ج12، ص: 51.

أستطيع القول بأن حمل المخاطب على الإقرار في هذه الآية تضافرت عليه عدة قرائن تركيبية متمثلة في فعل الرؤية والجملة المعترضة المتضمنة البينة التي أوتيها نبي الله نوح وأخيرا الاستفهام الإنكاري بما يعرف « بظاهرة التناسخ الوظيفي بين الأساليب المؤكدة لبعضها البعض في سياق واحد»[1].

النمط الثاني: استفهام + جملة فعلية + أم + جملة فعلية أو اسمية.

إن دخول أم المعادلة في تركيب الاستفهام تجعل البون شاسعا بين طرفي المعادلة بما يجعل الاستفهام تقريريا ولا مجال لحمله على غير التقرير من أمثلة ذلك قوله تعالى:

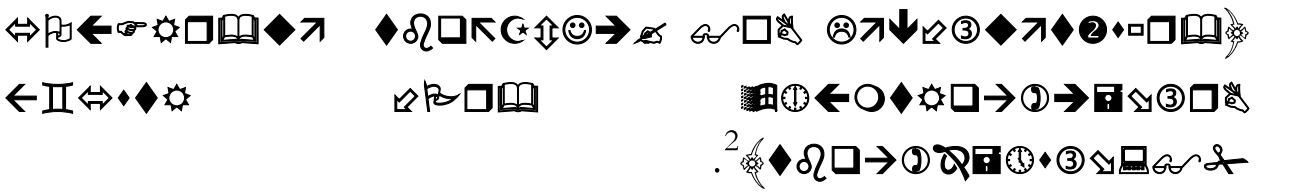

فأولى القرائن المقالية المدعمة للتقرير، فعل الرؤية كما سبق وأن أشرنا إليه والمتضمن قرينة حالية متمثلة في كون الماء الذي يمنى في الأرحام يتولد منه إنسان سوي الخلقة كامل الأوصاف مخلوقا في أحسن تقويم وهم في أقصى درجات العجز أو حتى التفكير في خلقه أو تكوينه.

يقول الطاهر بن عاشور عند هذه الآية: « والاستفهام للتقرير بتعيين خالق الجنين من النطفة إذ لا يسعهم إلا أن يقروا بأن الله خالق النسل من النطفة، وذلك يستلزم قدرته على ما هو من نوع إعادة الخلق »[3]، من الأغراض التي يؤديها الاستفهام بالهمزة الإنكار، وهو على قسمين:

إنكار إبطالي: وهو إنكار على من ادعى وقوع الشيء، والحقّ أنه غير واقع، من هذا النمط قوله تعالى:

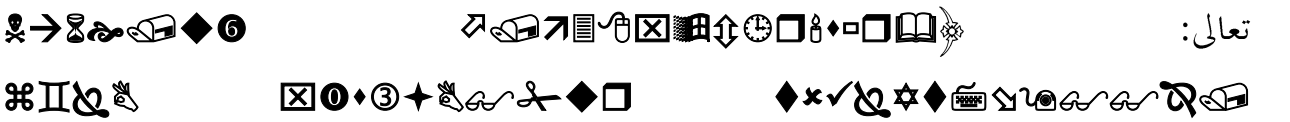

---

[1] خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، ص: 152.

[2] الواقعة/ 58، 59.

[3] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، 1981، ج27، ص: 313.

﴿ ﴾[1]، يقول العلامة أبو السعود في تفسير هذه الآية : «خطاب للقائلين بأن الملائكة بنات الله سبحانه، والاصطفاء بالشيء جعله خالصا والهمزة للإنكار، والفاء للعطف على مقدر يفسره المذكور أي أفضلكم على جنابه فخصكم بأفضل الأولاد على وجه الخصوص وآثر لذاته أخسّها وأدناها »[2].

إنكار توبيخي: ومقتضاه أن ما بعده واقع وأن فاعله ملوم وهو نوعان:

تعيير المخاطب وتقريعه على أمر وقع منه في الماضي، أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان نحو: أعصيت ربك وقد نهاك؟

تعيير المخاطب وتقريعه على أمر وقع منه في الحال أو حين وقوعه في الاستقبال مثال ذلك قوله سبحانه وتعالى على لسان سيدنا إبراهيم لقومه "قال أتعبدون ما تنحتون"[3].

بعد هذه الوقفات التي رصدت من خلالها خروج الاستفهام عن غرضه الأصلي لأغراض أخرى يجدر بي أن أشير إلى نقطة هامة بها تحدد جهة الاستفهام وضبط الغرض المقصود منه، هذه النقطة هي تضافر قرائن المقال والمقام في تحديده «فالمقام والمقال متلاحمان متلازمان للظاهرة اللفظية، لا ينفك أحدهما عن الآخر، نعم قد يكون دور المقام ضئيلا أو خفيا في الكلام، ولا يعني ذلك انعدامه بالكلية، فإذا خفي علينا دوره أثناء تعاملنا مع الأساليب الاستفهامية استعنا بالقرائن المقالية على كشف أثره في تلك الأساليب»[4].

---

[1] الإسراء/ 40.

[2] أبي السعود: إرشاد الفعل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الفكر، ج3/ ص: 329.

[3] الصافات /95

[4] محمد إبراهيم محمد شريف: أساليب الاستفهام في البحث البلاغي وأسرارها في القرآن الكريم (مخطوط)، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام أباد، باكستان، 2007/2006، ص 55.

المبحث الرابع: أسلوب النفي:

النفي أسلوب لغوي يؤدي دورا كبيرا في منظومة اللغة، التي تختلف فيها مقامات القول، من توكيد إلى استفهام، إلى تعجب، فهو أسلوب لغوي تحدده مناسبات القول وهو للنقض والإنكار يلجأ إليه لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب، تربطه بالمعنى أوثق العرى، إذ هو نفي لحكم وإثبات لنقيضه منبثق عن تساؤل جلي أو خفي « فالنفي والإثبات في آخر المطاف عبارة عن جواب لسؤال فعلي أو مقدر»[1].

ولكون أسلوب النفي من أوسع أساليب اللغة العربية استعمالا تعددت وجوهه والأدوات التي يؤدى بها، فقد يكون ضمنيا، وقد يكون صريحا، فمن النوع الأول ما تتضمنه بعض الأفعال مثل امتنع، أبى، رفض ونفى، ومصادرها، وهذا ليس مجال ما نحن بصدده، وإنما سنتناول النفي الصريح الذي يؤدى بالأدوات المتمحضة للنفي وما يتعلق بها وفيما يأتي بيان لهذه الأدوات.

لا: تعتبر أم الباب وأصلا للنفي ولهذا « ينفى بها في أثناء الكلام كما يقول الزركشي ولا شك أنها أشهر أدوات النفي وأكثرها استعمالا »[2]، تدخل على الجملة الفعلية والاسمية وتتعدد وظائفها، يقول خليل أحمد عمايرة بشأنها «يبدو أن هذه الأداة لتعدد النمط التي تأتي فيها ولتنوع الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، جعلت النحاة يدرسونها في أكثر من موضع».[3]

---

[1] صالح خديش: قضايا النفي في العربية مقارنة ملفوظية –أعمال ندوة تيسير النحو– منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص 68.

[2] ياسر بن محمد بن سالم بابطين: تقييد النفي في القرآن الكريم دراسة بلاغية (مخطوط)، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ، ص10.

[3] خليل أحمد عمايرة: في التحليل اللغوي، ص: 167.

تدخل (لا) على الفعل المضارع فتخلصه للاستقبال كما يرى جل النحاة، يقول سيبويه عند هذه النقطة : «وإذا قال هو يفعل، و لم يكن الفعل واقعا فنفيه لا يفعل، وإذا قال ليفعلن فنفيه لا يفعل كأنه قال: والله ليفعلن فقلت والله لا يفعل»[1]

هذا مقطع من نص أطول تناول فيه سيبويه قضية النفي، التي اتسع الكلام فيها فيما بعد، واتّخذ هذا النص مرجعية فكرية لدراسة قضايا النفي في العربية. ويتضح من خلال هذا النص الاتكال على العنصر الزمني لدراسة الوظيفة التي تؤديها أدوات النفي، وهي هنا (لا)، وهذا الاعتماد على الزمن لعله يساعد في ضبط ما تؤديه أداة من الأدوات مع قرائن أخرى منها زمن الفعل، والسياق الذي ترد فيه أداة النفي وللتدليل على أن القرائن هي التي تحدد الزمن النحوي للفعل أسوق الأمثلة التالية:

(ألا يسافر زيد غدا) في هذا المثال نفت (لا) حدوث الحدث في المستقبل بقرينة (غدا).

كان عمر بن الخطاب لا يقيم وزنا للضعفاء قبل إسلامه: في هذا المثال نفت (لا) حدوث الحدث في الماضي بقرينة (كان).

مالك لا تحرك ساكنا ! تقوله لشخص يشاهد حريقا يلتهم منزلا بالقرب منه وهو لا يتحرك والقرينة هنا حالية وليست مقالية، ومن خلال ما قدمت من أمثلة يمكن القول أن (لا) « تكون لنفي حدوث الحدث مطلقا ما لم تقم في النظم قرينة تحدد اتجاه الزمن» [2].

إن قرينة السياق بادية بوضوح في استعمال القرآن لهذه الأداة، يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي «والحق أنها قد تكون للحال، كقوله تعالى: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾[3]،

[1] أبي بشر عمرو بن قنبر سيبويه: الكتاب، ج1، ص: 460.

[2] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 278.

[3] الصافات/ 92.

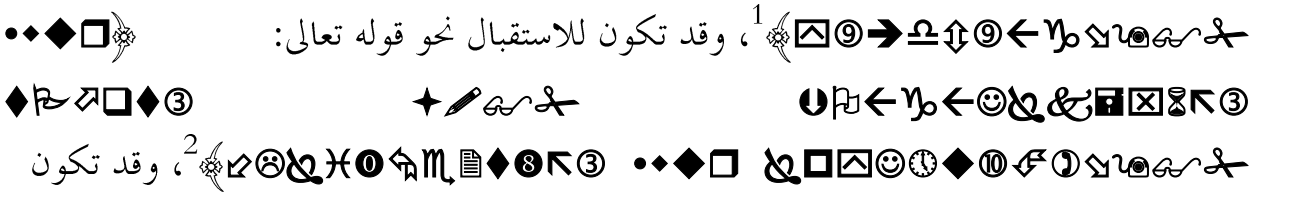
[1]، وقد تكون للاستقبال نحو قوله تعالى:

[2]، وقد تكون
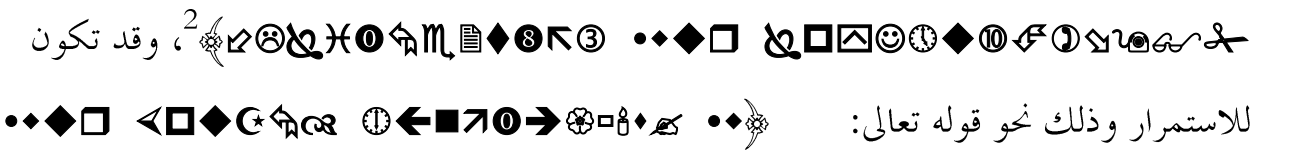
للاستمرار وذلك نحو قوله تعالى:

[3] [4].

هذا بخصوص دخولها على الفعل المضارع، كما أنها تدخل على الفعل الماضي وعندئذ يجب تكرارها نحو قوله تعالى: [5] وتدخل أيضا على الخبر أو النعت أو الحال يقول ابن هشام : «وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر، أو صفة، أو حال» [6].

ويعلل الدكتور فاضل صالح السامرائي فائدة هذا التكرار حيث يقول «لأنه يراد عند ذاك اشتراك أكثر من حالة في النفي، فيراد نفي أكثر من خبر، أو نعت، أو حال، ولا يصح نفي خبر واحد بها أو نعت واحد، أو حال واحد» [7].

وتدخل (لا) على الجمل الاسمية المصدرة بمعرفة فعندئذ يجب إهمالها وتكرارها نحو قوله تعالى:

[1] النمل/ 20.
[2] البقرة/ 174.
[3] البقرة/ 255.
[4] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص: 176.
[5] القيامة/ 31.
[6] ابن هشام: مغنى اللبيب، ج2، ص: 343.
[7] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج4، ص: 176.

﴿ليس﴾[1]، وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة مستدلين بقول النابغة الجعدي:

بدت فعل ذي ودّ فلما تبعتـــها تولت وبقت حاجتي في فؤاديا

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

يقول ابن عقيل عند هذه النقطة : «حيث أعملها كإعمال ليس في المعرفة وهو الضمير وهذا مذهب ابن جني والشجري مستدلين بهذا الشاهد»[2].

النفي بـــ(ليس): ذهب النحاة في ليس مذاهب عدة، فمنهم من عدها في الأفعال الناقصة، ومنهم من عدها حرف عطف، ومنهم من عدها من حروف الاستثناء، وفريق آخر عدها مهملة تفيد النفي ليس غير « وفي حرفية (ليس) وفعليتها خلاف مشهور بين النحاة لأنها ليست محضة في باب منهما كما يقول المالقي»[3].

أما من جهة المعنى فإنها ترد في ثلاثة مواضع كلها تدور حول النفي وهذه المواضع هي:

1- أن تكون للاستثناء نحو: بايع القوم الأمير ليس وزيره.

2- أن تكون من أخوات كان نحو: ليس الخير منعدما في الأمة.

3- أن تكون حرفا للنفي بمعنى ما نحو: ليس عمرو إلا مجاهدا.

وهذا الخلاف حول حرفية ليس أو فعليتها، وحول اختصاصها بالجملة الاسمية أو الفعلية، جعل بعض النحاة لا يعتدون بهذا الخلاف، يقول الدكتور خليل أحمد عمايرة: « والذي نراه أن هذه

[1] يس/ 40.

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج1، ص: 169.

[3] ياسر بن محمد بن سالم بابطين: تقييد النفي في القرآن الكريم دراسة بلاغية، ص: 26.

اللفظة – بصرف النظر عما قيل في أصلها، وفي اللغة التي انسلت منها إلى العربية – عنصر نفي ليس غير، ولا علاقة لها باسمية ولا فعلية»[1].

غير أن هذا الرأي الذي يركز على المعنى بغض النظر عن الشكل قد لا يكون الأسدّ في جميع الأحوال لأن العربية تميل إلى التفصيل مزاوجة بين المعنى والشكل في جميع أبواب النحو.

إن استقراء النصوص القرآنية يرجح دخول ليس على الجملة الاسمية فتنفيها ويكون هذا النفي للحال عند الإطلاق، وإن دخل أحد المقيدات على الجملة كان لهذا القيد أثر واضح في صيرورة النفي، فقد يكون للاستقبال نحو ﴿ ﴾ وقد يكون للاستمرار نحو ﴿ ﴾[2] ﴿ ﴾[3] كما أنها قد تدخل على الجملة الفعلية على قلة.

النفي بـــ(ما): أعملت بعض أدوات النفي عمل ليس وهذه الأدوات هي (لات) و(ما) و(لا) و(إن) يقول صاحب شذور الذهب « ما حمل على (ليس) أربعة: (لات) في لغة الجميع ولا تعمل إلا في الحين بكثرة، والساعة، أو الأوان بقلة ولا يجمع بين جزئيها والأكثر كون المحذوف اسمها نحو ﴿ ﴾[4] و(ما) و(لا) النافيتان في لغة الحجاز و(إن) النافية في لغة أهل العالية »[5]. تنفي (ما) الجمل الاسمية والفعلية، فإذا دخلت على الجمل الاسمية كان نفيها للحال وإذا قيدت كان النفي بحسب القيد، وإذا دخلت على الفعل المضارع خلصته للحال عند الجمهور قال تعالى ﴿ ﴾

[1] خليل أحمد عمايرة: في التحليل اللغوي، ص: 156.
[2] هود/8.
[3] آل عمران/182.
[4] ص/3.
[5] سيد كريم الفقي: تيسير شرح الشذور، ص: 189.

﴿ ☼♦▦↘◑♦❍🡐 🖅☒✝🖉❷❸✪✂ 🖋✌⌘☺●❍〰 ✍♦◑→❑✌↖﴾[1] قال سيبويه في هذا الشأن «وإذا قال (هو يفعل) فإن نفيه (ما يفعل)»[2].

هي آكد من (ليس) في النفي، فإنها تقع جوابا للقسم.

هي أوسع استعمالا من (ليس) فـــ(ليس) مختصة بنفي الجمل الاسمية وأما (ما) فتنفي الجمل الفعلية والاسمية، تدخل الباء على خبر (ليس) و(ما) لتأكيد النفي قال صاحب المفصّل في معرض حديثه عن (لا) النافية العاملة عمل ليس «ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر (ليس) و(ما) تقول: لا رجل بقائم كما تقول: ليس زيد بقائم»[3].

هناك فروق دقيقة في النفي بهما يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي: « الذي يظهر لي أن (ليس) و(ما) ليستا متماثلتين في النفي تماما، بل بينهما أوجه شبه وأوجه مخالفة»[4].

المبحث الخامس: أسلوب الشرط:

أسلوب الشرط أحد أساليب نظم الجملة يقوم على تعليق جملتين غالبا ما تكون الأولى سببا للثانية، أو مرتبطة بها على معنى من المعاني، وتؤدي وظيفة التعليق أدوات تقوم بربط الجملتين ربطا وثيقا «ومعنى هذا ببساطة شديدة أن العناصر المكونة للجملة الشرطية في الحقيقة ثلاثة هي: الأداة، وتركيب فعل الشرط وتركيب الجواب أو الجزاء»[5].

---

[1] هود/91.

[2] سيبويه: الكتاب، ج1، ص: 460.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص: 169.

[4] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ص: 230.

[5] علي أبو المكارم: التراكيب الاسنادية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007، ص: 148.

وسأخص كل عنصر من العناصر المذكورة بالشرح والتبيين وسأبدأ بأدوات الشرط ذاكرا معانيها وبعض ما يتعلق بها من أحكام.

إن: جاء في الكليات «» (إن) بالكسر مخففة للشك »[1] فهي تستعمل في المعاني المحتملة الوقوع أو المشكوك في حصولها والنادرة، لأجل هذا وجب أن يليها الفعل المضارع لاحتمال الشك في وقوعه هذا مقتضى الظاهر، وقد يخرج الكلام على خلافه لأغراض * « كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه، وكعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك فيما تخبر: إن صدقت فقل لي ماذا تفعل، وكتنزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه»[2].

فعل الشرط :يكون فعل الشرط مع الأداة (إن) ماضيا ومضارعا، فمن وقوعه مضارعا قوله تعالى: ﴿ ﴾ ومن وقوعه ماضيا قوله تعالى: ﴿ ﴾[3] إلا أنه عند وروده ماضيا قد يفيد الاستقبال، ومن المسلم به فإن الفعل الماضي يخرج إلى الاستقبال في غير باب اشرط، وقد يؤتى بالفعل المضارع مرادا به المضي «فخروج الفعل من باب إلى باب آخر غير منكور في اللغة»[5].

إن القصد من مجيء الشرط ماضيا ومرادا به الاستقبال هو إنزال غير الواقع منزلة الواقع فكأن الأمر انتقل من دائرة الشك إلى دائرة اليقين الذي لا مرية فيه وهذا كثير في غير باب الشرط أيضا نحو قوله تعالى: ﴿ ﴾

---

[1] أبي البقاء أيوب بن موسى الحسين الكفوي: تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص: 193.

* للوقوف على تفاصيل أكثر عن هذه الأغراض أنظر للإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، ص 97-98.

[2] الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 97.

[3] إبراهيم/19.

[4] الإسراء/8.

[5] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج4، ص: 47.

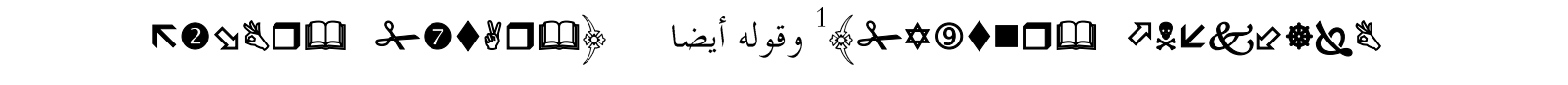 وقوله أيضا 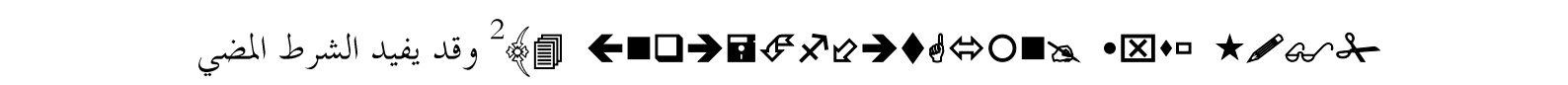 [1] وقد يفيد الشرط المضي الفعلي بقرينة يتضمنها السياق وهي غالبا كان التي تخلص ما بعدها للماضي نقف عند هذا عند قوله تعالى: 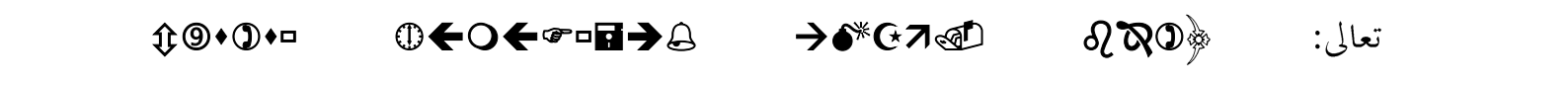 [2].

وقد ذهب الرضي أن يكون شرط ان مستقبل المعنى في الأغلب ، فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى: و [4]، بل إن الرضي يجعل الشرط للمضي بغير لفظ كان حيث يقول «وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق الوقوع وإن كان بغير لفظ كان، ولكنه قليل بالنسبة إلى كان كقول الفرزدق:

أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

ونحو قولك: أنت وإن أعطيت مالا بخيل، وأنت وإن صرت أميرا لا أهابك»[5]

من خلال ارتباط فعل الشرط بالزمن نستطيع القول «إن الزمن لا يصدر عن الشرط بوصفه أسلوبا لغويا، ولا عن الأفعال بوصفها صيغا زمنية ولا عن الأدوات بوصفها قرائن زمنية، بل عن ظرف السياق ودلالاته»[6].

قد رأينا فيما سبق من كلام حول الشرط، أن أسلوب الشرط ينعقد بثلاثة أركان هي فعل الشرط، وأداة الشرط وجوابه والكلام الآن حول هذا الأخير وما يتعلق به.

---

[1] الكهف/47.

[2] النحل/1.

[3] المائدة/116.

[4] يوسف/27.

[5] الرضي الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، ج2، ص: 293.

[6] نفس المرجع ونفس الصفحة

جواب الشرط: الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلا في الأغلب، وقد يكون تركيبا اسميا أو شرطيا «لأن الجواب شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف دخول بعضها على وجود بعض»[1].

والشرط الأساسي في جواب الشرط أن يكون مفيدا، فلا يصح الجواب بما لا يفيد كما لا يصح الإخبار عن المبتدأ بما لا يفيد، هذا ما أورده صاحب المفصل عن أبي العباس المبرد « إن الجازم للشرط إن، وإن وفعل الشرط جميعا عملا في الجزاء »[2] فهو عنده كالمبتدأ أو الخبر فالعامل في المبتدأ الابتداء والابتداء والمبتدأ جميعا عملا في الخبر.

وإذا كان فعل الشرط وجوابه فعلا لا يشترط أن يكون فعلاهما من نوع واحد فمن الممكن أن يكونا مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿ ﴾[3]، ومن الممكن أن يكونا ماضيين مثل قوله تعالى: ﴿ ﴾[4] ومن الممكن أن يكون فعل الشرط ماضيا والجواب مضارعا نحو قوله تعالى: ﴿ ﴾[5] ومن الممكن أن يكون فعل الشرط ماضيا والجواب أمرا نحو قوله تعالى: ﴿ ﴾[6] وإذا كان جواب الشرط لا يصلح أن يكون فعلا له فإنه يجب أن يقرن بالفاء لأنها تفيد التعليل وتناسب الجزاء

[1] ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، ص: 2.
[2] نفس المصدر، ج7، ص: 41.
[3] البقرة/284.
[4] الإسراء/7.
[5] الشورى/20.
[6] المائدة/6.

يقول ابن هشام «وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابا لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء»[1].

إذا: عرفها الزجاجي في كتاب "حروف المعاني" بقوله: «إذا ظرف لزمان مستقبل كقولك: إذا قدم زيد أحسنت إليك، وقد يجازى به كقول ابن الخطيم الأنصاري:

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ »[2]

كما تناولها صاحب مغني اللبيب ذاكرا اختصاصها بقوله « فالغالب أن تكون ظرفا للمستقبل مضمنة معنى الشرط ويختص بالدخول على الجملة الفعلية »[3] وتستعمل إذا في كل ما يقطع المتكلم بوقوعه في المستقبل، ومن أجل هذا لا تستعمل إذا إلا في الأحوال الكثيرة الوقوع، ويليها الماضي لدلالته على الوقوع قطعا، وإن وليها اسم قدر بينها وبينه فعل بمعنى الفعل المذكور نحو قوله تعالى: ﴿ ✂ ✂ ↓↗ ◆☺○○ ✂ ✂ ⇧ ✹⊙◑◆ ⌖ ◆ ✂ ✂ ✂ ✂ ⇧ ✹⊙◑◆ ⌖ ◆ ✂ ✂ ﴾ أي إذا انشقت السماء انشقت، ونحو قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعْرِفْ لِنَفْسِكَ حَقَّهَا هَوَانًا بِهَا كَانَتْ عَلَى النّاسِ أَهْوَنَا.

فقد قلنا في ما سبق أن " إذا " تستعمل في الأمر المتيقن منه والمقطوع به والواقع أن مثل هذه القاعدة تتطلب – كما تقول الدكتورة سناء حميد البياتي * – استقراء دقيقا للنصوص وخاصة آيات التنزيل التي تضمنت الشرط بـــ" إذا " ليكون الأمر قطعيا. هذا الأمر تناوله الدكتور فاضل صالح السامرائي بالتحليل والإحصاء ويقرر « إن إذا على كثرة استعمالها في القرآن الكريم، فقد وردت في أكثر من ثلاثمائة وستين موضعا لم ترد في موضع واحد غير محتمل الوقوع، بل هي كلها إما مقطوع

[1] ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى، ص: 114.

[2] أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي: حروف المعاني، ص: 63.

[3] ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب ج1، ص: 134.

* انظر سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 357.

بوقوعها أو كثير الوقوع بخلاف إن»[1]، فهذا بخصوص معنى إذا والآن سأتناول الركنين الآخرين وهما فعلا الشرط وجوابه مع إذا، فعندما نلاحظ أسلوب الشرط نجد تنوعا في فعل الشرط وجوابه مع أدوات الشرط والكلام الآن عن " إذا" الشرطية وركنيها فقد يكون فعل الشرط معها ماض نحو قوله تعالى: ﴿ [2] وقد يليها فعل مضارع ،كذلك ورد بعدها الاسم مرفوعا نحو قول السموءل بن عادياء.

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وقد اختلف النحاة في توجيه الاسم في هذا الموضع يقول ابن هشام « وإنما دخلت إذا الشرطية على الاسم في نحو ﴿ [3] لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأ خلافا للأخفش»[4].

هذه القضية كانت محط رأي عند بعض النحاة المحدثين * منهم الدكتورة سناء حميد البياتي التي ترى أنه «ليس ثمة ما يتعارض مع فكرة التعليق إذا تقدم الفاعل على الفعل فسواء أقلت: إذا

[1] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج4، ص: 65.

[2] سورة النصر/ (1-3).

[3] الانشقاق/ 1.

[4] ابن هشام الأنصاري: مغنى اللبيب، ج، ص: 134.

* من هؤلاء مهدي المخزومي، فقد قال " فليس في هذا تقدير ولا تأويل لأن أدوات الشرط في هذه الأمثلة ونحوها واقعة في سياقها لأن الجمل فيها فعلية والمرفوع المتقدم في كل منها فاعل للفعل المتأخر عنه لا لفعل محذوف مفسر بالمذكور " في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص: 124.

أكرمت الكريم ملكته، أو قلت: إذا أنت أكرمت الكريم ملكته فالتعليق سليم ولذلك فإن الشرط في سياقه الفعلي »[1].

هذا بخصوص فعل الشرط، أما الجواب فقد تنوع أيضا،فقد وقع جوابها جملة اسمية مرتبطة بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿ 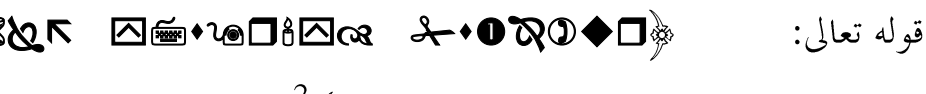 كذلك وقع جوابها جملة فعلية فعلها ماض نحو ﴿ 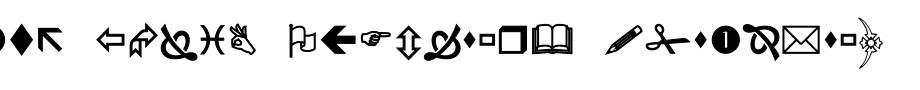 وقد يقع جوابها نهيا أو بجامد والأمثلة في ذلك كثيرة استغنيت عن ذكرها.

لو: جاء في "حروف المعاني " للزجاجي: « يمتنع بها الشيء لامتناع غيره كقولك لو جاء زيد لأكرمته معناه امتنعت الكرامة لامتناع المجيء »[4]، وتفصيلا لهذه المقولة زخر التراث النحوي فيما يتصل بدلالة لو على الامتناع بعدد من الاتجاهات ليس ذا محل التفصيل فيها.

أما من حيث معانيها فهي للشرط،وقد تكون امتناعية نحو قوله تعالى: ﴿ وقوله أيضا: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً**﴾[6] وهي هنا حرف امتناع لامتناع مضمن معنى الشرط.

---

[1] الدكتورة سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 367.

[2] البقرة من الآية 186.

[3] البقرة من الآية 198.

[4] أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي: حروف المعاني، ص: 03

[5] آل عمران/159

[6] المائدة / من الآية 47

وقد تكون شرطية غير امتناعية نحو قوله تعالى: ﴿

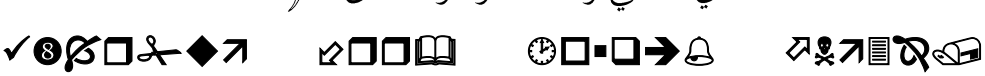

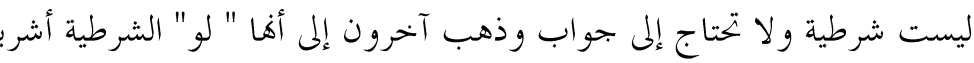
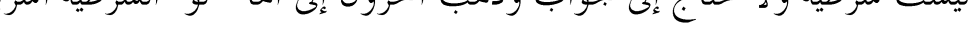
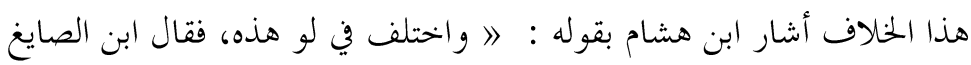
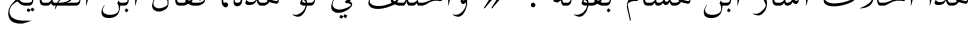
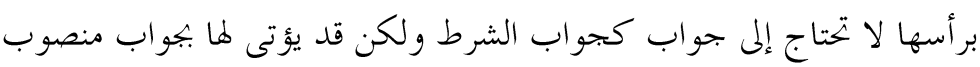

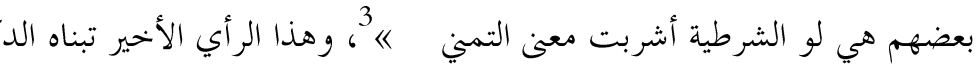
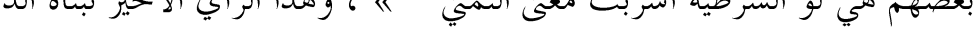
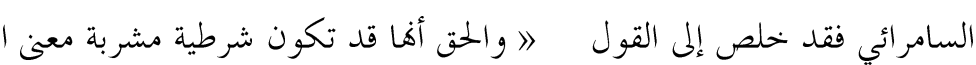

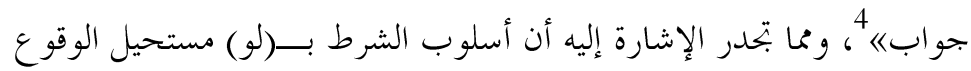

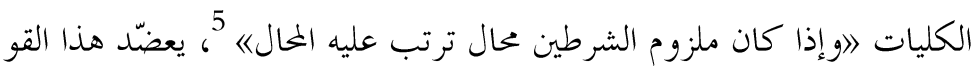

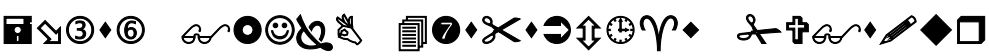
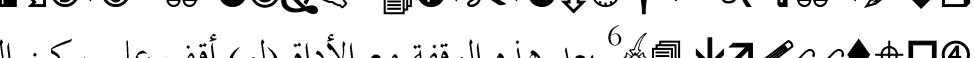

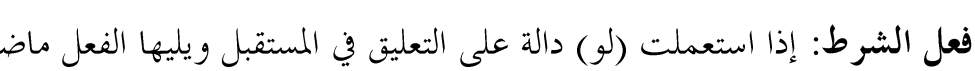

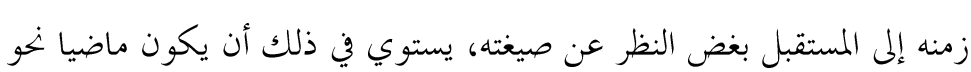

﴾[1].

كما أنها قد تأتي للتمني وذلك نحو قوله تعالى: ﴿

﴾[2] ولتضمنها التمني اختلف فيها، فهي عند بعض النحاة ليست شرطية ولا تحتاج إلى جواب وذهب آخرون إلى أنها " لو" الشرطية أشربت معنى التمني وإلى هذا الخلاف أشار ابن هشام بقوله : « واختلف في لو هذه، فقال ابن الصايغ وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت، وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني »[3]، وهذا الرأي الأخير تبناه الدكتور فاضل صالح السامرائي فقد خلص إلى القول « والحق أنها قد تكون شرطية مشربة معنى التمني فيكون لها جواب»[4]، ومما تجدر الإشارة إليه أن أسلوب الشرط بـــ(لو) مستحيل الوقوع في الأغلب، جاء في الكليات «وإذا كان ملزوم الشرطين محال ترتب عليه المحال»[5]، يعضّد هذا القول الاستعمال من ذلك ذلك قوله تعالى: ﴿

﴾[6] بعد هذه الوقفة مع الأداة (لو) أقف على ركني الشرط معها وهما فعل الشرط وجوابه.

فعل الشرط: إذا استعملت (لو) دالة على التعليق في المستقبل ويليها الفعل ماضيا، ويجب أن ينصرف زمنه إلى المستقبل بغض النظر عن صيغته، يستوي في ذلك أن يكون ماضيا نحو قوله تعالى:

---

[1] الأنفال /من الآية 23

[2] هود/80.

[3] ابن هشام: معنى اللبيب، ج1، ص: 372.

[4] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج4، ص: 77.

[5] الكفوي: الكليات: ص: 788.

[6] الزمر/4.

﴿ ☎✂❑↗✍♦❷⬧✍ ⬀❑⬧☜ ☜▫⇦✍🔔⅄✎✍✂ ❁🕐⬋②◆⓿↘☜◆❑﴾
✍🕑▦⓫⊠➔↬↻ ☪❑✸③ᘓ♒❻➔❶ ⇔⚐ᘎᘏ✍▦▫🖬⊠⌘ ⇳Ⅱ✍✌
❁⬧🔔▫➔❑✂☎ ↘♦🖬■⑩↘ᘏᘎ﴾[1] أو مضارعا نحو قول أبي صخر الهذلي:

ولَــوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَــا وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرضِ سَبْسَبُ

لظل صدى صوتي وإن كنت رمّة لــصوت صــدى ليلى يهش ويطرب

وإلى هذا أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

لو حرف شرط في مضي ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

قال ابن عقيل « وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى وإليه أشار بقوله (ويقل إيلاؤها مستقبلا)»[2].

أما إذا استعملت دالة على التعليق في الماضي فقد يليها الفعل الماضي نحو قول الحماسي:

لو كنت من مازن لم تستبح أبلي بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا

وقد يليها المضارع ويجب أن يصرف للماضي من ذلك قول كثير عزة:

رهبان مدين والذين عهدتهــم يبكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها خــــروا لعزة ركعا وسجودا

أي لو سمعوا

جواب الشرط: جواب (لو) يمكن أن يكون جملة فعلية فعلها ماض مثبت من ذلك قوله تعالى:

﴿ ❑◆☜⬧❑ ↘♦🖬ᘎ⌘ ✂✍✦ ▫❸ᘎ&ᘎ⬀❑ ⌘⊠❷⬀☪❸✂

---

[1] النساء/9.

[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص: 270.

﴿ ☎ ⬀☠←♌⊠➔⊠☺⇔ᘏⅡ❁"[1] ويكثر حينئذ اقتران جوابها باللام كما أنه من الممكن أن يكون جملة فعلية فعلها ماض منفي، من ذلك قوله ﴿◆↗✐ᔓ⊠⅄ ⬀❑♦๑◆❑ ﴾ ﴿ ☎ ←■❑➔🖬⊠➔♦▫ ᔓ♦✎ ⊠📻⑩📨◆❻ ﴾[2] ويقل حينئذ اقتران جوابها باللام هذه اللام التي تفيد الـــتأكيد وإن قيل أنها واقعة في جواب القسم المقدر «والخلاصة أن اللام مؤكدة فإذا أردت أن تؤكد شيئا ما جئت بها وإلا لم تدخلها عليه وهذا القول ليس بعيدا عن قول من قال هي واقعة في جواب القسم فكلتاهما تفيد التوكيد فإن القسم توكيد وجوابه مؤكد»[3].

المبحث السادس: أسلوب التحضيض:

التحضيض معنى عام يهيمن على الجملة ليفيد طلب الشيء بحثٍّ وشدة ويؤدي معنى التحضيض بأدوات هي، لولا، لوما، ألا، هلا، يقول ابن هشام

بخصوص لولا «أن تكون للتحضيض والعرض والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحث وإزعاج والعرض طلب بلين وتأدب»[4].

وسياق العرض والتحضيض سياق فعلي، كما هو الحال في أغلب الطلب قال ابن مالك:

وبهما التحضيض مزوهلّا ألا، ألا وأولينها الفعلا.

يقول ابن عقيل شارحا هذا البيت: «أشار في هذا البيت إلى الاستعمال الثاني للولا ولوما، وهو الدلالة على التحضيض ويختصان حينئذ بالفعل»[5].

---

[1] الأنفال/23.

[2] الأنعام/ 112.

[3] فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج4، ص 81.

[4] ابن هشام: مغنى للبيب، ج1، ص: 379.

[5] ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص: 276.

وإنما كان التحضيض بالفعل لأنه طلب كما أشرنا، وهو يتضمن أن يطلب المتكلم من المخاطب إحداث حدث معين والفعل هو الذي يدل على الحدث والحدوث وهو بدلالته هذه يلاءم الطلب «إن دلالة الفعل على الحدوث لا علاقة لها بدلالته على الاتجاه الزمني، فالفعل يدل على الحدوث ماضيا كان أم حاضرا أم مستقبلا لأنه يدل على حدث وقع بعد أن لم يكن واقعا أو يقع أو سيقع بعد أن لم يكن كذلك» [1]، وأدوات التحضيض إذا دخلت على الماضي أفادت التنديم أو التوبيخ، يقول الرضي: «اعلم أن معناها إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل » [2]، وإذا دخلت على المضارع أفادت التحضيض ووجب « أن يليها المضارع إما ظاهرا أو مقدرا يفسره ما بعده بشرط استقبال زمنه في حالتي ظهوره وتقديره لأن أداة الحض والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل إذ معناه لا يتحقق إلا فيه» [3]، ويبدو أن لنظم الكلام وقرائن الأحوال أثرا في تحديد وضبط دلالة هذه الأدوات، فقد يقع الماضي بعد أداة التحضيض ولا يفيد التنديم أو التوبيخ وإنما يفيد العرض والطلب بلين من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ [4] معناه ألا تؤخرني إلى أجل قريب.

وقد تستعمل أداة العرض (ألا) لطلب الفعل بحثّ من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ [5]، ولعل هذا التراوح بين أدوات التحضيض في الدلالة أشار إليه الرضي بقوله «ولا يكون التحضيض في الماضي الذي فات إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات، وقلما تستعمل في المضارع أيضا إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعل

[1] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 36.
[2] الرضي الاستراباذي: شرح الكافية، ج4، ص: 442.
[3] عباس حسن: النحو الوافي، ج4، ص: 513.
[4] المنافقون/10.
[5] التوبة/13.

المخاطب قبل أن يطلب منه، فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض»[1].

[1] الرضي الاستراباذي: شرح الكافية، ج4، ص: 443.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لما تضمنته سورة الواقعة من جمل وأساليب

-**المبحث الأول**: وظائف الجمل.

- جملة الخبر.
- جملة الحال.
- جملة المفعول به.
- جملة الصلة.
- جملة الاعتراض.
- جملة الاستئناف.

-**المبحث الثاني**: وظائف الأساليب.

- أسلوب التوكيد.
- أسلوب الطلب.
- أسلوب الاستفهام.
- أسلوب النفي.
- أسلوب الشرط.
- أسلوب التحضيض.

توطئة :

القرآن الكريم كلام الله المعجز تحدى الله به الثقلين بقوله جلت كلمته 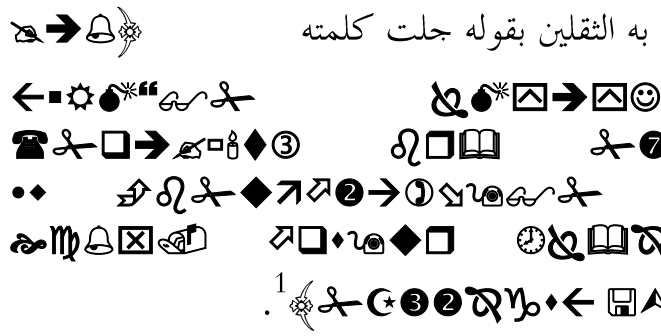 [1].

ومن ذا الذي يستطيع أن يأتي بمثله، وهو نسيج رباني يتخطى قدرة البشر، ويتجاوز مداركهم وملكاتهم في النظم والتعبير، تلونت ألفاظه تلونا عجيبا حسب مقتضى الخطاب تفعل في القلوب فعل السحر«ألفاظ إذا اشتدت فأمواج البحر الزاخرة، وإذا هي لانت فأنفاس الحياة الآخرة متى وعدت من كرم الله جعلت الثغور تضحك في وجوه الغيوب، وإن أوعدت بعذاب الله جعلت الألسنة ترعد من حمى القلوب»[2].

معانيه تكاد تلمس باليد وترى بالعين، في تلاحم عجيب بين الكلمة وصورتها الصوتية « وهذا الارتباط بين اللفظ -أي الصوت- وبين المعنى في الكلمة القرآنية يشكل وحدة لا سبيل إلى الانفكاك منها» [3].

إنّ سمو هذا الكتاب لم يأت من هذين الجانبين فحسب بل إعجازه يكمن في نظمه ككل لا يتجزأ بما تضمنه « من حسن التأليف وروعة الانسجام وتمام الإحكام وما يبدو أثره الجلي في هذا الإيقاع الصوتي وذلك الانسجام القرآني الذي يهتز له ويتأثر به من يطرق سمعه آيات هذا الكتاب العزيز عربيا كان أم أعجميا»[4].

---

[1] الإسراء/88.

[2] مصطفى الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، راجعه واعتنى به الأستاذة نجوى عباس، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008، ص: 27.

[3] عودة خليل أبو عودة: التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط1، 1985، ص:80.

[4] فتحي عبد القادر فريد: فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب ، ص:9.

لقد اغترف من بحر كتاب الله مغترفون كثيرون، وكل منهم يغرف على قدر وعائه ويبقى القرآن هو القرآن لا تفنى أعاجيبه ولا تنضب فيوض معانيه، ورغم استمرار المحاولات لاكتناه النص القرآني ، وفهم أسراره فستظل المحاولات قاصرة لأنها تتناول النّص القرآني الذي يتجاوز إعجازه كّل طاقات النفس البشرية، وحبا للاطلاع والوقوف على أسرار النّص القرآني في شقه اللغوي، حاولت أن أتناول سورة من هذا النّظم الكريم (سورة الواقعة) بدراسة أقف من خلالها عند وظائف الجمل في تضاعيفها، والأساليب الواردة في ثناياها. إن قداسة النص القرآني جعلتني أقدم على هذه المحاولة مغمورا بشعورين متناقضين إن جاز ذلك، أولهما: الحذر من زلّة القلم والقول في كتاب الله بغير علم، فقد كان جلّة من أساطين العلم من السلف «كسعيد بن المسيّب والشّعبي وغيرهما يعظمون تفسير القرآن ويتوقفون عنه تورعا واحتياطا لأنفسهم مع إدراكهم وتقدمهم »[1]. وثانيها: حبّ الإطلاع والوقوف على أسرار النص القرآني في شقه اللغوي ولو في سورة أو آية منه، وهي بصمة أحسبها لا تذكر في نهاية المطاف إلى جانب ما قدمه العلماء والباحثون قديما وما سيقدم في قابل الأيام والأعوام نهلا من هذا الكتاب ووقوفا على عجائبه التي لا تنقضي ما تعاقب الجديدان، وبقي النيران، وقبل الّشروع في التطبيق على هذا النص أبدأ بالتعريف بالسورة.

التعريف بالسورة: سورة الواقعة سورة مكية عدد آياتها ست وتسعون، تناولت أحوال القيامة وما يكون بين يديها من أهوال كما تحدثت عن دلائل وجود الله ووحدانيته، وكمال قدرته في الأنفس والآفاق ونوهت السورة بذكر القرآن وقداسته وإقامة الحجج والبراهين على صدقه وأنه تنزيل من رب العالمين، تضمنت السورة جملا وأساليب عدة تناولتها في صفحات هذا الفصل.

[1] الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن ، ص:8 .

المبحث الأول: وظائف الجمل:

تزخر سورة الواقعة بأنواع الجمل التي أدّت وظائف مختلفة عكست ما تضمنه موضوع السورة والقضايا التي عالجتها، فقد وردت الجمل الاسمية في السورة واحدا وستين مرة والجمل الفعلية خمسا وخمسين مرة، تناول هذا العدد وظائف شتّى، ولأن الدراسة منصبة على بعض الأنماط من الجمل أذكرها مركّزا على أهم المواضع التي وردت فيها.

جملة الخبر:

لقد ورد الخبر في هذه السورة على صور عدة أذكرها فيما يلي:

الصورة الأولى: الخبر جملة اسمية يتجلى في مواقع من الّسورة مثل قوله تعالى:

﴿ ﴾ وهم أصحاب اليمين وهم الذين يأخذون كتبهم بأيمانهم أو الذين يؤخذ بهم ذات اليمين إلى الجنّة، أو الميامين على أنفسهم، وأصحاب الميمنة مبتدأ وخبره ﴿ ﴾، وهذا الخبر جملة اسمية مصدرة بـــ: « ما الاستفهامية المشربة معنى التعظيم، والتفخيم، ومعنى جملة الخبر هذه " أي" أي شيء هم في حالهم وصفتهم، والاستفهام للتعظيم والتفخيم، وتكرير المبتدأ هنا بلفظه مغن عن الضمير الرابط، ولا يجوز مثل هذا إلا في مواقع التفخيم والتعظيم»[1]، ومن المواطن التي وقع فيها الخبر جملة اسمية قوله تعالى:

﴿ ﴾ فهذه الآية تضمنت جملة اسمية المسند

[1] محمد بن علي بن محمد الشوكاني: فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، حققه وخرج أحاديثه عبد الرحمان عميره، د ت، ج5، ص: 197.

فيها اسم الاستفهام (ما) وهي «مسوقة لتفخيمهم والتعجيب من حالهم» [1] مثلها مثل الآية

﴿ ﴾، ومنها أيضا قوله تعالى:

﴿ ﴾[2]. إن ما يلحظ عن

الخبر في هذا النمط وروده في أسلوب استفهام أريد به التهويل والتضخيم من أصحاب المترلتين، وهذا الأسلوب المسوق للتهويل والتضخيم يوقع في نفس السامع مزيدا من الاهتمام بشأن المذكورين ، يقول سيد قطب عند هذه الآيات «ويبدأ بالحديث عن أصحاب الميمنة أو أصحاب اليمين ولكنه لا يفصّل عنهم الحديث، إنما يصفهم باستفهام عنهم للتهويل والتضخيم وكذلك يذكر أصحاب المشأمة بنفس الأسلوب»[3].

الصورة الثانية: الخبر جملة فعلية فعلها ماض، ورد ت هذه الصورة ثلاث مرّات قي ثنايا السورة كلها مصدّرة بالضمير (نحن) ، جاءت في قوله تعالى: ﴿ ﴾

﴿ ﴾

تضمنت هذه الآية جملة اسمية قدّم فيها المسند إليه على المسند الفعلي «لإفادة تقوية الحكم ردا على إحالتهم أن يكون الله قادرا على إعادة خلقهم بعد فناء معظم أجسادهم حين يكونون ترابا وعظاما، وهذا تذكير لهم بما ذهلوا عنه بأن الله خلقهم ، لمـــّا لم يجروا على موجب ذلك العلم نزّلوا مترلة من يشك في أن الله خلقه» [4]، ومن المواطن التي وقع فيها الخبر جملة فعلية قوله تعالى: ﴿ ﴾ تضمنت هذه الآية جملة اسمية

[1] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج5، ص: 673.

[2] الواقعة/8.

[3] سيد قطب: في ظلال القرآن ، دار الشروق بيروت الطبعة الشرعية العاشرة ، 1982 المجلد السادس ، ص: 3463

[4] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 312.

المسند إليه فيها ضمير والمسند جملة فعلية فعلها ماض « وتقديم المسند إليه على المسند الفعلي لإفادة تقوية الحكم وتحقيقه والتحقيق راجع إلى ما اشتمل عليه التركيب من فعل (قدرنا)» [1] فدلالة هذه الجملة مأخوذة من الفعل الماضي (قدرنا) المتضمن التذكير بالعلم والقدرة والإرادة، فالموت مجعول على تقدير معلوم مراد مضى وانقضى الحكم به في علم الله والمعنى «أي قسمناه عليكم ووقتنا موت كل أحد بوقت معين حسب ما تقتضيه مشيئتنا المبنية على الحكم البالغة»[2].

لقد تضمنت هذه الآيات أخبارا بالجملة الفعلية ويلاحظ أنّ وقوع المسند اليه (نحن) في الآيات الثلاث وبناء الجملة الفعلية الماضوية عليه فيه تفخيم وتأكيد الإسناد ، وأن ما اسند إليه لايجوز أن يكون من فعل غيره ، وقد عرض الجرجاني لمعنى الابتداء والخبر في مثل هذه الصور بقوله : « وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنص فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ، أو دون كل أحد »[3].

إن أمر الخلق والموت والنار التي صنعت الحضارة أمر منظور و مألوف وواقع في حياة الناس ولا يدعيه أحد والكفار لا ينكرون هذه الأمور المشاهدة غير أنهم لما لم يجروا على مقتضى الإيمان بهذه الدلائل نزّلوا منزلة من ينكرها ، وهذا أسلوب معروف في أضرب الخبر التي تلقى للمخاطب « فقد يترل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيلقى إليه الخبر كما يلقى على الجاهل بأحدهما وأكثر ما يرد هذا في مخاطبة الكفار »[4]

الصورة الثالثة: الخبر جملة فعلية فعلها مضارع لـــ (كان) ، نقف على هذه الصورة في موضعين ،من ذلك قوله تعالى: ﴿ ☎✂❑🡐☼🕭☒🗬◆❑ ④🡐🡐🡐❸❿❑◆🡕 ❼■✍◆🡕

✂🖳🡒◆🡒🡒🡒✪❁🡕◆🡕 ﴾، وقوله أيضا :

---

[1] الطاهر بن عاشور: التنوير والتحرير، ج27، ص: 316.

[2] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج، ص: 676.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ، ص 123.

[4] سناء حميد البياتي: نسخ الوظائف الأسلوبية في الجملة العربية، ص: 83.

والإصرار الإقامة على الشيء والثبات عليه«والحنث في أصل كلامهم، العدل الثقيل، وسمي به الذنب والإثم لثقلهما قاله الخطابي، وفلان حنث في يمينه، أي لم يف به، لأنه يأثم غالبا، ويعبر بالحنث عن البلوغ، وإنما قيل ذلك، لأن الإنسان عند بلوغه إياه يؤاخذ بالذنب، وتحنّث فلان أي جانب الحنث » [1] ومحصل القول أن هؤلاء الذين استوجبوا العذاب كانوا مقيمين على الشرك مصّرين عليه، ومما يزيد تأكيد إقامتهم على ما ذكر ما تضمنته الآية من الإخبار عنهم بجمل تفيد الاستمرار والمزاولة فالجملة الفعلية التي فعلها ناقص التي أدت وظيفة خبر إنّ تفيد أن ذلك ديدنهم وطريقتهم، وأيضا الجملتان الفعليتان اللّتان فعلاهما مضارع أدّتا وظيفة الخبر للفعل الناقص كانوا « وصيغة المضارع في (يصرون) و(يقولون) تفيد تكرار الإصرار» [2].فتضمنت الآيتان خبرين بالجملة الفعلية وهي تدل في الآية الأولى على أن الجزاء الذي استحقوا به النعيم كان بما قدموا من أعمال البر والصالحات في الماضي، وفي الآية الثانية تدل على أنّ الإصرار على الكفر الذي استحقوا به العذاب كان في الماضي.ويلاحظ أيضا أن الفعل المضارع في الآيتين يقدم لنا الدلالة على الحدث والحدوث المتكرر (يعملون، يصرّون) وقد تعاون الفعلان مع الفعل الماضي الناقص الدال على الكينونة المطلقة في إعطائنا صورة على أن العمل كان دأب الفريق الأول ،وأن الإصرار على الكفر كان دأب وديدن الفريق الثاني.

الصورة الرابعة: الخبر جملة فعلية لـــ (إنّ) نقف على هذه الصورة من الخبر في موضعين من ذلك قوله تعالى : وقوله أيضا : ففي الآيتين جملتان فعليتان أدّتا وظيفة خبر (إن) فالجملة الأولى تفيد إثبات صفة الإنشاء الخاص بنساء الجنة سواء المخلوقات ابتداء وهن

[1] أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: اللباب في علوم الكتاب، ج18، ص: 407.
[2] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 306.

الحور أو الزوجات المبعوثات شوابّ ، والجملة الخبرية من الآية الثانية تفيد إثبات صفة التكذيب والمداومة عليه عوض شكر الرزق الذي أمده الله بهم.

الصورة الخامسة: الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، وردت هذه الصورة من الخبر ثلاث مرات في ثنايا السورة،من ذلك قوله تعالى ﴿ ⇔⚐🡐☞☼❒🕮◆↗﴾

﴿ ✍❒③◘➔🡒◑➔◘↘③◆↗♦❷⬧▫❒🕮 ، ﴾ ☹↗🡻⬀③◆↗♦❷⬧▫❒🕮 ✍❒

✍♍❒➔⚐↖❷↘♦❒✍ ⇔⚐🡐☞☼❒🕮◆↗

🡐♊↘♦⬧✞ ⬀🕭❒🕮 ◙◐🡐○♦☼❑↖↖◆❻⬀❽⬧✍

⧫♌❑↖↖❻🕒❑❽❧✍✂ ﴿ ، ﴾ ⇔⚐🡐☞☼❒🕮◆❒

﴿ ○❻♈♦◈❻🕿 ✍⬧↻➔❶❷↖❑♌♦⧫﴾، فقد تضمنت الآيات الثلاث جملا اسمية المسند إليه فيها الضمير أنتم، والمسند جمل فعلية فعلها مضارع، ولعل وروده بهذه الصورة في الآيتين الأوليين لكون ما تضمنته الجملة الخبرية أعمالا يقومون بها باستمرار في حياتهم، فهي ماثلة لأعينهم لكنهم يقومون بها وهم في غفلة عن مدبّر أمرها ومنشئها من ذلك تخليق النّطفة في الأرحام وجعل النبات زرعا ينتفع به «هذا الزرع الذي ينبت بين أيديهم وينمو ويؤتي ثماره ما دورهم فيه ؟إنهم يحرثون ويلقون الحب والبذور التي صنعها الله ثم ينتهي دورهم وتأخذ يد القدرة في عملها المعجز العجيب »[1] ،وفي الآية الثالثة ورد الخبر بالجملة الفعلية في معرض الحديث عن ساعة الاحتضار وهم ينظرون إلى المحتضر في عجز وذهول ويأس.

إن ما يلفت الانتباه في هذه الجمل ّالتي أدّت وظيفة المسند أنها جاءت في المواقع الثلاثة بالفعل المضارع المسند لضمير الجمع المخاطب، ممّا يوحي أن الكلام موجّه لمخاطبين مكذبين بالقرآن وما تضمنه من آيات الخلق والقدرة المطلقة في الأنفس والآفاق.

جملة الحال:

[1] سيد قطب: في ظلال القرآن ص3468

الحال من الوظائف النّحوية التي يمكن أن ترد جملة ،وقد تكون اسمية أو فعلية ولها صور متنوعة كما هو الشأن بالنسبة للخبر ، ولقد وردت جملة الحال في السورة أربع مّرات تنتظمها ثلاث صور .

الصورة الأولى: جملة حالية فعلها مضارع مثبت، نقف عليها في قوله تعالى: ﴿ ﴾ والطواف هو المشي المكّرر حول الشيء وهو يقتضي الملازمة للشيء، وهذه الجملة الفعلية «في محل نصب على الحال من المقربين أو مستأنفة لبيان بعض ما أعد الله لهم من النعيم والمعنى يدور حولهم للخدمة غلمان لا يهرمون ولا يتغيرون» [1] وجاءت هذه الجملة بالفعل المضارع فهو «يضع في الذهن صورة الحدث بتفاصيل حدوثه، فإنه يوحي بالحدوث شيئا فشيئا، وهذه الدلالة مختصة في بناء يفعل ولا يوحي بها أي بناء فعلي آخر، لذلك فإن بناء يفعل يتميز بقدرته على رسم صور الحدوث في ذهن السامع»[2]، وما يلفت الانتباه أيضا في هذه الصورة خلو الجملة من واو الحال «ويرجع ذلك إلى الشبه بين الفعل المصارع واسم الفاعل لفظا ومعنى»[3].

الصورة الثانية: جملة حالية فعلها مضارع منفي، نقف على هذه الصورة في قوله تعالى : ﴿ ﴾[4] فالجملة المضارعية (لا يُصدّعون عنها ،ولا ينزفون) المؤلفة من فعل مضارع منفي والفاعل المتمثل في واو الجماعة قد أدت وظيفة الحال.

الصورة الثالثة: جملة حالية اسمية نقف عليها في قوله تعالى : ﴿ ﴾[5]. فالآية الأولى أدت فيه وظيفة الحال جملة اسمية المسند اليه فيها

---

[1] محمد بن علي بن محمد الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ص: 199.

[2] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 58.

[3] رابح بومعزة ،الجملة الوظيفية في القرآن صورها بنيتها العميقة توجيهها الدلالي ،ص362

[4] الواقعة/19.

[5] طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 344.

(أنتم)،والمسند فعل مضارع متصل بواو الجماعة «ومفعول تنظرون محذوف تقديره صاحبها»[1] وفائدة هذه الحال إنباء عن حالتهم وعجزهم في ذلك الوقت، فهم حول محتضرهم ينظرون إليه، وقد بلغت روحه الحلقوم وهم عاجزون عن إرجاع روحه مع شدّة الأسف والحسرة لفقده وقد حضره خالقه «علما وقدرة وتصرّفا، حيث لاتعرفون من حاله إلا ما تشاهدونه من آثار الشدة من غير أن تقفوا على كنهها وكيفيتها وأسبابها ولا أن تقدروا على دفع أدنى شيء منها ،ونحن المتولون لتفاصيل أحواله بعلمنا وقدرتنا، أو بملائكة الموت»[2].

تضمنت الآيتان السابقتان جملتين حاليتين تبين هيأة المحتضر وحاضريه مصدّرتين بضميرين (أنتم، نحن) قبلهما الواو وما يلحظ عن الواو هنا أنها ربطت بين الجملتين ،هذا ما أشار إليه الجرجاني متكلما عن الواو في مثل هذا الموطن ،حيث يقول «ولما كان المعنى على استئناف الإثبات احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى ، فجيء بالواو وتسميتنا لها (واو حال) لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لضم جملة إلى جملة»[3].

جملة المفعول به:

وقع المفعول به جملة في ثنايا السورة خمس مّرات كلّها جمل اسمية تنتظمها صورتان:

الصورة الأولى: جملة اسمية مصدرة بالاستفهام ، نقف عليها في قوله تعالى:

﴿♦♌❑↖☪⇧☺➔✍✍❑✎☹↗➘↙③◆↗♦❷♦▫❑🕮﴾ هذه الآية المصدرة بالاستفهام وفعل الرؤية الذي مفعوله الأول (جملة ما تمنون) يجعل المفعول به عمدة في هذه الجملة لأنه تعلق به فعل الرؤية وهو من باب علم، وفيه أيضا إجمال إذ مورد فعل العلم على حال من أحوال ما تمنون فجاءت الآية التالية ﴿↗◆🕮❑☼☜➔⚐⇔ ✎❑③↘🖬➔❶→❑☼♦○➔⓫▦﴾ بيانا

[1] نفس المصدر ونفس الصفحة .

[2] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ج5، ص: 67.

[3] عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز ،ص:167.

لجملة (أفرأيتم ما تمنون) «وأريد حرف الاستفهام ليطابق البيان مبينه » [1] وبهذا الاستفهام صار فعل (أرأيتم) معلقا عن العمل في مفعول ثان لوجود موجب التعليق وهو الاستفهام« لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله»[2].

ومن المواطن التي وقع فيها المفعول به جملة قوله تعالى: ﴿

﴾ والمعنى أفرأيتم الذي تحرثون الأرض لأجله وهو النبات، ما أنتم تنبتونه، بل نحن ننبته، والقول في هاتين الآيتين مثل القول في آيتي خلق الإنسان، ومنها قوله تعالى: ﴿

﴾، وقوله:

﴿

﴾، ففي هذه الآيات وقع المفعول به جملا اسمية لفعل الرؤية الذي ينصب مفعولين، وعلّق عن العمل في المفعول الثاني لوجود الاستفهام، لأنّ الاستفهام له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله.

في هذه المواطن الأربعة علّق فعل الرؤية عن العمل في المفعول به الثاني «الّذي يغدو عنصرا إجباريا يقتضيه الفعل في مثل هذه الجمل كما نص على ذلك نحاة العربية » [3]، ولعلّ وروده بهذه الصورة يوحي بنكتة اقتضاها النظم الكريم في هذه المواطن ،مفادها في أنّ فعل الرؤية يفيد اليقين كما أسلفنا وخصوصا إذا تعلق بأمور مشاهدة ، ولما كان الخطاب موجّها للمنكرين للوحدانية دخل الاستفهام

[1] الطاهر بن عاشور: التنوير والتحرير، ج27، ص: 314.

[2] سعد كريم الفقي: تيسير شرح الشذور في 1000 سؤال وجواب، ص: 359.

[3] رابح بومعزة الجملة الوظيفية في القرآن الكريم –صورها بنيتها العميقة – توجيهها الدلالي ،ص:242 .

قبل استكمال الفعل مفعوله الثاني ليكون ذلك أدخل في لفت الانتباه ،وإرغام الجاحدين على الاعتبار والإذعان لما ساقته الآيات من دلائل وحجج.

الصورة الثانية: جملة اسمية مصدّرة بـــ (إنّ) نقف عليها في قوله تعالى : ﴿ ﴾، فجملة (أنكم تكذّبون) أدّت وظيفة المفعول به الثاني ،ودلالتها تأكيد تكذيبهم مقابل شكر رزق الله لهم.

جملة الصلة:

وردت جملة الصلة في ثنايا السورة ثماني مّرات كلها بالجملة الفعلية إلاّ واحدة بالجملة الاسمية.

الصورة الأولى: جملة فعلية فعلها مضارع ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ فهاتان جملتان فعليتان المسند فيهما فعل مضارع أسند لجماعة الذكور وهما صلة الموصول الحرفي ما حذف منهما العائد لدلالة السياق عليه، رفعت هاتان الجملتان الإبهام عن الموصول الحرفي وخصّصت كلّ صلة موصولها بما يقتضيه، ولعلّ هذا ما أشار إليه الألوسي عند تفسيره لهذه الآية حيث يقول « وجه التّخصيص كثرة أنواع الفاكهة واختلاف طعومها وألوانها وأشكالها وعدم كون اللّحم كذلك »[1].

ومنها أيضا قوله تعالى: ﴿ ﴾، وقوله: ﴿ 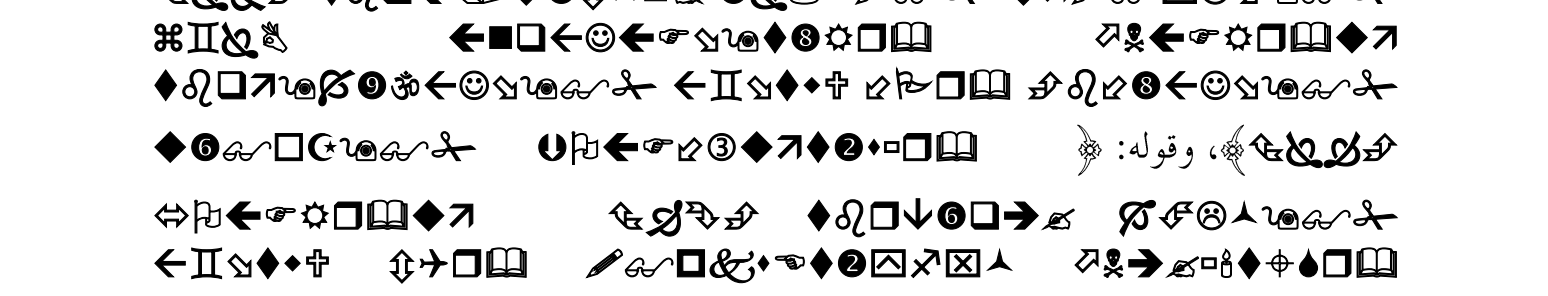 ﴾

[1] الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج27، ص: 138.

﴿ ﴾، وقوله: ﴿ ﴾

﴿ ﴾، وقوله: ﴿ ﴾

﴿ ﴾.

تضمنت هذه الآيات جملا فعلية أدت وظيفة صلة الموصول، وكانت الصلة بالجمل الفعلية لأنّ الاسم الموصول في الآيات مرتبط بأفعال يقوم بها الإنسان، (تمنون، تحرثون، تورون، تشربون).

إنّ ما يمكن أن يستوقفنا في جمل الصلة هذه كونها بالجملة الفعلية ،وذلك لأنّ هذه الجمل تضمنت أفعالا تدل على الحدث والحدوث ،وورودها بالفعل المضارع المسند للجماعة لأنّ المخاطبين جماعة ،وما يلحظ أيضا هو حذف العائد من هذه الجمل ،وذلك لدلالة السياق عليه والإبقاء على توافق الفواصل .

الصورة الثانية: جملة اسمية صلة الموصول الحرفي (ما)،نقف عليها قوله تعالى:

﴿ ﴾، بحيث أدت جملة كان واسمها وخبرها صلة الموصول التي حذف منها العائد لدلالة السياق عليه.

جملة الاعتراض:

وردت جملة الاعتراض في السورة الكريمة خمس مّرات، ثلاث منها بالجملة الاسمية، واثنتان بالجملة الفعلية، ووردت بعدة صور

الصورة الأولى: جملة اسمية منفية بـــ ليس من ذلك قوله تعالى:

﴿ ﴾.

«فهذه الجملة اعتراض مقرر لمضمون الشرط على أن الواقعة مصدر كالعافية، أي ليس لأجل وقعتها وفي حقها كذب أصلا، بل كل ما ورد في شأنها من الأخبار صادق لا ريب فيه» [1]، لأنّ السّياق سياق تأكيد وفيه من حشد المؤكدات ورصفها منها هذه الجملة الاعتراضية المقررة لمضمون الشرط المضمنة بدورها أسلوب النفي المصدر بـــ ليس التي تقدم خبره ، فمن المرامي البلاغية لتقديم الخبر أن يكون ردّا لإنكار من ينكره « فالجملة المنفية تنفي جملة مثبتة » [2] فهي تنفي ما رسخ في نفوس الكافرين من نكران للبعث وتكذيب بالقيامة فإذا وقعت هذه الواقعة وثبت مجيئها لم يكن لها رجعة ولا ارتداد.

الصورة الثانية: جملة اسمية محذوفة المسند إليه ،من ذلك قوله تعالى: ﴿ ⌘ΠΩ✍ ≺ ♟✂➔ ⚐ ♦✖ ⌧ ☞ ❀ ✂ □□ ◆□ ≺ ✍ ⌘ΠΩ ✂ ☞ ⌧ ⌘ ⇦ ❷ ✍ ♦✖ ﴾ والثلة الجماعة من النّاس وأصلها القطعة من الشّيء وهي الثل وهو الكسر، والثّلة تشمل الجماعة الكثيرة من النّاس، فتضمنت هذه الآية جملة اسمية حذف منها المسند إليه « وتقديره هم أي السابقون »[3]، فهذه الجملة اعتراضية وهذا الاعتراض يقصد منه التنويه بصنف السّابقين وتفضيلهم بطرق الكناية عن ذلك بلفظي ﴿ ♟✂➔ ⚐ ﴾ و﴿ ◆ ♦ ❶ ✍ ﴾ المشعرين بأنهم قليل من كثير فيستلزم ذلك أنهم صنف عزيز نفيس لما عهد في العرف من قلة الأشياء النفيسة، ولما في هذا الاعتراض من الإشعار بالعزة قدم على ذكر ما لهم من النعيم للإشارة إلى عظيم كيفيته المناسبة لوصفهم السّابقين بخلاف ما يأتي في أصحاب اليمين، مما يلحظ من هذا الاعتراض كونه جاء متوسطا بين ذكر الجّنة وما فيها من أصناف النّعيم التي ذكرت بعد جملة الاعتراض هذه، وذلك للتّنويه بأصحاب هذه المنزلة الرفيعة وهم السابقون.

الصورة الثالثة: جملة اسمية مصدّرة بـــ (هذا) ،من ذلك قوله تعالى: ﴿ ✂ ☒ ❶ ⓿ ⚖ ✂ ☼ ➔ ❽ ↓ ⌨ ➔ ● ☠ ♦ ❑ ♦ ③ ⑨ ✂ ♦ ✖ ⇦ ⚖ ⚖ ﴾ تضمنت هذه

[1] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج5، ص: 66.

[2] شكري المبخوت: إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، كلية الآداب والإنشائيات، جامعة منوبة، مركز النشر الجامعي د ت، ص: 50.

[3] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نوحية هامة، ص: 2436.

الآية جملة اسمية المسند إليه فيها اسم إشارة « حيث أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود »[1] من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق هذا النزل المعدّ لهم، «حيث تسمى أنواع العذاب وضروب الأهوال نزلا تهكما بهم، لأن النزل في الحقيقة الرزق الذي يعد للنازل تكريما له وهذا التهكم كقول أبي الشعراء الضبي:

وكنا إذا الجبار بالجيش ضافنا جعلنا القنا والمرهفات له نزلا »[2]

وهذه الجملة «اعتراض بين جمل الخطاب موجهة إلى السامعين وغيرهم فليس في ضمير الغيبة التفات»[3] وفائدة هذا الاعتراض بين جمل الخطاب بعد ذكر ما أعد لأصحاب الشمال في الآيات السابقة، وذكر دلائل القدرة في الآيات اللاحقة لرسم صورة العذاب المشار إليها باسم الإشارة .هذا للتقريب كأنه ماثل أمام الأعين يشار إليه للتخويف والردع وفي ذات الوقت للامتثال والتفكر فيما ذكر من دلائل القدرة لتدارك الأمر والمسارعة للطاعة والإيمان، فجملة الاعتراض هذه فاصل بين ترهيب بما أعد من العذاب وترغيب في الإيمان بما ذكر من دلائل القدرة.

الصورة الرابعة : جملة متضمنة أسلوب نداء ،نقف عليها في قوله تعالى: ﴿⚐→☠▪
☽⚙☼✲▤↗☠⬀ 🕮❐⑨☙&❐✍ ✁✍✉⊛✍·✍✎✉♑❐♌♦
✁✍✉♈☺←▤♦●☞☜☞←❐♌♦ ⬀⬂⚙⬁﴾ فتضمنت الآية اعتراضا بجملة في أسلوب نداء بعد ثم التي تفيد التراخي «وهذا التراخي الّرتبي بمنزلة الاعتراض بين (إنّ الأولين والآخرين)وجملة (نحن خلقناكم فلولا تصدقون)».

إنّ هذا الاعتراض بين جمل الخطاب المتضمن وصفهم بوصفين هما التكذيب، والضلال ليكون الإنذار بالعذاب المتوقع أدخل في الرهبة والوعيد بسبب هذين الوصفين .

---

[1] القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص: 49.
[2] محمد صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هامة، ج6، ص: 244.
[3] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 311.

الصورة الخامسة: جملة فعلية في أسلوب شرط من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾، فتضمنت هذه الآية اعتراضا بين الصّفة والموصوف بجملة فعلية وهذا للّتنويه بشأن القسم المذكور وتعظيمه في نفوس المخاطبين،لأنّ هذه الجملة «اعتراض في اعتراض قصد به المبالغة في تحقيق مضمون الجملة القسمية وتأكيده ، حيث اعترض بقوله (وانه لقسم)بين القسم وجوابه الذي هو قوله تعالى (انه لقرآن كريم)أي كثير النفع لاشتماله على أصول العلوم المهمة في صلاح المعاش والمعاد»[1]

جملة الاستئناف:

وردت جملة الاستئناف في ثلاثة وثلاثين موضعا من السورة أغلبها بالجملة الاسمية أذكر أهم صورها:

الصورة الاولى: جملة اسمية حذف منها المسند إليه ،من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ فهي جملة اسمية لا محل لها استئناف بياني استؤنف به الكلام الذي قبلها وفي هذا الاستئناف بيان لما يحدث عند وقوع الواقعة وحلول القيامة « أي يحصل عندها خفض أقوام كانوا مرتفعين ورفع أقوام كانوا منخفضين ، وهي أيضا خافضة جهات كانت مرتفعة كالجبال والصوامع، رافعة ما كان منخفضا بسبب الانقلاب والرجات الأرضية » [2].

ومن المواطن التي ورد فيها الاستئناف قوله تعالى: ﴿ ﴾ فهذه الجملة المكونة من مسند إليه ومسندين مستأنفة استئنافا بيانيا «لأنها جواب عما يثيره قوله ﴿ ﴾ من تساؤل السامع على إثر التنويه بهم»[3].

[1] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ،ج5 ،ص:678 .

[2] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 283.

[3] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 288.

وفي جعل المسند إليه اسم إشارة للبعيد في هذه الجملة « إشارة إلى السابقين وما فيه من معنى البعد مع قرب العهد بالمشار إليه للإيذان ببعد مترلتهم في الفضل »[1] ولذلك القرب كانت لهم جنات النعيم وفيه إشارة « إلى أن قربهم محض لذة وراحة لا كقرب خواص الملك القائمين بأشغاله عنده، بل كقرب جلسائه وندمائه الذين لا شغل لهم ولا يردّ عليهم أمر أو نهي »[2]، ومن المواطن التي ورد فيها الاستئناف قوله تعالى: ﴿❼♉✕ ⬄☒▣➔❐◆❐ ⬄☒▣◆❐ ⬄☒▣⓿♉ ⬄✗⬃ ❐◆⬅♉☒♏ ⬄♉♓ Ⅱ♉⓺ ⬄☺♈◆❐⬃ ﴾ والسّموم: « الريح الحارة التي تؤثر تأثير السم»[3] والحميم الماء الشّديد الحرارة واليحموم: « الدخان الأسود»[4] ووصف ظل بأنه من يحموم « للإشعار بأنه ظل دخان لهب جهنّم، والدخان الكثيف له ظل لأنه بكثافته يحجب ضوء الشمس، وإنّما ذكر من الدخان ظله لمقابلته بالظّل الممدود المعدّ لأصحاب اليمين» [5]، تضمنت الآيتان جملة استئنافية حذف منها المسند إليه وتقديره (هم) وعطفت عليها جملة أخرى مبينة الظل الذي يأوون إليه، والغرض من هذا الاستئناف هو تبيين ما لأصحاب الشمال من صنوف العذاب والنكال، بعد أن ذكرت الآية التي قبلها عظيم مصابهم في أسلوب من التهويل والتعظيم.

الصورة الثانية: جملة اسمية مصدرة بالضمير من ذلك قوله تعالى: ﴿✞◆◆⬂Ⅱ⬅ ❐◆✎◆✋◆◷➔✡✍ ✍◆⓿⬂✍♉❷◆❐☪ ♉⬂✡❐◷♑⬂➔⬂⬃ ♎♉⬃⬂☺⬅⓿⬂❐⬃⇦✕◆ ⬄☒♉⬃ ﴾ تضمنت هذه الآية جملة اسمية مسوقة للاستئناف البياني وصدّرت الجملة بمسند إليه ضمير المتكلم وفيه تقوية الحكم وتحقيقه، وخصوصا والمسند هنا جملة فعلية فعلها ماض والمعنى «جعلناها تذكيرا بنار جهّنم حيث علقنا بها أسباب المعاش لينظروا إليها ويذكروا ما أوعدوا به من نار جهنم، أو تذكرة أو نموذجا من نار جهنم وقيل تبصرة في أمر البعث

---

[1] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج5، ص: 671.

[2] الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج27، ص: 133.

[3] الراغب الأصفهاني: مفردات الراغب، مكتبة مصطفى الباز ،د ت ،ص: 118.

[4] أبي زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب ،بيروت لبنان ج3،ط3 ص: 126.

[5] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 304.

فإنه ليس بأبدع من إخراج النار من الشيء الرطب »[1] وخص المقوون بالذكر وهم النازلون بالقواء وهو القفر، والجائعون لأن أجوافهم أقوت أي خلت من الطعام « واختير هذان الوصفان لأن احتياج أصحابهما إلى النار أشد من احتياج غيرهما»[2].

الصورة الثالثة: جملة فعلية فعلها فعل أمر ،نقف عليها في قوله تعالى: ﴿ ﴾،يقول الطاهر بن عاشور عند هذه الآية «فيكون قوله (قل إنّ الأولين) الخ استئنافا ابتدائيا لمناسبة حكاية قولهم (أئذا متنا وكنا ترابا)»[3]فهذه الآية تضمنت جملة الاستئناف لتعطي البيان عن الاستفهام الصّادر من المنكرين والمكذبين للبعث .

الصورة الرابعة: جملة فعلية فعلها مضارع من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ فجملة لا يسمعون «لا محل لها استئنافية» [4] فجملة الاستئناف هذه جاءت بعد سرد ألوان من النعيم المادي ،ثم انقطع هذا السرد بآية نوهت بشأن العمل الذي استحقوا به النعيم هي قوله تعالى (جزآء بما كانوا يعملون)ثم جاء ذكر النّعيم الرّوحي الذي استأنفته الجملة و المتمثل في سماع السلام «وهي نعمة روحية فإن سلامة النفس من سماع ما لا يحب سماعه ومن سماع ما يكره سماعه من الأذى نعمة براحة البال وشغله بسماع المحبوب»[5].

[1] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج5، ص: 677.
[2] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 327.
[3] نفس المصدر، ص:308 .
[4] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن ،ج6 ،ص:2437 .
[5] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ،ج27،ص:296 .

بعد ذكر الصور التي وردت عليها جملة الاستئناف تستوقفنا ملاحظة مؤداها أن أغلب جمل الاستئناف جاءت بالجملة الاسمية ،وذلك أنّ موضوع السورة بين حقائق ثابتة متمثلة في مآل الطوائف الثلاث المذكورة في السورة ،وحقائق الوحدانية التي ورد بيانها وكلها قضايا ثابتة لذا عبر عنها بما يليق لهذه الموطن.

المبحث الثاني: وظائف الأساليب:

ورد أسلوب التوكيد في السورة ثماني عشرة مرة ،واختلفت أنماطه، وفي ما يلي ذكر للأنماط الواردة في السورة:

أسلوب التوكيد:

النمط الأول: التّوكيد بالمصدر ،نقف عليه في ثلاثة مواضع من السورة،من ذلك قوله تعالى ﴿ :﴾ والرّجّ: الاضطراب والتحريك الشديد، بسبب الزلازل والخسف، فينهدم ما عليها من عمران وجبال، وتأكيد الرج بالمصدر للدلالة على تحققه وإنما يفيد المصدر التّأكيد والتّحقيق « لأن الفعل يتضمن الدلالة على الحدث والمصدر يدل على الحدث نفسه فيصبح ذكر المصدر تكرارا لذكر الحدث في الفعل، وفي تكرار ذكر الحدث تأكيد له »[1]. قوله تعالى: ﴿ ﴾ « أي فتتت، عن ابن عباس ومجاهد: كما يبس أو يلت والبسبسة السّويق أو الدقيق يلتّ بالسّمن أو الزيت ثم يؤكل ولا يطبخ وقد يتخذ زادا »[2]. وفي هذه الآية كالتي قبلها تأكيد بالمصدر المنون للدلالة على صيرورتها على الوجه الذي ذكره المولى عز وجل بقوله ﴿ ﴾ « أي فصارت

[1] سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص: 199.

[2] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق الشيخ محمد بيوني، عبد الله المنشاوي، مكتبة جزيرة الورد، مكتبة الإيمان، المنصورة أمام جامعة الأزهر القاهرة، مصر، ج9، ص: 420.

غبارا متطايرا في الهواء كالذي يرى في شعاع الشمس إذا دخل النّافذة، فهذا هو الهباء والمنبث المتفرق»[1]، ومن مواضع التوكيد أيضا قوله تعالى في الآية الكريمة: ﴿ ﴾ تضمنت هذه الآية أسلوب توكيد بمؤكدين هما الأداة (إنّ) والمصدر المنصوب (إنشاءً)، وذلك يرجح أحد التفسيرين لهذه الآية بخصوص نساء الجنة المعبر عنهن بـــ: ﴿ ﴾ فقد قيل «الضمير يعود على الحور العين، أي خلقناهن من غير ولادة»[2].

هذا التفسير الأول ومفاده أنّ نساء أهل اليمين مخلوقات ابتداء مثل الحور العين من غير إعادة إنشاء، والتفسير الثاني أن المراد بهن «نساء بني آدم أي خلقناهن خلقا جديدا وهو الإعادة، أي أعدناهن إلى حال الشباب وكمال الجمال والمعنى، أنشأنا العجوز والصبية إنشاء واحدا وأضمرن و لم يتقدم ذكرهن لأنهن قد دخلن في أصحاب اليمين»[3].

وأقرب التفسيرين عندي هو التفسير الثاني لعدة اعتبارات منها القرائن اللغوية المتمثلة في التّوكيد كما سبق أن أشرت، لأن إعادة الإنشاء قد تستبعد في الذهن بخلاف النشأة ابتداء ولذا أكدت هذه الإعادة في الخلق بمؤكدين هما (إنّ) والمصدر المنصوب (إنشاءً)، ومنها أيضا الآية التالية لهذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿ ﴾[4] "لأنّ المخلوقة ابتداءً معلوم أنها بكر" وعلى هذا فمعنى جعلناهن صيرناهن أبكارا، ومنها أيضا أنّ مترلة أهل اليمين أدنى من مترلة السّابقين، فخص السابقون بالحور العين المخلوقات ابتداءً وخص أهل اليمين بنساء الدنيا بعد إعادة خلقهن وإنشائهن، وكذلك ورود أحاديث ترجح

[1] محمد علي الصابوني: صفوة التفاسير، شركة الشهاب، الجزائر، بدون تاريخ طبع، ج3، ص: 306.
[2] الإمام المفسر أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: اللباب في علوم الكتاب، ج18، ص:401.
[3] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص: 431.
[4] الواقعة/36.

هذا الوجه فقد قال جماعة من أهل العلم«أنّ المراد بهن بنات آدم التي كن في الدنيا عجائز شمطا رمصا وجاء في ذلك أثار مرفوعة عنه صلى الله عليه وسلم»[1].

النمط الثاني: التوكيد بـــ إنّ وحدها، أو إنّ ولام الابتداء نقف على هذا النمط في قوله تعالى

﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾، أكد الله سبحانه تعالى حصول البعث بمؤكدين هما (إنّ) و(اللام) وهذا ردّا على إنكارهم البعث « وهذا الضّرب من الخطاب يسمى في البلاغة (الخبر الإنكاري) ،ذلك أنّ الخطاب قد راعى حال المخاطبين الملحفة في الإنكار والشك، فجاء الخطاب مدعما بوجوه التّأكيد المختلفة من (إنّ) ولام المزحلقة التي تفيده كذلك لإثبات حقيقة أن الناس جميعا سيحشرون لا محالة يوم القيامة» [2] هذا اليوم الذي وقته الله سبحانه وحدّد موعده في علمه بقوله إلى " ميقات يوم معلوم " فهم سائرون إليه لا محالة «وهذا ما أفاده تعليق مجروره به بواسطة (إلى) أنّه مسير إليه حتى ينتهى إليه فدل على مكان، وهذا من الإيجاز» [3]، وورد التوكيد أيضا في قوله تعالى: ﴿ ۞ ۞ ۞ ۞ ﴾

فهذه الآية« عطف على إنّ الأولين داخل تحت القول وثم للتراخي زمانا أو رتبة » [4] وهذا الخطاب عام وقيل لأهل مكة وهذان الوصفان لهم ثم يعطف أحدهما على الآخر، وهذا لأنّ الظلال ملازم للتكذيب لأن الكلام « هنا مع الكفار وهم ضلوا أولا ثم كذبوا»[5]، وترك العطف هنا ليمتد الصوت

[1] محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج5، ص: 237.

[2] كريم حسين ناصح الخالدي: الخطاب النفسي في القرآن الكريم، دراسة دلالية أسلوبية، ص: 200.

[3] الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي: معاني القرآن، دراسة وتحقيق عبد الرحمان عبد الأمير أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص: 595.

[4] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج5، ص: 675.

[5] أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: اللباب في علوم الكتاب، ج18، ص: 411

مدويا في آذانهم في صيغة اسم الفاعل المجموع المؤكد بـــ(إنّ) والمصدر بأسلوب النداء لشد انتباه المخاطب.

النمط الثالث: التوكيد بالجملة الاسمية نقف عليه عند قوله تعالى: ﴿ ﴾، وقوله تعالى: ﴿ ﴾، وقوله تعالى أيضا: ﴿ ﴾، فتضمنت هذه الآيات أسلوب توكيد بالجملة الاسمية المصدرة بالضمير (نحن) لأن الجملة الاسمية يؤتى بها لتقرير القضايا الثابتة، وجميع ما ذكر في هذه الآيات مقصور فعلها على الله وثابتة له سبحانه وتعالى.

النّمط الرابع: التّوكيد بالقسم نقف عليه عند قوله تعالى : ﴿ ﴾ تضمنت هذه الآيات أسلوب توكيد بالفعل أقسم المسبوق بالأداة (لا) «وهي مزيدة للتأكيد وأصلها نافية تدل على أن القائل لا يقدم على القسم بما أقسم به خشية سوء عاقبة الكذب في القسم، وبمعنى أنه غير محتاج للقسم لأن الأمر واضح الثبوت »[1] ولمزيد التوكيد جاءت آية أخرى هي اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه وهي قوله تعالى

﴿ ﴾ فصدرت هذه الجملة بأسلوب توكيد أداته (إن) و(لام التوكيد) تضمنت هي بدورها اعتراض بين الصفة والموصوف بأسلوب شرط أداته (لو) « والعلم الذي اقتضى شروط (لو)

[1] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 330.

الامتناعية عدم حصوله لهم، إن جعلت ضمير (إنه) عائدا إلى القسم وهو العلم التفصيلي بأحوال مواقع النجوم أو نزل ذلك العلم الإجمالي منزلة العدم » [1].

النمط الخامس: التوكيد بـــ إنّ وضمير الفصل نقف عليه عند قوله تعالى : ﴿ لقد اشتملت هذه الآية على أربعة مؤكدات هي إنّ المشددة ولام الابتداء وضمير الفصل، وإضافة شبه المترادفين بين (حق) واليقين «فأضاف حق إلى اليقين كما قال ﴾[2] أي: ذلك دين الملة القيّمة وذلك حق الأمر اليقين »[3] وعلى هذا يكون المعنى «أن الذي قصصنا عليك في هذه السورة هو اليقين حق اليقين، كما يقال زيد العالم حق عالم، ومآل هذا الوصف إلى توكيد اليقين، فهو بمنزلة ذكر مرادف الشيء، وإضافة المترادفين تضيف معنى التوكيد فلذلك فسروه بمعنى: أن هذا يقين اليقين وصواب الصواب »[4].

إن أسلوب التوكيد هذا الذي حشدت له مجموعة من المؤكدات، وختمت به السورة يقرّر أنّ كلما ورد في السورة قضايا ثابتة غير قابلة للنقض منها البعث ،والجزاء وآيات الخلق والقرآن وما تضمنه من حق لا يماري فيه إلا جاحد.

أسلوب الطلب:

ورد أسلوب الطلب في ثلاثة مواضع من السّورة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فتضمنت هاتان الآيتان أسلوبا طلبيا هو الأمر في لفظ (قل) الآمر به هو الله سبحانه وتعالى والمأمور به هو النبي صلى الله عليه وسلم، وللإشارة فإنّ أسلوب الطلب هذا بلفظ

[1] طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 332.

[2] البينة/5

[3] الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي: معاني القرآن، ص: 596.

[4] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 350.

(قل) انبنت عليه الشريعة بكاملها، من التّوحيد إلى آيات الأحكام في المعاملات والعبادات، وأمور الغيب التي أخبرنا الله سبحانه وتعالى بها على لسان نبيه، ومن أمور الغيب التي أمر الله سبحانه وتعالى أن يبلغها للناس كافة هو تحقق البعث وشموله للأولين والآخرين «وافتتح الكلام بالأمر بالقول للاهتمام به كما افتتح به نظائره في آيات كثيرة ليكون ذلك تبليغا عن الله تعالى »[1]، ومن مواضع أسلوب الطلب قوله تعالى: ﴿ ﴾

﴿ ﴾.

إن الأمر بالتسبيح في هذه الآية جاء في موضع من السّورة بعدما تناولت جملة من القضايا المرتبطة بالقيامة والبعث والخلق (الإنسان، الزرع، الماء، النار) فأفحمت المنكرين للخالق وجاحدي الألوهية بأسلوب حجاجي قائم على البراهين القاطعة، والحجج الساطعة، جاء الأمر بالتسبيح « لترتيب ما بعدها على ما عدّد من بدائع صنعه تعالى وروائع نعمه الموجبة لتسبيحه تعالى إما تنزيها له تعالى عما يقوله الجاحدون عن وحدانيته، الكافرون بنعمته مع عظمتها وكثرتها، أو تعجبا من أمرهم في غمط تلك النعم الباهرة مع جلالة قدرها وظهور أمرها وشكرا على تلك النعم السابقة فأحدث التسبيح بذكر اسم تعالى أو بذكره، فإن إطلاق الاسم للشيء ذكر له، والعظيم صفة للاسم أو الرب»[2]، كما ورد أسلوب الطلب في ختام السورة وفيه الأمر بالتسبيح فقال تعالى:

﴿ ﴾ ﴿ ﴾، « لترتيب التسبيح أو الأمر به على ما قبلها فإنّ حقية ما فصل في تضاعيف السورة الكريمة مما يوجب تنزيهه تعالى عما لا يليق بشأنه الجليل من الأمور التي من جملتها الإشراك به والتكذيب بآياته الناطقة بالحق »[3].

[1] المرجع نفسه، ص: 308.

[2] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج5، ص: 678.

[3] المرجع نفسه، ج5، ص: 680.

لقد ورد الأمر بالتسبيح في هذه السورة مرتين، المرة الأولى عندما انقضى طرف من الحديث عن القيامة الكبرى وانقسام المبعوثين إلى أصناف ثلاثة وذكر دلائل الوحدانية في الخلق والإنشاء، والمرة الثانية، هذا الذي ختمت به السورة بعد ذكر القسم بالنّجوم، على صدق القرآن وسرد نعوته الجليلة وذكر القيامة الصغرى وانقسام النّاس عندها إلى أصناف ثلاثة أيضا.

أسلوب الاستفهام:

ورد أسلوب الاستفهام في ثنايا السورة الكريمة في خمسة عشر موضعا وتعددت أنماط وروده.

النمط الأول: الاستفهام المسوق للتّهويل والتّعظيم ،نقف عليه في قوله تعالى:

﴿ ➲❒🕓🖂♦⇳🕑❒🕯♦▫✈ ✂🙰◆❒☪🖂☺↘⓿🖂☺↘↪ ✂ ✍🙰♦✍

🕮❒🕓❒◆↖🕘❒🕮 ✂🙰◆❒☪🖂☺↘⓿🖂☺↘↪ ✂ ➲❒🕓❒◆↖🕘❒🕮﴾، وقوله تعالى:

﴿ ➲❒🕓❒◆↖🕘❒🕮◆❒ ✂🙰❒🖂☺◆★⇳⌖❒☼▫✈ ✂ ✍🙰♦✍

🕮❒🕓❒◆↖🕘❒🕮 ✂🙰❒🖂☺◆★⇳⌖❒☼▫✈ ✂ ➲❒🕓❒◆↖🕘❒🕮﴾، وقوله تعالى:

﴿ ➲❒🕓❒◆↖🕘❒🕮◆❒ ✂🙰☺◆⓿↘↪ ✂ ✍🙰♦✍

🕮❒🕓❒◆↖🕘❒🕮 ✂🙰☺◆⓿↘↪ ✂ ➲❒🕓❒◆↖🕘❒🕮﴾.

تضمنت هذه الآيات أسلوبا استفهاميا خرج عن غرضه الأصلي إلى التهويل والتعظيم لشأن الصنفين السّعداء والأشقياء،يقول أبو السعود «والأصل ما هم ،أي أي شيء هم في حالهم وصفتهم فإنّ ما وان شاعت في طلب مفهوم الاسم والحقيقة ، ولكنها قد يطلب بها الصفة والحال تقول ما زيد فيقال عالم أو طبيب فوضع الظاهر موضع الضمير لكونه أدخل في التفخيم والمراد تعجيب السامع من شأن الفريقين »[1].

النمط الثاني: الاستفهام الإنكاري ،نقف عليه عند قوله: ﴿ ☎✂❑🡐☼🕭⊠🖅◆❒

✍❑☪↗🖅◆❒ ✍◆☪🡕☞🙰✍ ✂⊠⓿🗲✶❒🕮 ✍♍❑↗↪❑→❶♦③

[1] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ،ج5 ،ص:680 .

﴿ ♦♌❑➔⚐❑↖➔⇗🖮🖂☺♦↬ ﴾ فهذا استبعاد منهم للبعث وتكذيب له وإنكار لحدوثه، فقد تضمنت الآية استفهاميين إنكاريين، الأول : إنكار واستبعاد للإحياء بعد الإماتة بعد أن يصير الإنسان ترابا وعظاما نخرة، الثاني : إنكار للبعث بعد الإحياء « فقد أشاروا في هذا الإنكار إلى أمور اعتقدوها مقررة لصحة إنكارهم فقالوا: (أئذا متنا) ثم لم يقتصروا عليه بل قالوا بعده: (وكنا ترابا وعظاما) أي وطال عهدنا بعد كوننا أمواتا حتى صارت اللحوم ترابا، والعظام رفاتا ثم زادوا وقالوا: ومع هذا يقال لنا إنكم لمبعوثون بطريق التأكيد من ثلاثة أوجه إحداها: استعمال (إن)،وثانيها: إثبات اللام في خبرها،ثالثها: ترك صيغة الاستقبال والإتيان بالمفعول كأنّه كائن »[1]، و لم يكتفوا بهذا، بل تعدى إنكارهم إلى إنكار بعث الآباء بهمزة الإنكار أيضا

﴿ ♦♌❑↗↬❑❑☞❀ ﴾

فقد قدمت همزة الاستفهام الإنكاري على حرف العطف لفظا لا معنى « لأن الأصل في الاستفهام التصدير به كما هو معلوم في محله، والمعنى على هذا واضح وهو أنهم أنكروا بعثهم أنفسهم بأداة الإنكار التي هي الهمزة وعطفوا على ذلك بالواو إنكارهم بعث آبائهم الأولين »[2].

النمط الثالث: الاستفهام التقريري ،نقف عليه عند قوله تعالى : ﴿ ⊗↗🡻⇙③◆↗♦❷♦▫❑🕮 ⇔⚐🡐☞☼❑🕮◆↗ ♦♌❑↖↻⇳☺➔ ﴾ ﴿ ✎❑③❑↘🖬➔❶➔❑→☼♦❍➔❍🖩 ﴾ وبهذا الاستفهام صار فعل (أرأيتم) معلقا عن العمل في مفعول ثان لوجود موجب التعليق وهو الاستفهام، وعلى كل فقد تضمنت الآيات أسلوب استفهام تقريري أداته الهمزة تلاها فعل الرؤية في الجملة الأولى لأن فعل الرؤية هذا لا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة ومعناه أجبني عنها، فيكون فيه من التعجب ما لا يستطيع أحد أن يدعيها فعلى هذا « لا يسعهم إلا أن يقروا بأن الله خالق النسل من النطفة وذلك يستلزم قدرته على ما هو

[1] أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي: اللباب في علوم الكتاب، ج18، ص: 409

[2] محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج5، ص: 239.

من نوع إعادة الخلق » [1] ولتقوية هذا التعجيز وتبكيت المنكرين أعقبتها الآية الأخرى استفهاما تقريريا وهي قوله (أأنتم تخلقونه) فإنّهم لابد أن يقولوا أنتم الخالقون، وللسيد قطب عند هذه الآية كلام نسوق منه هذه العبارات.

«إن دور البشر في هذا الخلق لا يزيد على أن يودع الرجل ما يمني رحم امرأة. ثم ينقطع عمله وعملها وتأخذ يد القدرة في العمل وحدها في هذا الماء المهين .تعمل وحدها في خلقه وتنميته وبناء هيكله ونفخ الروح فيه ،ومنذ اللحظة الأولى وفي كل لحظة تالية تتم المعجزة وتقع الخارقة التي لا يصنعها إلا الله»[2]، ومثل هذه الآية آيات أخرى هي قوله تعالى: ﴿ 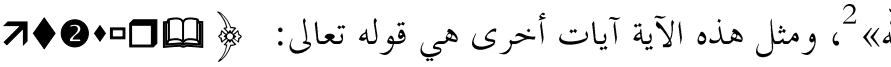 ﴾، وقوله تعالى أيضا:

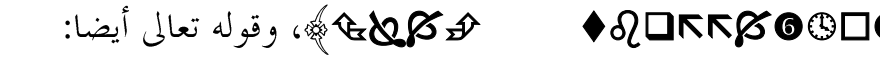

﴾، وقوله تعالى أيضا:

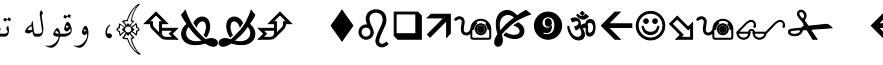

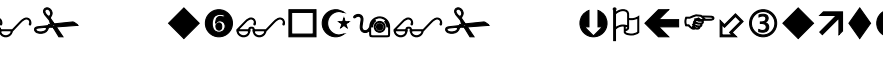

﴾.

إنّ ما استوقفني عند هذه الآيات أنها بنت تقابلات دلالية توالت في صياغات متماثلة موظّفا فيها الاستفهام على نفس الوتيرة، يتكون كل منها من ثلاثة مقاطع:

المقطع الأول: استفهام + فعل الرؤية (جملة فعلية)

المقطع الثاني: استفهام + مسند إليه الضمير (أنتم) جملة اسمية المسند فيها جملة فعلية.

[1] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ص: 314.

[2] سيد قطب: في ظلال القرآن،دار الشروق بيروت الطبعة الشرعية العاشرة ،1982 المجلد السادس ،ص: 3467.

المقطع الثالث: أم + مسند إليه الضمير نحن (جملة اسمية المسند فيها اسم فاعل مجموع).

إنّ هذا التنسيق البديع في المتناظرات له غرضان: « **الأول**: عقلي يخاطب العقل بالأدلة العلمية والحقائق الثابتة المنظمة المنسقة والحجج المقبولة، **والثاني**: نفسي وذلك بتكرار تلك الأنساق بهذا العدد من مرات الورود مما يجعل النفس تطمئن لصحة معانيها »[1].

النمط الرابع: الاستفهام التّوبيخي ،نقف عليه عند قوله تعالى : ﴿ أي «أتعرضون بهذا الحديث الذي ذكرت نعوته الجليلة الموجبة لإعظامه وإجلاله والإيمان بما تضمنه وأرشد إليه وهو القرآن متهاونون به كمن يدهن في الأمر أي يلين جانبه ولا يتصلب فيه تهاونا به »[2]، والإشارة في بداية الآية للقرآن الكريم الذي ذكرت أوصافه ونعوته الجليلة «ويكون العدول عن الإضمار إلى اسم الإشارة دون أن يقول: أفيه أنتم مدهنون إخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر لتحصل باسم الإشارة زيادة التنويه بالقرآن»[3] وفي الآية الأولى استفهام توبيخي على عدم الإيمان بهذا القرآن الذي ذكرت نعوته الجليلة واتضح صدقه وأنتم مدهنون، والمدهن «المداهن والكذّاب المنافق»[4]، ولإمعانهم في الجحود والنّكران عطفت على الآية الأولى آية أخرى بحرف العطف (و) «فتكون داخلة في حيز الاستفهام ومستقلة بمعناها»[5].

أسلوب النفي:

[1] كريم حسن صالح الخالدي: الخطاب النفسي في القرآن الكريم،دراسة دلالية نفسية، ص: 203.

[2] الألوسي: روح المعا ني تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج27، ص: 155.

[3] طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 338.

[4] أبي إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ج5، ص: 116.

[5] طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 339.

ورد أسلوب النفي في تضاعيف السورة تسع مرات بأدوات مختلفة وأنماط متنوعة.

النمط الأول: النفي بـــ (ليس) نقف عليه عند قوله تعالى: ﴿ ﴾ تضمنت هذه الآية أسلوب نفي أداته (ليس) التي تقدم خبرها عن اسمها، ومن مرامي تقديم الخبر أن يكون ردا للإنكار «فالجملة المنفية تنفي جملة مثبتة» [1]،فهو من الأنماط التي ترد عليها ليس في الجملة الاسمية «فقد يأتي المتكلم بالخبر بعدها مباشرة ،وفي هذا توكيد له وإبراز لأهميته »[2].

النّمط الثاني: النفي بـــ (لا)، نقف على هذا عند قوله تعالى :﴿ ﴾ فقد تضمنت هذه الآية أسلوب نفي بالأداة (لا) التي تصح لهذا الموطن، ومثل هذه الآية قوله تعالى في هذه السورة ﴿ ﴾[3] فقد نفت هذه الأداة المكّررة (لا) عن أهل الجنة سماع اللغو والتأثيم فيها، واللغو "« الكلام الذي لا يعتد به كالهذيان، والكلام الذي لا محصل له والتأثيم اللوم والإنكار، وهو مصدر أثم إذا نسب غيره إلى الإثم »[4] بل يسمعون التحية من بعضهم البعض أو من الملائكة، ومن النّفي أيضا قوله تعالى: ﴿ ﴾ «أي في وقت من الأوقات كانقطاع فواكه الصيف في الشتاء ولا يحظر عليها كثمار الدنيا، وقيل ليست مقطوعة بالأزمان ولا ممنوعة بالأثمان».[5]

وعلى كل فقد تضمنت هذه الآية أسلوب نفي أداته (لا) نفت عن فاكهة الجنة المنع والانقطاع مثبتة الضد لهذين الوصفين، فهي دائمة مبذولة لهم «والنفي هنا أوقع من الإثبات لأنه بمنزلة

[1] شكري المبخوت: إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، ص: 50.

[2] أحمد خليل عمايرة: في التحليل اللغوي ،ص:160 .

[3] الواقعة/19.

[4] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 296.

[5] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص: 430.

وصف وتوكيده وهم لا يصفون بالنفي إلا مع التّكرير بالعطف» [1]، ومن أسلوب النفي أيضا قوله تعالى: ﴿ **لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ**﴾ تضمنت الآية أسلوب نفي بالأداة (لا) نفت عن الظل صفتين حسنتين هما البرد والكرم الموجودان في الظلال عادة التي يؤوى إليها « فنفى سبحانه صفتي الظل عنه، يريد: أنه ظل ولكن لا كسائر الظلال، سماه ظلا ثم نفى عنه برد الظل وروحه ونفعه لمن يأوي إليه من أذى الحر، وذلك ليمحق ما في مدلول الظل من الاسترواح إليه، والمعنى أنه ظل حار ضار، وفيه تهكم بأصحاب الشأن، وأنهم لا يستأهلون الظل البارد الكريم الذي هو لأضدادهم في الجنة» [2].ومن ذلك قوله تعالى: ﴿❼☒✕ ▯▮◷♦✌☒✍ ▯♌❑◣☪⬁▤❑✎ ⬖✗☒⬀ ⋅♦

③♦☺⬓❍⓿❍⬅◷▦ ◑☒♦⋅ ✁⬳⬲♏☹☺⬅⬑♦♑❍❷◣❑♌♦ ⬀✗✗⬖﴾.

تضمنت هذه الآيات صفتين من صفات القرآن الكريم وهي صفة مكنون،و المكنون « مستعار لموافقته ألفاظ القرآن ومعانيه وما في علم الله تعالى وإرادته وأمره الملك بتبليغه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وتلك شؤون محجوبة عنا فلذلك وصف الكتاب بالمكنون اشتقاقا من الاكتنان وهو الاستتار»[3]، والأخرى (لا يمسّه إلا المطهرون) «اختلف في معنى (لا يمسّه) هل هو حقيقة من المس بالجارحة أو معنى، واختلف في (المطهرون) من هم؟ »[4] والأقوال في المّس والمطهرون كثيرة كما أشار القرطبي بعد أن ساق كلاما طويلا محصله – والله أعلم – لا يمس الكتاب المكنون إلا المطهرون وهم الملائكة الموصوفون بالطهارة من الشّرك والذنوب والأحداث، أو لا يمسّه إلا من كان متوضئا طاهرا، فعلى القول الأول (لا) نافية وعلى القول الثاني (لا) نافية أشربت معنى النهي، والصفة الثالثة هي تنزيل من رب العالمين «فهي تابعة لصفة القرآن، أي فبلوغه إليكم كان بتنزيل من الله أي نزل به الملائكة»[5].

---

[1] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 300.

[2] محمد صافي: الجدول في إعراب القرآن، ج6، ص: 2439.

[3] طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 333.

[4] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق الشيخ محمد بيومي، أ، عبد الله المنشاوي، ج9، ص: 442.

[5] طاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج27، ص: 335.

النمط الثالث: النفي بـــ (ما) نقف عليه عند قوله تعالى : ﴿ تضمنت الآية أسلوب نفي أداته (ما) النافية العاملة عمل ليس دخلت الباء على خبرها لزيادة تأكيد النفي والمعنى «أي ما نحن بمغلوبين، والعرب تقول: سبقه على كذا، أي غلبه عليه وأعجزه عن إدراكه أي ما نحن بمغلوبين على ما قدرنا من آجالكم وحددناه من أعماركم فلا يقدر أحد أن يقدم أجلا أخرناه ولا يؤخر أجلا قدمناه »[1].

أسلوب الشرط:

ورد أسلوب الشرط في تضاعيف السورة اثنتي عشرة مرة،على ثلاثة أنماط:

النّمط الأول: الشرط بـــ (إذا) من ذلك قوله تعالى: ﴿ وقوله: ﴿ فتضمنت الآيتان شرطا بالظرف (إذا) التي يكون شرطها محقق الوقوع، وانتصب إذا بجزائه خلافا للزمخشري الذي جعل إذا منصوبا ب(ليس)، أو بمحذوف أو بإضمار اذكر حيث يقول « فإن قلت بما انتصبت إذا؟ قلت بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل، أو بمحذوف يعني: إذا وقعت كان كيت وكيت أو بإضمار اذكر» [2]، ومن المعروف عند جمهور النحاة إن إذا ظرف مضمن معنى الشرط منصوب بجزائه هذا التوجه اختاره الشنقيطي عند تفسيره لهذه الآية بقوله «الذي يظهر لي صوابه أن إذا هنا هي الظرفية المضمنة معنى الشرط وأن جواب إذا قوله فأصحاب الميمنة» [3]، والآية الثانية بدل من الأولى لأن رجّ الأرض مظهر من مظاهر الواقعة.

[1] محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج5، ص: 244.

[2] الزمخشري: الكشاف ،ج6،ص: 26.

[3] محمد الأمين الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ج5، ص: 230.

النمط الثاني: الشرط بـــ (لو) نقف عليه عند قوله تعالى: ﴿ ﴾ فتضمنت هذه الآية أسلوبا شرطيا أداته لو ووقع اللام في جوابها للتأكيد والمعنى «لو نشاء لجعلنا ما ينبت بعد خروجه من الأرض حطاما بأن نسلط عليه ما يحطمه من برد أو ريح أو حشرات قبل أن تنتفعوا به، فالمراد جعله حطاما قبل الانتفاع به، وأما أن يؤول إلى الكون حطاما فذلك معلوم فلا يكون مشروطا بحرف (لو) الامتناعية » [1]، ومنه أيضا:

﴿ ﴾ والمعنى: «لو نشاء جعلناه غير نافع لكم فهذا استدلال بأنه قادر على نقض ما في الماء من الصلاحية للنفع بعد وجود صورة المائية فيه» [2] وتجرد جواب لو من اللام ويعلل الزمخشري ذلك بقوله «فإذا حذفت بعدما صارت علما مشهورا مكانه، فلأن الشيء إذا علم وشهر موقعه وصار مألوفا ومأنوسا به لم يبال بإسقاطه من اللفظ استغناء بمعرفة السامع » [3].

النمط الثالث: الشرط بـــ (إن) من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ فالشرط هنا بـــ " إن " التي يغلب عدم تحقق جوابها في الواقع لذلك كان هذا الشرط في الآية «فرض وتقدير لا وقوع له» [4] وحاصل المعنى من الآيات السابقة «إن كان الأمر كما تقولون أنه لا بعث، ولا حساب، ولا إله يجازي، فهلا تردون نفس من يعز عليكم إذا بلغت الحلقوم؟ وإذا لم يمكنكم ذلك فاعلموا أن الأمر إلى غيركم وهو الله تعالى » [5]، ومنه أيضا قوله تعالى:

﴿ ﴾

[1] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ، ج 27، ص: 322.
[2] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير: ج27، ص: 324.
[3] الزمخشري: الكشاف، ج6، ص: 34.
[4] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، ج27، ص: 345.
[5] محمد علي الصابوني: صفوة التفاسير، ج3، ص: 316.

تضمنت هذه الآيات جملا شرطية بـــ (إمّا) و(إن) في ذكر أحوال الطّبقات الثلاث وحذف جواب (إن) وبقي جواب أمّا ذلك أنه « إذا اجتمع شرطان كان الجواب للّسابق منهما، وجواب الثاني محذوف » [1] وسبب آخر لجعله جواب (أمّا) «هو أن شرطها محذوف فإذا حذف الجواب حصل إجحاف بها»[2].

أسلوب التحضيض:

ورد أسلوب التحضيض في ثنايا السورة أربع مرات على نمطين :

النمط الأول: الحثّ على الفعل من ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَا تُصَدِّقُونَ﴾

﴿لَوْلَا تَذَكَّرُونَ﴾ تضمنت الآية أسلوب تحضيض أداته لولا وفيه من الإلزام بالحجة فلا يبقى للكافر والمنكر مناص من الإيمان والتصديق «وتوجيهه إلى الكفرة بطريق الإلزام والتبكيت والفاء لترتيب التحضيض على ما قبلها، أي فهلا تصدقون بالخلق، فإن مالا يحققه العمل ولا يساعده، بل ينبئ عن خلافه ليس من الّتصديق في شيء، وقيل بالخلق استدلالا عليه بالإنشاء فإن من قدر عليه قدرعلى الإعادة حتما » [2] وورد التصديق بعد أداة التحضيض بالمضارع لأنه «إذا كانت الأداة للتّحضيض والعرض وجب أن يليها المضارع إما ظاهرا وإما مقدرا يفسره ما بعده، بشرط استقبال زمنه في حالة ظهوره وتقديره»[3].

[1] أبي حيان الأندلسي الغرناطي: البحر المحيط في التفسير، ج10، ص: 95.

[2] محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه ج6 ص:2446.

[3] عباس حسن: النحو الوافي، ج4، ص: 513.

ومن مواطن التّحضيض أيضا قوله تعالى: ﴿ ﴾

والمعنى: «لو نشاء جعلناه غير نافع لكم فهذا استدلال بأنه قادر على نقض ما في الماء من الصلاحية للنفع بعد وجود صورة المائية فيه»[1]، والتّحضيض الوارد في الآية على الشّكر لأن نعمة الماء الصالح للشرب تستوجب الشكر والعرفان لله بهذه النعمة، وورد التحضيض في الآيات السابقة المتعلقة بالنشأة الأولى على التذكر في الخلق والإعادة وكان التحضيض في الموطنين بالفعل المضارع ليدل على أن باب التذكر والشكر مفتوح لم يوصد، وفي هذا من نعمة الإمهال وعدم المعاجلة بالعقوبة ما يستوجب الشكر أيضا.

النمط الثاني: الّتحضيض المسوق للتعجيز، من ذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ ﴾، تضمنت هاتان الآيتان أسلوب تحضيض ليس الغرض منه الحث على الفعل، وإنما للتعجيز والإذعان، وكررت فيه لولا للتأكيد.يقول سيد قطب «هنا تقف قدرة البشر ويقف علم البشر ،هنا يعرفون ولا يجادلون ،إنهم عجزة عجزة ،قاصرون قاصرون هنا يسدل الستار دون الرؤية ودون المعرفة ودون الحركة » [2] ،فالخطاب موجه إلى منكري البعث دون غيرهم والمعنى على هذا «إن كنتم غير مربوبين كما ينبئ عنه عدم تصديقكم بخلقنا إياكم فهلا ترجعون النفس إلى مقرها عند بلوغها الحلقوم »[3].

[1] الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير: ج27، ص: 324.

[2] سيد قطب: في ظلال القرآن ،ج6 ،ص:3472 .

[3] أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ،ج5 ،ص:679 .

ملحق إحصائي لكشف ما ورد في السورة من صيغ صرفية وجمل وأساليب:

1- كشف بعدد الصيغ الصرفية الواردة في السورة :

الصيغة الصرفية	المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول	الفعل الماضي	الفعل المضارع	فعل الأمر
العدد	16	36	21	31	28	03

2- كشف بعدد الجمل الاسمية والفعلية الواردة في السورة:

الجمل	الجمل الاسمية	الجمل الفعلية
عددها	61	55

3- كشف بعدد وظائف الجمل الاسمية والفعلية :

جملة الاستئناف	الجملة الواقعة خبر	جملة صلة الموصول	الجملة الواقعة حالا	جملة الإعتراض	جملة المفعول به
(9) فعلية	(14) فعلية	(8) فعلية	(2) فعلية	(2) فعلية	//
(24)اسمية	(7) اسمية	(1) اسمية	(2) اسمية	(3) اسمية	(4) اسمية

4- كشف بعدد الأساليب الواردة في السورة :

الأساليب	أسلوب التوكيد	أسلوب الاستفهام	أسلوب الشرط	أسلوب النفي	أسلوب التحضيض	أسلوب الطلب
عدد ورودها	18	15	08	09	04	03

خـــــاتمة

أفضى البحث إلى بعض النتائج أوجزها في ما يأتي:

- تناول النحاة القدماء الجملة في البحث، وحاولوا التفريق بينها وبين الكلام، وتباينت آراؤهم في مقوماتها وأركانها.
- تناول النحاة المحدثون الجملة أيضا، إلا أنهم تناولوها متأثرين بما جد من درس لساني ومناهج بحث جديدة، غير أن هذه النقطة لم أتطرق إليها في البحث إلا حيث دعت الحاجة.
- من مآخذ النحاة العرب المحدثين على النحاة القدماء أنهم لم يتناولوا الجملة إلا في حدود المحلية من الإعراب من عدمها.
- أقام النحاة القدماء تصنيف الجمل على اعتبار النوع والصنف اعتمادا على العامل النحوي.
- للإعراب ارتباط وثيق بالمعنى ويسير في فلكه هذا ما درج عليه قدماء النحاة، في حين أن النحاة المحدثين لم يولوا قضية الإعراب كبير أهمية.
- تعتبر وظيفة الإعراب في الجملة رأس الوظائف الأخرى (دلالية، تبليغية، حجاجية).
- تؤدي الجمل دورا في النظم سواء أكان لها محل من الإعراب أم لا، وهذا ما بدا جليا من خلال النص المدروس.
- تجلى لي من خلال العمل التطبيقي الذي تناولته أن نمط النص له انعكاس على نوع الجمل والأساليب الواردة فيه.
- تواترت الجملة الاسمية في السورة أكثر من الفعلية لأن الغرض من السورة غرس وترسيخ قضايا إيمانية ثابتة وحقائق قارة في حين وردت الجملة الفعلية في سرد الأفعال وذكر وصف الجنة والنار.
- أدت الجمل الاسمية وظائف في النص المدروس، واحتلت مواقع منها الاختصاص، والتعظيم والتعجيب، في حين أدت وظيفة الاستئناف البياني تفصيلا لما ورد مجملا بالجملة الاسمية في تبادل للأدوار داخل النص إن جاز التعبير.
- تنوعت أساليب السورة وكان الأغلب عليها أسلوب التوكيد لتثبيت الحقائق الواردة فيها.

- ما ورد في السورة من أساليب وإن تنوعت بين استفهام وشرط وتحضيض واختلفت مواقعها داخل السورة فهي كلها تخدم الغرض منها (الإيمان، الوحدانية، الخلق).
- تزخر السورة الكريمة بظواهر لغوية أخرى لم يتناولها البحث (أسلوب الحجاج، جمالية النص، دراسة صرفية).
- يبقى هذا العمل مجرد محاولة لا ندعي لها الاحاطة بالموضوع لقصر الباع ومحدودية الإطلاع، وحسبي في ذلك أنني تجرأت على ولوج الميدان العلمي لعلي أفتح الباب أمام محاولات أخرى أكثر عمقا، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم: برواية حفص

أولا: المصادر

1 ابن جني أبي الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية القاهرة، دون طبعة دون تاريخ.

2 ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري: شرح ابن عقيل على ألفيةابن مالك، تعليق وشرح الأستاذ الدكتور عبد المنعم خفاجي، دار ابن زيدون للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان – دون طبعة دون تاريخ.

3 ابن فارس أبو حسن أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط، عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 1991م.

4 ابن منظور أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت – لبنان – دون طبعة دون تاريخ.

5 ابن هشام الأنصاري: رسالة الإمام بحقيقة الاستفهام، حققها وعلق عليها الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

6 ابن هشام الأنصاري: قطر الندى وبل الصدى، ومعه سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت- لبنان – الطبعة الثالثة 1998م.

7 ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تصحيح وتنقيح الدكتور يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 2009م.

8 ابن يعيش: شرح المفصل، إدارة الطبع المنيرية، مصر، دون طبعة، دون تاريخ

9 أبي السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة دون تاريخ.

10 - الأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي: معاني القرآن، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 2003.

11 - الإستراباذي رضي الدين محمد بن حسن: شرح الكفاية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- دون طبعة دون تاريخ.

12 - الألوسي البغدادي محمود شكري: روح المعاني، تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان – دون طبعة دون تاريخ

13 - الأنباري أبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – الطبعة الأولى 2003م

14 - التفتازاني سعد الدين: مختصر السعد، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت – لبنان – الطبعة الأول 2003م.

15 - الجرجاني عبد القاهر: أسرار البلاغة، تحقيق محمد الفاضلي، المكتبة العصرية صيدا – بيروت – لبنان – دون طبعة 2005م.

16 - الجرجاني عبد القاهر: العوامل المئة النحوية في أصول العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق وتقديم وتعليق الدكتور البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية دون تاريخ.

17 - الجرجاني عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، دون طبعة 1982م.

18 - الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، شرح وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 2004م.

19 - الحنبلي أبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 1998م.

20 - الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، حققه وعلق عليه وفهرسه الدكتور عبد الفتاح هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثالثة 2007م

21 - الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، طبعة جديدة منقحة ومشكولة ومميزة المواد، طبع ونشر وتوزيع دار الحديث، القاهرة، دون طبعة، 2003

22 - الراغب الأصفهاني أبي القاسم الحسين بن محمد: مفردات الراغب، مكتبة مصطفى الباز، دون طبعة، دون تاريخ.

23 - الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 1988م.

24 - الزجاجي أبي القاسم: الإيضاح في علل النحو، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة 1979م.

25 - الزجاجي أبي القاسم:حروف المعاني ،حققه وقدم له الدكتور علي توفيق الحمد ،مؤسسة الرسالة دار الأمل ،بيروت – لبنان –ط 2 1986 م.

26 - الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – دون طبعة 1988م.

27 - الزمخشري محمود بن عمرو: أساس البلاغة، تقديم وشرح وتعليق محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان – دون طبعة 2055م.

28 - الزمخشري محمود بن عمرو: الكاشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكة، الرياض، الطبعة الأولى 1998م.

29 - الزمخشري محمود بن عمرو: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق ودراسة خالد إسماعيل حسان، مكتبة الآداب، القاهرة، دون طبعة 2006م.

30 - سيبويه أبي بشر عمر وبن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة 1988م.

31 - سيد قطب: في ظلال القرآن، دار الشروق، بيروت – لبنان – الطبعة الشرعية العاشرة 1982م.

32 - الشاطبي أبو إسحاق: الموافقات، الطبعة الرحمانية، مصر، دون طبعة دون تاريخ.

33 - الشنقيطي الجكني محمد الأمين بن محمد المختار: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 1996م.

34 - الشهاب الخفاجي: رسالة في إعراب قوله تعالى " أرأيتكم " حققها وعلق عليها الدكتور عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

35 - الشوكاني محمد علي بن محمد: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، جمع وخرج أحاديثه الدكتور عبد الرحمان عميرة، وضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه لجنة البحث والتحقيق بدار الوفاء، دون طبعة، دون تاريخ.

36 - الصابوني محمد علي: صفوة التفاسير، شركة الشهاب الجزائر

37 - الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع، دون طبعة، دون تاريخ.

38 - العلوي اليمنى: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – دون طبعة، دون تاريخ.

39 - الغرناطي الأندلسي أبي حيان محمد بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، طبعة جديدة منقحة ومصححة بعناية الشيخ عرفان العشا حسونة، ومراجعة صدقي محمد خليل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان – دون طبعة 2005م.

40 - الفراء أبو زكريا يحي بن زياد: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة 1983م.

41 - القرطاجي حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقويم وتحقيق: محمد الحبيب بن خوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة 1986م.

42 - القرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: الشيخ محمد بيوني، الأستاذ عبد الله المنشاوي، مكتبة جزيرة الورد مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة، أمام جامع الأزهر

43 - الكفوي أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكليات، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الأولى 1998م.

44 - المبرد أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة وزارة الأوقاف، القاهرة، دون طبعة 1994م.

45 - محمود صافي: الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحوية هام طبعة مزيدة، بإشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد — دار الرشيد — دمشق بيروت، دون طبعة دون تاريخ.

46 - المرادي الحسن بن القاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان — دون طبعة 1992م.

ثانيا: المراجع

47 - إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة 1996م.

48 - إبراهيم عبادة: الجملة العربية مكوناتها، أنواعها، تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة دون طبعة 2003م.

49 - إبراهيم قلاتي: قصة الإعراب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، دون طبعة 2009م.

50 - أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، مطبعة الكرامة، الرباط، الطبعة الأولى 2006م.

51 - أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتوثيق وتدقيق الدكتور يوسف الصميلي، المكتبة العرية، بيروت، الطبعة الأولى 1999م.

52 - أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دون طبعة 1994م.

53 - أحمد مطلوب حسن البصير: البلاغة والتطبيق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جمهورية العراق، الطبعة الثانية 1999م.

54 - تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2000م.

55 - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، طباعة ونشر وتوزيع دار عالم الكتب القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة 1998م.

56 - حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، الطبعة الأولى، 2001م.

57 - حسني عبد الجليل يوسف: تسهيل شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك في النحو، مؤسسة المختار، القاهرة، الطبعة الثانية، 2008م.

58 - خديجة محمد الصافي: نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.

59 - خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009م.

60 - خليل أحمد عمايره: في التحليل النحوي، منهج وصفي تحليلي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، 1987م.

61 - رابح بومعزة: الجملة الوظيفية في القرآن الكريم، صورها، بنيتها العميقة، توجيهها الدلالي، دار الكتاب العالمي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009م.

62 - سعد عبد الكريم الفقي: تيسير شرح الشذور في 1000 سؤال وجواب، الدار العالمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.

63 - سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.

64 - شكري المبخوت: إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، مركز النشر الجامعي، تونس، دون طبعة، 2006م.

65 - صالح بلعيد: النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

66 - طيب دبه: مادة اللسانيات البنيوية، دراسة تحليلية استمولوجية، إصدار جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، جامعة عمار ثليجي، الآغواط، دون طبعة، دون تاريخ.

67 - عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، دون تاريخ.

68 - عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، دون طبعة، 1982م.

69 - عبد الرحمن حبنكه الميداني: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

70 - عبد السلام سيد حامد: الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، دون طبعة، دون تاريخ.

71 - عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ، الرياض، دون طبعة، دون تاريخ.

72 - عبد الفتاح لاشين: المعاني في ضوء أساليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ت، ط 2000.

73 - عبد القادر مهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب، الإسلامي،الطبعة الأولى، 1993م.

74 - عز الدين مجدوب : المنوال النحوي العربي، دار محمد علي الحامي، الجمهورية التونسية، ط 1، 1998.

75 - عطا محمد موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002م.

76 - علي أبو المكارم: التراكيب الاسنادية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.

77 - علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007م.

78 - عودة خليل أبو عودة: التطور الدلالي بين لغة الشعر ولغة القرآن، مكتبة المنارة الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، 1985م.

79 - فاضل صالح السامرائي: التعبير القرآني، دار الفجر للطباعة والنشر، العراق، الطبعة الأولى، 2008م.

80 - فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، طبعة 2009م.

81 - فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.

82 - فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2003م.

83 - فتحي عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطورا وإغرابا، مكتبة الفلاح، الكويت، دون طبعة، 1987م.

84 - فتحي عبد القادر فريد: فنون البلاغة بين القرآن وكلام العرب، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1980م.

85 - فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة، 1979م.

86 - فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة العالمية للنشر، لونجمان، مصر، الطبعة الأولى، 2002م.

87 - فريال زكريا العيد: الميزان في أحكام تجويد القرآن، دار الإيمان، القاهرة، دون طبعة، 2005م.

88 - كريم حسن ناصح الخالدي: الخطاب النفسي في القرآن الكريم، دراسة دلالية أسلوبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007م.

89 - مالك يوسف المطلبي: الزمان واللغة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دون طبعة، 1986م.

90 - مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، الإدارة العامة للمجمعات، جمهورية مصر العربية، دون طبعة، 1988م.

91 - محمد الهادي الطرابلسي: خصائص الأسلوب في الشوقيات، منشورات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، الطبعة الأولى، 1998م.

92 - محمد بركات حمدي أبو علي: بلاغتنا اليوم بين الجمالية والوظيفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004م.

93 - محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.

94 - محمد محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1996م.

95 - مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008م.

96 - مصطفى صادق الرافعي: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، راجعه واعتنى به الأستاذة نجوى عباس، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008م.

97 - ممدوح عبد الرحمن الرمالي: العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، دار المعرفة الجامعية، قنال السويس، مصر، 1996م.

98 - مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، دون طبعة، 1986م.

ثالثا: المخطوطات

99 - حارث عادل محمد زيود: بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات، (مخطوط) رسالة ماجيستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 1994م.

100 - علي جمعة عثمان: نظام الجملة في شعر الحماسة (مخطوط) رسالة ماجيستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1986م.

101 - فطومة سويسين: مقارنة تحليلية بين لغة التحرير ولغة التخاطب بالفصحى (مخطوط) رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر، 1988م.

102 - محمد إبراهيم محمد شريف: الاستفهام في البحث البلاغي وأسراره في القرآن الكريم (مخطوط) رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد، باكستان، 2006م.

103 - ياسر محمد بن سالم بابطين: تقييد النفي في القرآن الكريم (مخطوط) رسالة ماجيستير، جامعة أو القرى، المملكة العربية السعودية، 1425هـــ.

رابعا: الدوريات.

104 - صالح خديش: قضايا النفي في العربية مقاربة ملفوظية ضمن أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.

105 - محمد خير الحلواني: مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي، مجلة المناهل المغربية، العدد 26، 1983م.

106 - مسعود بودوخة: قرائن المعنى عند النحاة ضمن أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001م.

107 - مسعود صحراوي : قراءة في جهود المجمع اللغوي القاهري، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر 2001.

فهرس البحث

مقدمة ..... أ
مدخل 3

الفصل الأول: البنى التركيبية ووظائفها

توطئة 13
المبحث الأول: مفهوم الوظائف النحوية 14
وظيفة الإسناد 17
وظيفة المعنى الدلالي 21
وظيفة التبليغ 24
المبحث الثاني: الإعراب فرع المعنى 26
دور الإعراب في تحديد وظائف الجمل 28
جملة الخبر 29
جملة الحال 32
جملة المفعول به 35
جملة الاستئناف 37
جملة الصلة 41
جملة الاعتراض 43

الفصل الثاني : بنى الأساليب ووظائفها

توطئة 47
المبحث الأول: أسلوب التوكيد 50
المبحث الثاني: أسلوب الطلب 58
المبحث الثالث: أسلوب الاستفهام 60
المبحث الرابع: أسلوب النفي 66
المبحث الخامس: أسلوب الشرط 71
المبحث السادس: أسلوب التحضيض 79

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لما تضمنته سورة الواقعة من جمل وأساليب

توطئة 82

المبحث الأول: وظائف الجمل 84

جملة الخبر 84

جملة الحال 88

جملة المفعول به 90

جملة الصلة 91

جملة الاعتراض 92

جملة الاستئناف 95

المبحث الثاني: وظائف الأساليب 98

أسلوب التوكيد 98

أسلوب الطلب 102

أسلوب الاستفهام 103

أسلوب النفي 107

أسلوب الشرط 109

أسلوب التحضيض 111

ملحق إحصائي لما ورد في السورة من صيغ صرفية وجمل وأساليب 113

خاتمة 115

قائمة المصادر والمراجع 119

فهرس البحث 129